٣٢٦

اعلم ان الفاعل على ضربين
٨٦

ثم ان الفعل على ضربين متعد
٨٧

علامة البناء للمفعول في الماضي والمضارع
٨٧

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمد علی کریم زاده
۱۳۷۷

٧٣٠
٢١١١١٤

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب ....
مؤلف ....
موضوع ....
شمارهٔ اختصاصی (۷۳۰) از کتب اهدائی: کریم‌زاده
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب

خطی	کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
	۷۳۰

اعلم ان الفاعل على ضربين ٨٦
ثم ان الفعل على ضربين متعد ٨٧
علامة البناء للمفعول في الماضي والمضارع ٨٧
کتابخانه مجلس شورای اسلامی اهدایی محمد علی کریم زاده ۱۳۷۷
٧٣٠
٢١١١١٤
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۷۳۰) از کتب اهدائی: کریم‌زاده
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
خطی کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی ۷۳۰

اعلم ان الفاعل على ضربين
٨٦

ثم ان الفعل على ضربين متعد
٨٧

علامة البناء للمفعول في الماضي والمضارع
٨٧

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدائی
محمد علی کریم زاده
۱۳۷۷

۷۳۰
۲۱۱۱۱۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب
مؤلف
موضوع
شماره اختصاصی (۷۳۰) از کتب اهدائی: کریم زاده
شماره ثبت کتاب ۲۱۱۱۱۴

خطی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
	۷۳۰

الباب الاول في الاصطلاحات النحوية ٩
مطلب الاسم ١٤
مطلب الفعل ٢٠
مطلب الحرف ٢٩
مطلب الجمل ٣٢
مطلب الاعراب ٤٤
مطلب استواء الجر والنصب في خمسة مواضع ٥٦
مطلب المعرب المنصرف وغير المنصرف ٥٨
مطلب المبني ٧٧
مطلب العامل ٨٤
الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية ٨٥
مطلب [illegible] ١٢٣
مطلب [illegible] الفعل ٨٥
مبحث منصوب الفعل على ضربين خاص وعام فالخاص ثلثة ٨٩
مبحث منصوب الفعل العام خمسة اولها مفعول به ٩١
مبحث المفعول فيه ٩٢
مبحث المفعول له ٩٥
مبحث المفعول معه ٩٦
مبحث الحال ٩٧
مبحث ثانيها اسم الفاعل ١٠٠
مبحث ثالثها اسم المفعول ١٠٢
مبحث رابعها الصفة المشبهة ١٠٤
مبحث خامسها المصدر ١٠٥
مبحث سادسها الاسم المضاف ١٠٩
مبحث الاضافة وهي معنوية ولفظية ١٠٩
مبحث الاضافة اللفظية ١١٤
مبحث سابعها الاسم التام ١١٦
الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية ١٢٢
مبحث الحروف الجارة ١٢٣
مبحث من ١٢٣
مبحث الى وحتى ١٢٥
مبحث في والباء ١٢٧
مبحث اللام ورب ١٢٩
مبحث على وعن ١٣٢
مبحث الكاف ومذ ومنذ ١٣٤
مبحث حاشا وخلا وعدا وما خلا وما عدا ١٣٧
مبحث الواو بمعنى مع ١٣٨
مبحث حروف النداء ١٣٩
مبحث المنادى المفرد المعرفة ١٤١
مبحث المنادى الموصوف بابن ١٤٥
مبحث تحقق المنادى اللام الجارة المفتوحة ١٤٨
مبحث ترخيم المنادى ١٤٩
مبحث الا في الاستثناء ١٥٢
مبحث الحروف المشبهة بالفعل ١٥٧
مبحث إنّ وأنّ ١٥٩
مبحث كأنّ ١٦٠
مبحث لكن ليت لعل ١٦١
مبحث الفرق بين إن وأن ١٦١
مبحث دخول ما الكافة على جميعها ١٦٤
مبحث ما ولا المشبهتان بليس ١٦٥
مبحث ولا اوجه اخر ١٦٧
مبحث الحروف الناصبة للمضارع سبعة أن ١٧٠
مبحث لن ١٧١
مبحث كي ١٧١
مبحث اذن ١٧٢
مبحث وان من بينها تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة احرف ١٧٢
مبحث والجازمة له لم ولما ١٧٩
مبحث لام الامر ١٨٠
مبحث لا للنهي ١٨٠
مبحث ان في الشرط والجزاء ١٨١
مبحث ويجي الجزاء بالفاء ١٨٣
مبحث ويجزم الجزاء بان مضمرة ١٨٦
مبحث ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة ١٨٧
مبحث ومنها ما ينصب اسما نكرة وهي اربعة اولها عشرة ١٨٠
مبحث وثانيها كم ١٩٣
مبحث وثالثها كاي ١٩٤
مبحث ورابعها كذا ١٩٥
مبحث ومنها اسماء الافعال ١٩٥
مبحث ومنها افعال الناقصة ١٩٨
مبحث ومنها افعال المقاربة ٢٠٢
مبحث ومنها افعال المدح والذم ٢٠٤
مبحث ومنها افعال القلوب
الباب الرابع في العوامل المعنوية ٢١١
الباب الخامس في فصول من العربية ٢١٧
الفصل الاول في المعرفة والنكرة ٢١٧
الفصل الثاني في التذكير والتأنيث ٢٢٣
الفصل الثالث في التوابع ٢٣١
مبحث التاكيد ٢٣١
مبحث الصفة ٢٣٣
مبحث البدل ٢٣٨
مبحث عطف البيان ٢٤٠
مبحث العطف بالحروف ٢٤١
الفصل الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي ٢٤٦
مبحث اعراب الفعل غير حقيقي كله ٢٤٨
مبحث المضمرات ٢٤٩
خاتمة الكتاب في الاخبار ٢٥٦
مجموع ابواب وفصول ومباحث ٨٥

خط

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام نصر الدين ابو المكارم
المطرزي رحمة الله عليه

قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام اما كلمة فيها
معنى الشرط فلذلك كانت الفاء لازمة
لها قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق
معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق
وانما زحلقت الفاء الى خبره كراهة ان تواليا
بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى
الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم
وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان

ان

ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق
الاستيناف كما تقول جاءني اخوتك اما
زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر
فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها
اخذا في كلام مستانف من غير ان يتقدمها
كلام ومنه ما ياتي في اوائل الكتب وبعد من
الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف
اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية ومنهم من
يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا
على الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه و
جمع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في

الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه
اردت على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله
ان المظ ولا المظ على معنى اردت ان المظ
بعد الفراغ من حمد الله لان تقطع ما بعدها
عن العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجز
أما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف
خارج ~~ان يعمل فيه~~ وجعل منصوبا بأما وذلك
لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقدم معمول ان عليها
فهم لتقدم معمولها عليها امنع واما اذا قلت
أما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت
اعملت أما وان شئت اعملت خارجا لعدم

المانع

للمانع واما اذا قلت اما زيدا فانا ضارب فلم تعمل
في زيدا الا ضارب لان اما لا تعمل في المفعول واما
اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسألة ممتنعة
عند جميع النحويين الا ابي العباس المبرد فانه اجاز
نصب زيدا بضارب وجعل لاما خاصة تصحيح التقديم
لما يمتنع تقديمه وقد نقل بعض المتأخرين عن سيبويه
كذا ولعل قول ابي الدرداء اما بادئ بدئ فاني احمد
مما يعضد هذا المذهب فان انتصاب بادئ على
الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو فقد
عمل مع وقوعه في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان
يجعل العامل في الحال اما لانها لا تعمل الا في الظروف

وثانيا ولاعمال اللفظ مانع آخر وهو وقوعه في صلة
ان وشيء مما في حيزها لا يتقدمها **قوله** جاعل النحو في
الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه بين النحو
والملح ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما
فان الملح ان استعمل في الطعام صلح والا فسد وكذا
النحو ان استعمل في الكلام نحو ضرب زيد عمرا برفع
الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام فصار منتفعا
في تفهيم المراد واذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب
المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به وجاعل النحو
مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا لله
لكون الاضافة غير محضة لانها اسم الفاعل الى مفعوله

على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا
بخلاف البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله تعالى من الله
العزيز العليم بانه بدل من الله دون الصفة لكونه
نكرة في تقدير الانفصال معنى لان اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال
فتكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى الماضي
نحو زيد مالك عبيد امس او زمان مستمر نحو زيد
مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية والمعنى ههنا
على المضي لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام

من الله العزيز العليم
غافر الذنب
وقابل التوب
شديد العقاب

يتبين قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين
حيث وقع مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن
بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في
معنى الحال والاستقبال لما عمل عمل الفعل فقد عمل
فيكون بمعنى الحال او الاستقبال فيكون اضافته في حكم
حكم الانفصال انما قلنا انه قد عمل لان جاعل
ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب
المستدعية للمفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما
وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف وحده في قوله
كالملح ان جعلناه اسما او الجار والمجرور مع المتعلق
المحذوف ان جعلناه حرف جر زائدة فحول الكلام

واذا عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم الاقتصار
على احدهما وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في
الاول وان يكون الاضافة غير محضة وهذا مثل
قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان قلت اجعل
جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثل قوله تعالى وجعل
الظلمات والنور واجعل الكاف منصوبا المحل
على الحال من النحو دون مفعول الثاني فيتأتى لك
جعل اضافته محضة معرفة قلت يمكن ان يوجه
الكلام على هذا لكن التزامه تكلف وبعد تعسفا من
جهة المعنى ولانتصاب جاعل على الحال او على المدح
ولا ارتفاعه على انه خبر مبتدا محذوف وجه قوله

مؤيدي الاسلام مجرور على الوصفية لاصحابه وآبائهم
الفاعل ههنا قد توقف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي
قوله لازال كاسمه مسعودا هذه الجملة مع متعلقها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها
من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه خبرا
للازال ومسعودا بدلا منه اي لازال كائنا كاسمه
او مثل اسمه لازال مسعودا قوله لما استظهر
اي حفظ وقرأ عن ظهر القلب ولما ههنا ظرف بمعنى
حين وهي مضافة الى الجملة التي بعدها والعامل فيها
اردت اي اردت تلخيصه وقت استظهاره
والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية

لان

لان اي فان الولد الاعز مراد مني تلخيصا او مزيدا
انما تلخيصه واضافة المختصر الى الاقناع تنبيه ان
يكون من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر المخصوص
بهذا الاسم كما في قولهم شهر ذات مرة اي شهرنا المسمى
ذات مرة مخصصة بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل
في بحفظه جاز ان يعود الى الولد فيكون من باب
اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك
اي بحفظه اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون
من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل
متروك قوله واحاط بمفرداته حفظا انتصاب حفظا
على انه تمييز اي احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب

لفظا ومعنى اي اللفظ معنى ما فيه ولفظه وهذا كقوله
تع وفجرنا الارض عيونا او بالاسم الموصول او الجملة الظرفية
اعني فيه حلية لسده مسد حسل او كان ومن النحو
تبيان له وانه اعني من النحو ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن
فيه والعامل فيه اعني او الظرف المستقر اعني فيه
كان للمعنى اللفظ الذي حصل فيه هو تبيين من النحو وان
كان حالا الا انه حربا يغني غنا التمييز في رفع الابهام
لان من فيه للبيان فان قلت اي فرق بين
في رفع الابهام حربها وبين التمييز حده اي معنى
ولفظا قلت الابهام الرافع اياه من هو الابهام

الكاين

الكاين في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه
التمييز هو الابهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع
الاتقان على مفعول لان اتقان الشيء قد يكون
باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد
يكون باتقانهما جميعا والى غير ذلك من المحامل فاذا
قيل لفظا ومعنى ارتفع الابهام وتبين المراد قوله
ان المتلفظ اي الطرح والذوق والتلفيظ هو تتبع
اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل
لانه من روادفه وتوابعه قوله والحبر المدقق
والحبر في الاصل احد الاحبار ويقال للرجل
العالم بتحبير الكلام حبر والفتح والكسر لغتان فيه

كذا ذكره الجوهري في الصحاح قوله حتى يتعلق به
من لفظ الحال من لفظ ظرف مستقر منصوب
المحل على الحال من فاعل يتعلق وهو الاسم الموصول
اعني التحجر ولا يجوز ايضا ان يكون حالا من الضمير
المتصل بتحجر لان شيئا في حيز الصلة لا يتقدم
على الموصول قوله وجدت اكثرها تعاورته الشعراء
التداول وتقال العقود بمعنى التعاور تعاوروه اي
تداولوه فيما بينهم وانتصابه على التمييز قوله كراهة
ما فيها من الاشياء المعادة انتصاب كراهة
على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول
وذكر الفاعل متروك اي كراهتي اياها قوله نعت

عن

عن كل منها ما تكرر اي عن كل واحد منها والتنوين
عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا اتيناه
حكما وعلما وما في ما تكرر مصدرية والمستكن
فيه ضمير كل اي نعت عن كل واحد منها تكرره و
لا يحسن ان يكون موصولة لفساد المعنى لان
المنعوت هو التكرر دون المتكرر استثقالا للمعا
واستثقالا للمعاد وانتصاب استثقالا
واستثقالا على انها مفعول لها ولا انتصابها
على الحال بمعنى مستثقلا ومستثقلا للمعاد وجه
واراد بالمعاد المتكرر وهو بمعنى المصدر دون
المفعول كمثل ما تقدم والمعاد اسم المفعول المراد به

الجنس المتقدم ذكره واللام فيه للعهد او كل من
يستفيد منه واللام فيه للجنس قوله غير مدخر اقتصاصا
غير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل باستفيد
وجاز مدخر بالدال والذال والذال المعجمة
منقلب من تاء الافتعال ومثله ادّكر واذكر وقد
حكى البيان ايضا قوله الا ما ندر كحل الوجوه
ههنا اما منصوب على الاستثناء او على البدل
من ذكر شيئ اي لم اطو الا ذكر ما ندر كحذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه واما مجرور على
البدلية من شيئ او من مسائلها ولا يجوز ان
يكون بدلا من الضمير المتصل قوله بل لفساد

المعنى وكذا الحال في قوله الا ما كان بالزيادة
جرا منصوب اما على الاستثناء او على البدلية
من شيئا قوله ويستفيض بغنائم آثاره اي
بغنيمة اثاره والغنائم جمع الغنيمة واضافتها الى
الاثار من باب خاتم فضة اي غنائم من اثاره
لان الغنائم هي الاثار اي الثمرات الحاصلة منه
قوله وكسر اي الطريقة وجملته تشتمل عليها
مستفاد من كسر الطاير جناحيه اذا ضمها
اليه للوقوع والقبض قوله الاول في الاصطلاحات
النحوية قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع
فهي كلمة لفظة اي كل لفظ ما غير واقعة موقعها لا فيها

من التعريض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف
والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف
مشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز
بها عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة
على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنصب والخط
وقد اعترض بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق
وليس بملفوظ به واجيب عنه بان الملفوظ به
ماكان ملفوظا به حقيقة وماكان ملفوظا به
حكما والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به
حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه
وصحة تأكيده والعطف عليه وغير ذلك من الاحكام

القيد الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز به
عن المهملات المشاركة للكلمة في كونها الفاظا و
ذلك كحب وشهب وجسق مثلا وغير ذلك
من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من
القيدين اعني اللفظة والدلالة شيئا ان يكون
كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها
فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذي لا يشاركها
فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي عليه
مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على
معنيين احدهما التعريف وثانيهما المذكور
مع الاداة فهو كلمتان لا كلمة واحدة كما ذكره الزمخشري

في حواشيه فان قلت اليس نحو خرج امثال

هذا بالافراد المؤذن بالتاء في اللفظ كلتا ان

مثل الرجل لشدة امتزاج اللام بالاسم والضارب

ومجاورة العامل اياه اليه قد نزلت منزلة

لفظة واحدة بحيث اطلاق اللفظ الواحد

عليها فلا يخرج امثال ذلك بقوله لفظ فلا بد

من التعرض لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا الحكم

سيضرب وضربت وضربنا ونحوها مما يجري مجرى

الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت اليس التعرض

لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظ اذ المعنى المفرد

لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد

الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد

ومثله لا يعد كلمة بل يعد كلمتين بدليل انهم قالوا

باعراب الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه

في قولك جاءني عبد الله والكلمة الواحدة لا تكون

معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان علما كان

معناه متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد اللفظ يكون

ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن

التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء المؤذن

بالافراد في اللفظ احترازا عن مثل عبد الله

وقول من قال ان الحد منقوض ايضا بما من اسم

الا وهو ينطوي على معنيين احدهما المستفاد

منه بطريق المطابقة والثانى التعريف والتنكير
لا يطاردان عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث
والزمان غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد
منه بطريق المطابقة ولا نعد وفيه بل التعدد لو
كان لكان فى اجزائه واما الذى يفهم منه من اللوازم
الداخلة او الخارجة فلا دلالة للفظ عليه
الوضع ولا كلام فيه فان قلت اليس التنكير
كفيل عن ذكر المفرد بالتنكير القائم فى معناه
التنكير فى الاسم الواحد بنقيض الافراد فانه اذا
قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا
قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا
اى

اى لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد
يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ
على جزء المعنى مثل ضرب فانه يدل على
معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب
مفرد فذكر المفرد احترازا عنه وعن مثله ايضا
وقد ذكرنا انه لم يخرج بقول اللفظ القيد
الرابع كون الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز
عما يغلط فيه العامة فى مثل قولهم مستوم
للمشئوم وغير ذلك فانه غير موضوع ويغلطون
فيه وقيل انه احتراز عن مثل اح فانه يدل
بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اخ اخ فانه

يدل على السعال بالطبع أيضا لا بالوضع فإن
امثال ذلك لا تعد كلمات ولقائل أن
يقول على الأول إن المحرف لا يخلو إما أن
لا يكون له دلالة على معنى ما أو كانت فإن
كان الأول فقد خرج بقوله دلت على معنى
وإن كان الثاني فدلالته إما بالوضع أو
بالطبع لا سبيل إلى الثاني لأن قولنا مستوم
مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين الأول
فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه و
الجواب عنه أن المحرف له دلالة على معنى ما
لأنه إذا ذكر فهم منه ذلك المعنى لكن تلك
الدلالة

الدلالة ليست بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا
بالطبع أيضا بل بطريق استعمال الخطأ ولما
كان الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة وإن كان
اللفظ خطأ فظهر أن المحرف لا يخرج بقوله
دلت على معنى مفرد فإن ذكر الوضع لا بد منه
فهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف
وإنما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لأنه وقع
خبر المبتدأ متضمن بمعنى الشرط والمبتدأ إذا
تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره
وذلك إما أن يكون اسما موصولا صلته
فعل أو ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون أموالهم

بالليل والنهار سرًّا وعلانية فلهم اجرهم
عند ربهم وقوله تع وما بكم من نعمة فمن الله
او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل ياتيني
او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة
دلت على معنى من قبيل الثاني فان قوله
كل لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى
وانث الضمير المستكن في دلت وان كان لفظة
كل مذكرا اعتبارا للمعنى ولانه ابدا ياخذ حكم المضاف
اليه فدخل الفاء في الخبر ايذانا بان استحقاق
اللفظة لتسميتها بالكلمة بسبب دلالتها على معنى
مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل الدرهم

انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يات لما
استحق استحقاقه قطعا ولو ترك الفاء لما افاد
الكلام هذا المعنى لان الفاء يبين معنى السبب
بعلة استحقاقه قوله وجمعها كلمات وكلم الكلم
جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات
جمع قلة يتناول العشرة فما دونها الى الثلثة
قوله وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف
وجه الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان تكون
دالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة
او لم يكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون
بحيث يكون له اعراب بوجه ما او لم يكن والاول

هو الاسم والثاني الحرف وقد قالوا كل كلمة

اما ان تكون مستقلة بنفسها او لم تكن والثاني

هو الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة

الثلثة او لم يقترن والاول هو الفعل والثاني

هو الاسم ثم فسر والمستقل بانه الذي

يتم الجواب به وعلى هذا فيلزم ان يعدوا اسماء

الموصولة من قبيل الحروف لان الجواب لا يتم بها

قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه عرف الاسم

بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء

ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة للظرفية

اردفه بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون

ذلك

ذلك مثالا للاسماء اللازمة للظرفية مثل

متى وحيث فانها وان لم يصح الحديث عنها

الا انها في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت

اتيتك متى طلع الشمس كان المعنى اتيتك وقت

طلوع الشمس وكذلك اذا قلت اجلس

حيث زيد جالس معناه اجلس في مكان

جلوس زيد والوقت والمكان مما يحدث

عنه كطاب الوقت واتسع المكان وفي ارادة

اذ واذا من هذا القبيل نظر لانهما لا يلزمان

الظرفية نص على ذلك سيبويه في الكتاب

فاجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت

قيام زيد وقت قعود عمرو فإذا وقع إذا هاهنا مبتدأ
وخبرا وأنت مخبره قوله وبعد غد يا لهف نفسي
من غد إذا راح أصحابي ولست برائح قالوا
إذا هاهنا مجرور المحل على البدلية من غد وكذلك
إذ فإنهم حكموا عليه بأنه منصوب المحل لوقوعه
المفعول عليه في القرآن في أوائل القصص نحو واذكر
مضمرا أو ظاهرا نحو وإذ قال ربك وإذ قال
وغير ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا التعريف
بأسماء الأفعال كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى
اكفف فإنك لا تخبر عنه ولا عن معناه
الدال هو عليه فإن صه يدل على اسكت
ولن

ولن يتأتى الإخبار عن اسكت كما لا يتأتى
عن صه وعلى هذا سائر أسماء الأفعال وأجيب
بأنهم وإن قالوا إن هذه الأسماء موضوعة
مواضع أفعال إلا أن ذلك تجوز منهم فإن هذه
الأسماء موضوعة مواضع مصادر سادة
مسد أفعالها فإذا قلت صه فمعناه سكوتك
بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم أقيم صه مقامه
فلما كان هو سادا مسد الفعل عبر النحويون بأنه
اسم الفعل تقريبا للمسافة وإلا فهو اسم للمصدر في
الحقيقة وهذا الذي حقق المستشهد وقد كان
يختلج بهذا التأويل في صدري حتى ظفرت

بنقص من قبل ابي اسحاق الزجاج فانه ذكر
في امالي انه حرف موضوع موضع الاستجابة
كما ان صه موضوع موضع السكوت والسكوت
مما يحدث عنه في قولك السكوت حسن
فاذا لا فرق بينه وبين مني في ان كل واحد
منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم ان تنوين
الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف
ولم يخل عن فساد فان صحة الحديث عنه
من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه
حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية
فان قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه

او كونه

او كونه في معنى ما يحدث عنه من اللوازم لامتناع
تخلفه بدون احدهما قلنا التعريف بالحد الثاني
ايضا غير مناسب لما فيه من النكارة الناشئة
للتعريف على ان لقائل ان يقول الحكم على الاسماء
اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
مطلقا مما يستشعر الضعف من وراء الاستار
فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في
معنى الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما
مع اعتبار وقوع الفعل فيهما والوقت
والمكان اذا تقيدا بهذا القيد مما لا يصح
الحديث عنه لامتناع كون المبتدأ مخبرا عنه

مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا و
منصوبا معا فظهر انه ليس في معنى ما يحدث
عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت
والمكان المقيدين بالقيد المذكور فقد اشتمل
معناها على معنى مطلق الوقت والمكان
فيصح ان يقال انها في معناهما قلنا فعلى
هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسما
لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر
مما يحدث عنه قوله كزيد والعلم والجهل
ايراد هذه الامثلة ايذان بان الاسم
ينقسم الى عين وهو الدال على معنى يقوم

بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته
سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا
كالجهل قوله ومن علاماته اللفظية دخول
الالف واللام انما اختص دخولها بالاسم
لانهما يفيدان التعريف على ما يجيء والتعريف
ممتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف
انما دالان على معان لا يتصور فيها التعريف
واما قول الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه
ومن جحره بالشيخة اليتقصع فمما لا يعتد به
لقلته وندرته والذي نجحه على ادخال الفاعل
يتقصع فهو فعل مضارع اثر اه جاء في الضرورة

بمعنى الذي كقولك الضارب غلامه زيد فاستعملها
على هذا المعنى وحرف الجر انما اختص دخول
حرف الجر بالاسماء لان حرف الجر انما دخل
على الكلام ليجر الافعال التي لا تتعدى بنفسها
الى الاسماء كمررت بزيد واخذت منه
وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء
بعد مجيء الفعل لفظا او تقديرا وانما علت
الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم
وهي الجر لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل لوقوعه
مضافا اليه لاسماء الزمان كقولك يوم
يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر وان اردت

صورت

صورت الجر فهو ايضا ثلثة نحو قوله تعالى لم يكن
الذين كفروا الا انا نقول ان الاعراب له اعتبارات
ثلث ان يظهر صورة وتقديرا كمررت
بزيد وان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة
لامتناع حرف الاعراب عنه كمررت بقاض
وان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كان
في محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت
تلك الحركة كمررت بمن عرفته فاذا تقرر
هذا فنقول الجر المستفاد من العامل يمتنع
في الفعل على الوجهين الاولين دون الثالث
والعبرة في الاعراب بهما دون الثالث

والعبرة في الاعراب الايري انهم حكموا على
مثل من وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه البتة
مرفوع المحل او منصوبه او مجروره فلم يعتدوا بالحركة
المحلية فكذلك في التنوين لم يعتدوا بالحركة المحلية
قوله والتنوين انما اختص لحاق التنوين بالاسم
لانه انما دخل الكلام ليكون فرقا بين المنصرف و
غير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد وذلك لا يتصور
الا في الاسم اذ المنصرف ومنعه لا يكونان الا
في الاسم وايضا فرقا بين المعرفة والنكرة في نحو
صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت واذا نونت كان المعنى سكوتا ما

ثنا وكذلك لا يتصور ايضا الا في الاسم
وايضا عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ كان
الاصل اذ كان كذا وكذا حينئذ والاضافة
لا يتصور ايضا الا في الاسم فقد عرفت ان
التنوين الداخل لاجل هذه المعاني وجها لا
يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق
قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق في نحو
قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن فان الاصل عتابا
واصابا فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين
منابه والتنوين الغالي الذي يلحق القافية

المقيدة ثم كقول رؤبة وقاتم الاعماق
خاوي المخترقن فان الاصل المخترق ساكنا
ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم
وقولهم التنوين يختص بالاسم ارادوا الثلثة
الاول دون الاخير قوله والفعل ما
دخله قد والسين وسوف اعلم ان للفعل
حدا وعلامات فحده على ما ذكره الزمخشري
وغيره وهو ما دل على اقتران حدث بزمان
واما العلامات فمنها دخول قد وانما اختص
دخوله بالافعال لانه وضع لتقريب الماضي
الى الحال كقد قامت الصلاة او لتقليل

المضارع المستقبل كقوله ان الكذوب قد يصدق
فيمتنع دخوله اذا الافعال الماضي والمضارع
ومنها دخول السين وسوف وانما اختص
دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال و
الاستقبال مختص الا في الفعل فدخولهما
اذا مختص الا به الفعل كسيخرج وسوف يخرج
وفي سوف زيادة تنفيس وتأخير ومنها
دخول الجوازم كلم يخرج ولا يضرب وانما اختص
دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل اختصاص
الجر بالاسم على ما يجيء من بعد ومنها اتصال
الضماير البارزة المرفوعة كاكرمت واكرما

واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكنة
فانها لا تختص بالافعال بل تسكن في الصفات
نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد
ضرب واما البارزة فلا تتصل الا بالافعال
ولم يتعرض المص لذكر البارزة ولعله اراد
بالاتصال في قوله ما اتصل به الضمير المرفوع
الوصفي اللغوي دون النحوي لا يتناول
هذا الا للضمير البارز الا ترى انك اذا قلت
ضربت وضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا
الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب
فانه صح ان يقال ان الفعل قد اتصل

به شيء الا باصطلاح النحويين لان الحس يشهد بانه ما
اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترزنا بها
عن المجرورة والمنصوبة فان المجرورة لا تتصل
بالفعل اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف نحو
غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد
تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواتها وبا
الاسم الصاعد كما في عبد القاهر فانك اذا قلت
الضاربك والضاربه والضمير هنا ضمير المنصوب
عنده على ما يجيء بعد لا يقال ان اسماء الافعال
قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز نحو هاتوا وكذا
اصلا وهو علامة الفعل لانا نقول ان اسما

الافعال ليست بافعال حقيقة لانا نقول الكلم
مع الحروف ضماير مستترة في الفعل بل حروف
لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك
واياك وارايتك والتاء في انت وانما كانت
اسنادها الى الضمير المستكن فيها ابدا لانها
لو كانت ضماير لفاعلها لوجب ان يكون
اسناد جميع هذه الاسماء اليها كما في الافعال
واذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلكم ويا قوم هلم
ذكرتها فلا شك ان اسنادها الى المستكن
فيها كذلك جاتوا مسندا الى ضمير مستكن وانما
الحق الواو في هلموا ايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع

لا

لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني البراغيث
وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا
على احد التاويلات الثلاث ومنها لحوق
تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة عن
المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة
واما الساكنة فلا يكون الا في الفعل نحو نصرت
ونعمت وبئست وانما اختص المتحركة بالاسم
والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم
للتعادل بينهما قوله وتلحقه امثلة المفتوح
الآخر ويسمى الماضي وهو الدال على اقتران الحدث
بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح وب

بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل في الافعال
البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني
الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة
فيها فبناؤه ان يبنى ولا يعرب وانما سبب
بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون هو
ان له ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقع
مررت برجل قام كما تقول مررت برجل قائم
فصل
ففضل بالحركة على الفعل الامر الذي لا يشابه
الاسم بوجه من الوجوه واعلم ان المضارع
لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه
اعرب والماضي لما كانت مضارعته غير تامة
لم يعرب

لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو
السكون الى الحركة والامر لما لم يضارع بوجه ما
لم يحرك على اصل البناء وانما اختيرت الفتحة من
بين الحركات لخفتها ولثقل الفعل وهو ابدا مفتوح
الآخر الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمه اما
السكون فعند الاعلال كدعا ورمى والاصل
دعو ورمي وقد ثبت من احوال التصريف ان
الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبت
الواو والياء الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا
عند لحوق بعض الضماير كضربت وضربنا وضربن
وانما اسكن عند لحوق هذه الضماير فرارا

عن ثوالي اربع حركات فيما هو كحكم كلمة واحدة

اعني الفعل وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل

على ما عرف بحيث وانما الضم ثم والفتح كوضربوا

لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا

قوله والثاني ما يتعاقب على اوله احدى

الزوائد الاربع وانما اعتقبت هذه الزوائد

على اول المضارع لانه لما وجب المخالفة بين

الماضي والمضارع وكان الفعل اما صادرا

عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب

او عن الغايب طلبوا حروفا تدل على المغايرة

وعلامات المعاني جريا على سننهم وطلب

الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف

المد واللين لكثرة دورانها في الكلام اذ المتكلم

لا يخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا

الى الالف فحركوها ليتاتى الابتداء بها وخصوها

لموافقتها اول انا بالمتكلم او لانها في الاصل

اخف فاستوثر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى

الواو فوجدوا زيادتها اولا تفضي الى الاستثقال لاقبح

لان الفاء ربما يقع اولا فلو زيدت عليها واو

اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادى الى

اجتماع الامثال وكان يشبه نباح الكلب

فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها

نحو ثرت ونجاه والاصل وجاه وورث

وجعلوها للخطاب والتأنيث لكونها علما للخطاب

والتأنيث في الماضي ولم يكن الفرق ههنا بالسكون

زيادة احد المؤنثين لوقوعها اولا بخلاف الماضي

ولم يكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل

بالفعل المبني للمفعول في نحو تكرم وتدحرج ولا كسرها

ايضا لان ذلك مستثقل في لغة من يكسر حرف

المضارعة فيقول تِعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء

فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها

وتعينت للغائب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا

للمتكلم مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل فوجدوا

اليق

اليق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم

للمتكلمين في الماضي ولانها اقرب الحروف شبها

من حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم

كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختصوا

صيغة المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي

قلت لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة

المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد زمان

الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق

واللاحقة للاحق قوله وسمي المضارع

وانما سمي المضارع مضارعا لانه يضارع الاسم

اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى

والاستقبال اما اللفظ فلموازنة اسم الفاعل
في حركاته وسكناته وحروفه نحو ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج واما المعنى فمن
وجوه احدها انه شايع فيتخصص كما انه شايع
للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما
بدخول اللام او السين او سوف كما ان
اسم الجنس شايع في افراده ثم يختص بواحد منها
بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه كذلك
قد شابه الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية
والاضافة واختصاصه بواحد منها عند دخول
احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه

الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها
مبادرة الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم
الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق
نحو زيد مصل وزيد يصلي واما الاستعمال فمن
وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قايم
وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على
كل واحد منهما نحو ان زيدا لقايم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم
من هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب
بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم مكان
الجر لما سنبينه في موضعه ان شاء الله تعالى

قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء
خلص للحال يعني اللام في قولك ان زيدا
ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا كانت اللام
للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال
في قوله تعالى ولسوف اخرج حيا وفي قوله
تعالى ولسوف يعطيك قلنا ان اللام يفيد
التوكيد واتى في الايتين لمجرد
التوكيد ونظيره حرف التعريف في انه قد
يفيد التعريف مع انه عوض من همزة الاسم
ثم تجرد في النداء للتعويض مضمحلا عنه معنى
التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع بين
حرف

حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولهذا قطع
همزته كانها منه قوله والثالث الموقوف
الاخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة الامر الحاضر
تؤخذ من المستقبل لمخالفة ثاني صيغتيهما
الا انه تحذف الزوائد ثم بعد ذلك ان كان
ما بعده ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة
امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا
تركته على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن
تعد عد ومن تجرب جرب ومن تحاسب
حاسب وهذا معنى قوله مشتقا على طريقة
افعل اي يشتق من مضارعه كاشتقاق

افعل من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم فقطع
الهمزة فلان الاصل في تكرم تأكرم بالهمزة
لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر على الاصل
تنبيها بذلك عن الالتباس بين الامر من
الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه واما حذفوا
الهمزة من المضارع فرارا عن اجتماع الهمزتين
في فعل المتكلم نحو أأكرم وقد حذفوا من الكل
اجراء للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم ان
الامر موقوف عند البصريين او مبني على
السكون لان الاصل في الافعال البناء
على ما سبقت الاشارة اليه والاصل

السكون

السكون واما اعرب منها ما اعرب وبني
منها على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين
الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم
بوجه من الوجوه فينبغي ان يكون باقيا
على اصل البناء والكوفيون على انه معرب
مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم في
امر الغائب ليفعل وعلى ذلك قرأ النبي عليه
السلام فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا
على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله
ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك من
وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي

الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل فابتدئ

بها واصحابنا ذكروا ان علة وجود الاعراب

في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما

دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة

ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا

ولهذا كان قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا او امثاله

معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة

محذوف في محل النزاع فكانت علة الاعراب

منتفية فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب

قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا

فعل الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك

لان

لان الحروف وصل وروابط تلاحق بها المعاني

الاسمية والفعلية ولا تجرد بمفهوماتها على الانفراد

الا ترى ان معنى في مثلا لا يحصل على الانفراد

حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا سائر الحروف

لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال وعلى

على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه كلها

معان لا تحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول

ان هذه الحروف قد تدل على معان المذكورة

نحو ما ذكرت ولكن عند انضمامها الى الاسماء

والافعال ولا تدل عليها دلالة الاستقلال

اذ لا يصح ان يقال في واتى كما يقال الاشتمال

وانح وعلى هذا سائر الحروف وهذا معنى قوله
والحرف اداة بينهما لا يكون هو شيئا ولا في شيء
حيز قوله واذ قد عرفت ان كلا من هذه الاقسام
الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها اثنان
او فعل واسم على ما اسنديا كلاما وجملة
ان الكلام انما يطلق على ما يحسن السكوت
عليه وذلك لا يتأتى الا بعد الاسناد وهو
في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى
الاخرى على وجه الافادة التامة اى على وجه
يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد
بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل ب

ولا بين حرفين ولا بين حرف واسم وحرف
وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف ليست بالا
الاستقلال وانما هي عند انضمامها الى الاسم
او الفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين الاسم
والفعل لان الاسم هو الدال على الذات و
الشخص والفعل هو الدال على المعنى النسبي
فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين
الاسمين بشرط ان يكون في احدهما
معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون
المعنى النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد وان
يكون فعلا او في معنى فعل وقد نقضه اعلان

زيدا الحرك في تاويل هو الحيك وعمرو غلامك
فاؤل بملوكك ومن هذا عرفت ان الكلام
يفتقر الى نسبة ترابط احدهما الى التأليف
تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم واقوم والثانية
كون ذلك التأليف من اسمين او اسم وفعل
والثالثة كون ذلك التأليف على وجه
الاسناد لا على وجه التعداد او الاضافة
او التقييد اعني التوصيف ونحو ذلك كغلام
زيد او غلام زيدا والرجل الراكب فقوله
اذا اوتلف اشارة الى الشرطة الاولى
وقد احترز بها عن افراد الكلم وقوله

اسمان

اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشرطة
الثانية وقد احترز بها عن اقسام الاربعة
المشار اليها وقوله وافاد اشارة الى الشرطة
الثالثة فقد احترز بها عن التعداد والاضافة
والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان الجملة قد تطلق
على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين نحويا
قوله والجمل اربع قد عرفت ان الكلام والجملة
ما يتاتى بدون الاسناد فمعقول ان المسند
والمسند اليه اما ان لم يتوقف ايجاد ما يسلبها صلاحية
السكوت عليها او توجيهها الى جملة اخرى او
قد عرض لها ذلك والثاني هو الجملة الشرطية كو

ان تأتني زيد اكرمه والاول اما ان لا يكون
المسند مؤخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا
او يكون مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني
الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد والاول اما
ان يكون مسنده ظرف او ما جرى مجراه
اولا والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد
واقائم الزيدان وهيهات الامر ونحو ذلك
والاول هو الجملة الظرفية نحو عندي مال وفي
الدار زيد واما مكث بكر فان قلت قولهم
عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على
الابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية
قلت

فكيف عدها ظرفية قلنا الجواب عن هذا مبني
على معرفة مقدمة وهي ان الظرف المستقر
اذا اسند منه الفعل لابد من ان لا يعتمد
على احد الاشياء الستة التي هي المبتدا والموصول
والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام
وحرف النفي قيل او اعتمد واكثر يعمل في الاسم
الواقع بعده عمل الفعل فاعلا وفاعلا ان
الظرف المستقر ههنا النيابة عن الفعل يعمل
عمله استحسانا وقد يتقوى بالاعتماد وذلك نحو
زيد في داره عمرو وجاءني الذي في الدار
اخوه ومررت برجل في كمه كتاب ولعبت

زيدا وعليه جبة وشي وافي الدار اخوك وما
نجيا ابوك واما الاول وهو الظرف الذي
لم يعتمد على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو
من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني لا يعمل
في المظهر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء
والظرف المقدم يحتمل لضمير وهو مع الضمير
مرفوع المحل بالخبرية كو عندي مال
وارتفاعه بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم
ضمير وهو معه واقع خبرا له وعند الكوفيين
ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد
فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطونه
لاعمال

لاعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش
هنا في المسئلتين اعني في اعمال الظرف و
اعمال الصفات من غير اعتماد وهذا اذا كان
الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان
حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وان
لم يعتمد الظرف وذلك قولك يوم الجمعة الخروج
واما مكث الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته
انك ترى الارض خاشعة لان التقدير
ومن اياته رؤيتك وقوله تعالى ومن اياته
ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء
وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في

اي عدم الفرق بين الحدث وغيره وانما قال الشارح العلامة وهو اقرب
الى القياس لان الابتداء عامل بالاتفاق و في اعمال الظرف الغير
المعتمد على احد الاشياء الستة اختلاف فالحمل على العامل بالاتفاق
اقرب الى القياس من العامل الذي فيه اختلاف

اشتراط اعتماده فارتفاع هذه الاسماء
عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس
فما وقع بالتخصيص هذا المنقول قولهم عندي مال جملة
ظرفية عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين
جملة اسمية لان الخبر في الظرف مع ما بعده
من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه مشتقا لا بالفعل
نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل بدليل
وقوعه صلة الموصول نحو الذي في الدار زيد
والصلة لا تكون الا جملة وعلى كلا المذهبين
فما استشهد به الجملة الظرفية صحيح لان المجموع
او المراد الشارح جملة ظرفية بلا شبهة قوله

وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا
اعلم ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام المفرد فيقدر
في محلها اعراب المفرد القائمة هي مقامه
وهذا المعنى من قوله فتكتسي اعرابه محلا وذلك
بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر
المبتدا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وزيد اخوه
ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار
فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا البصرية
لانه مستقر على ما ذكرناه آنفا وعند الكوفيين
مفرد لان التقدير فيه اسم الفاعل وهو مستقر
عندهم وانه مع الضمير ليس بجملة على ما سنبين

وذلك في موضعين ثانيهما الخبر في باب انّ
نحو انّ زيدا ذهب ابوه وبلغني انّ عمروا
قد ذهب اخوه وكان عمرو غلامه اسد
وجاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وليت زيدا
اخوه تاجر ينفعك ولعلّ زيدا في الدار وكانّها
الخبر في باب كان واخواتها نحو كان زيد قام
ابوه او ابوه قائم او ان تعطه يشكرك او لمّا
يكرم وهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية ورابعها
المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت
زيدا قام ابوه على قياس ما تقدم وحكم هذه الجملة
حكم خبر المبتدأ وخامسها صفة النكرة نحو مررت

برجل يحسن كرمه او ابوه كريم او ان تزره
يعجبك حسنه او في حسبه شرف والجملة
لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب التطابق بين
الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة
نكرة لكونها خبرا شايعا كالفعل وموصوفها
لا يكون الا نكرة وسادسها الحال واعلم
اولا ان الحال لاستغناء صاحبها عنها و
ثبوتها له في حال دون حال وهي فضلة
اذا لم يتحد بصاحبها ذلك الاتحاد وافتقرت
الحال لذلك ان يؤكد وجه الاشتراك
بينهما بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة واما

واما عند كونها مفردة فلاولوية الاعراب لفظا
على نسبة وتعلق هناك معنوي لم تفتقر
الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال اصلا و
اسلوبا ونهجا في الاستعمال مطردا اما الاصل
فهو ان يكون صفة منتقلة والاوصاف الحدوث
والتجدد والانتقال الا في الحال المؤكدة نحو زيد
ابوك عطوفا فلا يختلف بما عن ذلك
الا نادرا واما النهج في الاستعمال فهو ان
يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف نفي فلا
يقال جاءني زيد لا راكبا الكلام الا في
الالفاظ العامية وكلام المولدين بل غير

ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سبقت
مساق هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد
في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها
جريا بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق
فانها تتوسط ما يدل على الربط بينها وبين
صاحبها حتى اذا تمهد هذا فنقول ان الجملة
الاسمية يحتمل ان تصدر بما يدل على الربط
وهي الواو الموضوعة لا للعطف لافادة معنى
الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني التجدد
والانتقال لكون الجملة الاسمية في الامر العام
مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني زيد

وعلامة رجل قد تحذف في الندرة كقوله
فوه الى في ورجع عوده على بدءه وكقول
الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر
الى جعفر سرباله لم يمزق وعلى هذا اذا كانت
منفية نحو لقيت زيدا وما ماله لم يبل الواو
فهنا لانحرافها عن اصل الحال وعن نهجها
في الاستقلال جميعا اوجب التزام الا ان
يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه
وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه
على احد الوجوه فهنا لا يسوغ الواو لكون
الحال تاكيدا التعلق بصاحبها بل جرت
مجراه

بجواره في المعنى تحلل الفاصل هنا كتحلل بين
الفضلة وصاحبها واما الفعلية فلا يخلو اما من
ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا
ياتي ووقوعه بهذا الموقع لكونه طلبيا غير ثابت
بنفسه محال ان يكون ثابتا لغيره فان كان
مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا
فان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال
وعلى نهجه فلا يجوز الواو نحو جاء الامير تقاد
الجنائب بين يديه وان كان منفيا فقد
جاز فيه الامران لوروده على اصل الحال
دون نهجه في الاستقلال فلا يجب الواو

نحو جاءني زيد لا يركب او ولا يركب وان كان
ماضيا فكذلك يسوغ الامران لانحطاطها عن
الجملة اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة
وكذلك من حرف النفي اذا كان منفيا نحو جاءني
زيد قد ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت وعلى هذا
قولك كنت اسعى في امر كذا ما كان يعنيني
السعي او وما كان يعنيني السعي واما الظرفية
فالظرف فيها لا يخ من ان يكون عاملا في
ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم
مظهر بعده اما الاول فبغير واو البتة لانحطاطها عن

درجة في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم على ما
سبقت اليه الاشارة وذلك نحو جاءني زيد
على فرس واما الثاني فسائغ فيه الواو وتركه
نحو جاءني زيد في كتفه سيف او وعلى كتفه
سيف وذلك لحيازتها من شبهي الجملتين
الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية
فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني
زيد ان تسئل يعط على الحال بل لو اريد
ذلك يجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما
اريد جعله الحال نحو جاءني زيد وهو ان تسئل
يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية

دون الشرطية ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية
لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد
ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل
قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة
فان المخبر عنه لعدم استغنائه عن الخبر يقتضي
الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك
وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من
الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا
شيئا واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها
تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك تسمى فضلة
فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ازدادوا

في موضع الاسمية التي ليست كذلك لشابه نعم
قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط وذلك
الجملة لابد من ان يعطف عليها ما ينافيها
او لم يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه
نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تأتني اذ لا يخفى
ان النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع
لا يبقيان على الشرط بل يتحولان الى معنى التسوية
كالاستفهام في المتناقضين كقوله تعالى سواء
عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم
تستغفر لهم واما الثاني فلابد فيه من الواو كقولك
اتيك وان لم تأتني ولو تركت وان اتيتني

ولو ترك الواو لالتبس بالشرط حقيقة وقد ذكر
الجزولي في المسائل العشر أن باب الواو هنا
للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف
والتقدير إن لم تبش وإن لم تأتني وإن لم تجئ
وان اعتنى الحجاج بان إن للمستقبل و
المستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر فان
الجملة المصدرة بإن لم تجعل حالا الا بعد
ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك
لم يبق لإن دلالة على الاستقبال واذا جاز
وقوع الشرطين المتنافيين حالا لاجلهما
معنى الشرطية فليجز في الواحد على ان قوله
ان

ان المستقبل والمستقبل لا يقع موقع الحال
ممنوع اذ يصح وقوع المستقبل موقع الحال
على ضرب من التأويل ومنه مسألة الكتاب
وهي مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي
مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم
ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير
فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا فانه
الجملة فهذه هي المواضع الستة التي ذكرها
المصنف ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وانما
استثناها لانها هي كالمستثنى عنه هذه منها

الفصل الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت

زيدا عمروا شريف ابوه او ابوه شريف او ان

ثالثها نحو زيد ابوه او عشره وحال ومثل خبر لا التي لنفي

الجنس نحو لا رجل اشرف حسبه ومثل خبرها

والمشبهات بليس نحو ما زيدا ولا رجل ابوه

قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه المواضع السبعة

قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت

خبر المبتدا قبل دخول العوامل اللفظية او

بعده او صفة للنكرة او حالا وقد ظن ان

منها الجملة المضاف اليها اسماء الزمان او

المكان نحو يوم يقوم زيد او الجملة المحكية بعد

وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه

المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا يكون في معنى

المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف اليها

اسماء الزمان والمكان جمل في اللفظ دون

المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها و

ولهذا قالوا ان المضاف اليه في مثل هذا الموضع

هو المصدر حقيقة دون الجملة قوله فيكون

فيه ضمير عائد الى الاسم الاول والسبب

في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا

ظاهر اذ لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق

عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا او وصفا او حالا

ـه فان قلت هلا اشتغل بالجملة الحالية عن
الضمير كقولك لقيتك والجيش قادم بالجملة الحالية
الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة نحو
قوله تعالى قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة
الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين
غير واقعة موقع المفرد فلا يرد علينا اما الاولى
فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا يكون
الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي
الحال بحال لا يقال جاءني زيد راكبا عمرو
مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع
المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان

لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له
لا يكون واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا
ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة
موقع المفرد في هذه المواضع فلا يلزم من هذا ان
يكون كل ما هو الواقع في هذه المواقع هي الواقعة موقع
المفرد ثم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية
عن الضمير جعلها مجرى الظرف لانعقاد الشبه
بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت اتيتك
والجيش قادم كان المعنى اتيتك وقت القدوم
والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى المتقدم
فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن

ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير

بل وجب لانها عبارة عما كني عنه بالضمير وبيان

له فيها تخرج في المعنى مجرى قولك زيد

ابوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما

يتصل به فافهم ذلك ونشرع ونقول

بيان هذه الاشياء الستة بالتفصيل وقوع

الجملة حالا او تفسيرا في الكتاب ضبطه علي

ولا ايضا وهذا الذي بسطنا من عذر في بسط

الكلام في هذا الموضع فقد نبهت هنا على

زمه خلا عنها الاجل النحو فصل الاعراب

ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل

انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني

ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته

اذا بينها الا ترى انك اذا قلت ما احسن

زيد فلم تعرب لم يعرف اتعجبت ام من حسن

زيد ام نافيا للاحسان عنه ام مستفهما عما

هو احسن شيء منه من الاوصاف او الاعضاء

فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب

واذا رفعت ظهر ان المراد منه نفي الاحسان

عنه واذا جررت مع رفع احسن علم انه اريد

منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من عربت معدة

اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب

لان اللبس والفساد وانما جعل الاعراب
الاختلاف في اخر الكلمة دون اولها او وسطها
لان الاعراب علم احوال الكلمة ولا يحسن
المصير الى الابعد النازح من الاصل مهما
جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة وانما قيد
اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل لم يطلق
احترازا عن الاختلاف في آخر من ونحوه
في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن
الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون
اعرابا لان الاختلاف لا حظ له في الاعراب
فاما الحركة في آخر من لاجل التقاء الساكنين

قوله

قوله وما في آخره الف لا يظهر فيه الاعراب
اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على ضربين
لا يخلو من ان يكون صحيح الآخر او معتل الآخر
فالاول يختلف لفظا كما في احوال الثلث نحو
جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد واما
الثاني فلا يخلو من ان يكون آخره الفا او واوا
او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري
لامتناع الحركة على الالف وذلك نحو هذه عصا
ورأيت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين
المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة
مقدرة في اخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلب

الواو والياء في عصا ورحى الفاء واو
المبني محال ولا تقدير في الحركة فيه وقد سبق
الفرق فيما تقدم بين المحال والتقدير وان كان
ياء ينظر فان تحرك ما قبلها كالقاضي والعمي
فان تعذره تقديري وكذا اعرابه لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما
الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة
فلاقتضائها الاجتماع ثلث كسرات اعني الياء
وكسرتها وكسرة ما قبله واما انتصابه فلفظي
لعدم ما ينشأ من الثقل وذلك نحو جاءني القاضي
ومررت بالقاضي ورايت القاضي وان كان

ما قبلها

ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات
الثلاث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي
وان كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها
الا ساكنا فهو جار مجرى الصحيح نحو دلو لرفضهم
في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو ما قبلها
حركة وقلبهم واو دلو ونحوه في الجمع على افعل
نحو ادل واحق ياء حيث قلبت واصل الاعراب
بالحركات وقد يكون بالحروف اعلم ان الحركات
هي التي جعلت دلايل الاعراب فلذلك
نراهم لا يعدلون بها الى الحروف الا عن ضرورة
وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة

مضافة الى غير ياء المتكلم واعلم ان الاسماء
المحذوفات الاعجاز حالة الافراد فاصل اب
ابو كعصو بدليل ابوان فكان القياس ان تقلب
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا
الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي وقال الزجاج
حذفوه فرقا بين المثبت وغير المثبت و
الحاق بالمثبت اولى لما فيه من الثقل المعنوي
وهو تقتضيه الاضافة والاثر على المضاف
اليه غير المذكور ايضا اما اذا اضيفت الى غير
ياء المتكلم زال بعض الثقل اذ الاضافة ازالت
الثقل اذ المقتضي هو المضاف اليه وقد صح

به فيرد ما حذف منها لاجل الثقل واذا ردوا
المحذوف علم ثبات انهم ان يجعلوا اعرابها
بالحركات بعد ردة الواو لاستثقالها عليها
ولم يجعلوا الواو الفا في الاحوال الثلاثة مع
تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف
تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية والجمع على حد
بالحروف على ما يجيء فانه لو نوا هذه الستة
من الاحاد بالحروف اتباعا للانس بها وا
ستقامة للطابع الى قاعدة الاعراب بالحروف
في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين
بلا نظير لهما في الاحاد وخصوا هذه الستة

لانها مقتضية للاضافة والاضافة فرع الافراد

فصارت التثنية كأنها فرع الواحد فقالوا

جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه

ولهم في هذا التغيير طريقان احدهما انهم نقلوا

حركة ما قبل الواو في الاحوال الثلث واسكنوا

حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرء ثم سكنت

الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه

وابيه بعد الانقلاب في المجرور مثلها كما في

ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانقلبت

الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها

فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو

في حال

في حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها

الفا في حال النصب كما تقدم ونقلوا حركتها

في حال الجر الى ما قبلها وقلبت ياء كما ذكرنا فيها

النقل حال الرفع والقلب والنقل حال الجر

والقلب حال النصب وذكر جدي رحمه الله

في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر

وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد

على النصف من المضاف وكذلك الحركات

على النصف من هذه الحروف لان الواو

ضمة او مدة ومدة الضمة ضمية وكذلك لان الالف فتحة

الالف والياء فجعل اعراب الواحد والمفرد

بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف للزائدين
عليها بشطر بالحروف الزوايد على الحركات
بشطر واختصوا بهذه الستة دون ساير
المتشابهات للاضافة المحذوفات الاواخر
لانها اطّردت ردها الى الاصل في التثنية اعني
ابوان واخوان ولا يقال يديان الا في شعر
يقول في الواحد يدى ومنع الدهر من يحبل
اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها
مفردة ذا بالمضاف مذهب الفرد فيقال
ابه وابا وابه واعلم ان هذه مشهورتان
مشهورتان وكذلك حموها وحما وحمو

وقد ورد في الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية
فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات الكتاب
وقد جرابنك من المبيز وفي كلامهم نيذ
فاتى حرها وجارها وفي الحديث الا حمو الموت
فهو اهم في بعض ضمانه وفي التحقيقه وفي قرنيها وهل
يتعلق من في فيه ماه واصل فم فوه فحذفوا
الها اعتباطا غير قياس كما حذف حرف
العلة لشابهتها في خفائها ايا ما ولم يكن
في كلامهم اسم متمكن على حرف تا بيتها واو
فابدلت منها الميم لتقاربهما مخرجا فلما اضيف
رد الى اصله فوه اية مذهب اخوانه ومنهم

من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه
في الاحوال الثلث كما يقال عصاه وقال الشاعر
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقول ابي حنيفة لا ونحو رماه بابا قبيس
وارد على هذا ثم اعلم ان هذه الاسماء متى
اضيفت الى ياء المتكلم لم يرد حرف العلة
اذ لو ردت لاجتمع الواحد بالجمع نحو ابي و
اخي وما يلزم ذلك في فم حيث لم يكن الجمع
سلامة ردت فقيل في وقد جاء في كما جاء
فوا اما ذو فانها لا يضاف الا الى اسماء
الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة

الى الوصف باسماء الاجناس الظاهرة على ما
سيجيء وكذا اثار ذوي آزو ومرنا ذوو ها
شاذ والثاني التثنية والجمع الصحيح وانما جعل
اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان على الواحد
والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما
اختص التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا
في الياء لان الحروف ثلثة فاختص واحد
بهذا وواحد بذلك فاشترك في واحد ضرورة
ووجه اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع
هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع

البسالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف
التثنية والالف اخف من الواو فاختص
الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل
بما هو الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع
لان الواو اخت الضمة التي ادل على الرفع
بنا على غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والالف
لما كانت بمنزلتها في التثنية حملت عليها
فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة
للنصب لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو
في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة
بين الرفع والجر وهذا على خلاف ما توجبه
المناسبة

المناسبة اذ المناسبة انما هي بين الجر والنصب
دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى من
اشتراك الرفع والجر في الحكم ولما جعلا اعني
الالف والواو علامتي الرفع في التثنية و
الجمع جعلوا الياء علامة الجر فيهما لكونها اخت
الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع وفتحوا في التثنية
فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى بالتثنية لما مر
ثم لم يبق للنصب علامة فيهما فحملوا النصب
على الجر دون الرفع من وجه واحد بان الجر
الزم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل الفعل بخلاف
الرفع فالحمل عليه اولى لاسيما في التثنية

والجمع المختصين بالاسماء والثاني ان الجر
أخف من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة
مطلوبة والثالث ان بين النصب والجر
من التآخي ما ليس بينه وبين الرفع
لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة
يتم الكلام بدونها بخلاف الرفع واشتراكهما
في معنى المفعولية نحو جئت زيدا ومررت بزيد
وفي الكناية نحو مررت بك ورأيتك والرابع
ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع
فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى
الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين

ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها
حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام
نفس الاعراب والصحيح مذهب سيبويه
وهو انها حروف الاعراب فالالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي بمنزلة
الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية
والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب
او المجرور من زيد واما النون فيهما فهي عوض
من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد
فان قلت اذا كان الالف في الزيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاي حاجة دعوا

الى زيادة النون بدلا من الحركة فلما ليس
معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة
الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة
الدال وقت اختصاص الضمة بالفاعلية فى هذه
الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال كالفاعلية
دون حال فلم تبق الحاجة الى زيادة النون
بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة متغايرة
وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق
بينهما فان قلت الياء فى التثنية قد جعلت
عنه باختلاف صيغتيهما قلنا ان الصيغتين
قد تتحدان فى بعض الاسماء المثناة فلا يظهر

الفرق

الفرق فيه الا باختلاف حركة نونيهما نحو المراميين
والمعلَّيْن والمصطفَيْن ووجه اختصاص الكسرة
بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان الاصل
في هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبنى
الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين والاصل
في تحريك الساكن الكسر لان حركة الساكن
لا يكون الا حركة بناء فاوثر لها ما هو ابعد الحركات
من المعربات وهى الكسرة اذ قد وجدناها
لا تدخل على نوعين من المعربات وهما الاسم
غير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها
فاستوثرت نون التثنية بما هو الاصل

كسروا ما قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم
يضم لثقل الضمة ووجه آخر وهو أن يكون
نون التثنية إنما وقعت بعد ألف أو ياء مفتوح
ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة وأما نون
الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء
مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها
لما يؤدي إلى اجتماع أمثال الخروج من الضمة
إلى الكسرة ففتحت تخفيفا وأما كلا إذا
أضيف إلى المضمر جعل إعرابه كإعراب المثنى
لوجود سببين أحدهما قرب المثنى معنى وهو أن
كلا وإن كان اسما مفردا وألفه منقلبة

عن

عن الواو والياء على اختلاف فيه فكان
القياس أن يبقى في جميع أحواله على الألف
كعصاك أو عصا زيد إلا أنه شبه بإلى وعلى
للزوم الإضافة في كلا وشبههما بيدخلان عليه
من الأسماء فقلبت ألفه ياء مع المضمر دون
المظهر فقيل كلا أخويك في الأحوال الثلاث
وكلاهما في الرفع إذ لا حظ لإليه وعليه في
الرفع فيحمل كلا عليهما فيقول في النصب والجر
كليهما كإليهما وعليهما وإنما فعلوا ذلك
في إلى وعلى لأنهم لما رأوا إلى وعلى تفتقران إلى ما
يدخلان عليه ورأوا المضمر لا يحتاج إلى ما يقبل

ودوران

ولا يمكن ان يكون منفصلا به فلما دخلت الى
وعلى على الضمير المجرور كان الاولى فيها ادخاله
لاحتياجها الى الكاف والكاف في وجوده الى الالف
فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد
ولان احد الممتزجين لا يستقل بدون الآخر
فلما حصل هذا الامتزاج في المضمر دون المظهر
لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل
به احتاجوا الى ان ينصبوا علامة يستدل بها على هذا
الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان قلب الالف ياء
لا يوجد اصلا في اواخر الكلم وانما يوجد كثيرا
في اواسطها كسيد وميت وذيل وغيث

وكذلك واو لم يوجد الامتزاج في المظهر
لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد قد يوجد
مع جميع الحروف الداخلة على المضمر قلنا نعم و
لكن قد امكن ههنا نصب العلامة فجعلوا
لان المجرور لا يسقط بالسقوط والوجدان
وهو ما ذكره المتأخرون وهو ان كلا اسم
مفرد اللفظ ومثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة
الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر
حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على رعاية الا
عتبارين حقهما وانما لم تقلب العكس لان المظهر
هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى

فرع وجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل
وهذا معنى قوله واذا اضيف الى المظهر حكم العصا
لفظا اي كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال
الثلث فكذلك لفظ كلا ويقال ان قوله
لفظا احتراز عن الخط فان حكم كلا ليس
حكم خط الف العصا لانه لا يكتب الا بالالف
لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الف
كلا اختلاف فمن جعلها من الواو كتب
بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس
ان يكتبها بالياء وقيل انها في حال الرفع تكتب
بالالف وفي حال النصب والجر تكتب بالياء

لبعضها

بعضها يفرق الى الياء في الحالين قوله
ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع
قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لاستوا
لفظي النصب والجر في التثنية والجمع السالم
واما جمع المونث بالالف والتاء فانما استوى
فيه اطرادا للفرع وهو المونث على وتيرة
الاصل وهو المذكر وان لم توجد فيه العلة التي
اوجبت الحكم هناك فهذا نظاير الحصى
واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما
منع الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك
كان اولى الحركات بان تقوم مقام الكسرة

الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل وانما
الضمة والفتحة بينهما فيجيء بعد ان شاء الله

قوله ومن قيام الالف مقام الحركة النون
في يفعلان اعلم ان النون في الافعال
الخمسة عوض عن الحركة في يفعل وانما عوضوها
عنها لانه لما وجب ان يكون بعض الافعال
معربة ولم يمكن ان يجعل الآخر معتقب الاعراب
لان هذه الضماير بعدها اوجبت كونها
على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير
حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست
من نفس الفعل فلزم زيادة حرف ينوب

مناب

مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام
ولم يمكن زيادتها هاهنا لمكان الضماير فزادوا
حرفا يشابهها وهو النون فاختصت بحال
الرفع لانه اول الاحوال للاعراب فاسقطوها
بانهم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي
هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في
الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل لم يفعلا ولن
يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم
اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل
اللام مجرى هذه النون في انه حذفوها في حال

الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت
الحركات من حيث انها مركبة منها على قول
بعض النحويين ولو كانت ماخوذة منها على قول
بعضهم وعلى كلا التقديرين فانها تشبه الحركات
وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها
فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل لم يغزو ولم يرم
ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع استثقالا
الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب
نحو لن يغزو ولن يرمي وثبتت الالف في
النصب ثباتها في الرفع لامتناعها من الحركة
وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير
مذكورة

مذكورة في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها
مذكور على هذا قد بسطت جناحه قوله والاسماء
على ضربين الكلام المعرب هو ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان
المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف آخره
باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون
حركة آخره وسكونه لا بعامل اوجب ذلك
بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين
منصرف وانما جعل التنوين علامة الانصراف
لانه اول الحروف بالزيادة للعلامة حروف
المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس

الواقع بين الواحد والتثنية والجمع نحو زاد وما بنا
سببا وهو التنوين في غير المنصرف وهو ما لا يدخل
الجر مع التنوين اعلم ان احدهما اي النحويين
هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين
علامة التمكن والتمكين في الفعل مفقود وان منعوا غير المنصرف
اياه بالموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا
بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في
اختصاصه بالاسم وقد حصل له اي في الاضافة مقام
مقام التنوين ومعاقبته في الاضافة والدليل
على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع تبعا
التنوين انهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة

ودخول اللام عليه اعادوا الجر فلو كان من قصدهم
منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا الحاق
التنوين ولهذا اثروا مع على الواو حيث
قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني
هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك
لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الاسم
لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن
ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء اثروا
الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين قوله
وكان في موضع الجر مفتوحا هذا من عبارة
صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح منه

في العبارة لان الفتح من القاب البناء و
بالا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان
في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعمال
الفتح هنا تحقيق لان النصب ليس يدل
على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة
على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه
ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من معانيه
ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة
في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل
على ما تدل عليه في رايت احمد وضربت
زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة

قامت

قامت مقام اختها ونابت عنها لعلة اوجبت
ذلك فاما لم يكن فيها دلالة على معنى الذي لاجله
سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا
ولو قيل منصوبا لم يصح ذلك في الظاهر اذ هو
بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا

قوله والاسباب المانعة من الصرف
تسعة اعلم انما منع الاسم من الصرف بهذه
الاسباب لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل
بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر
على ما سياتي من بعد وكل واحد من هذه
التسعة ثان لاول وفرع على الاصل

وهي التعريف والتانيث ووزن الفعل والوصف والعدل و العجمة والتركيب والجمع الاقصى والالف والنون

او العلمية فرع الجنس والتانيث فرع التذكير
لجنسية الامر العام مجردة عن الزيادة والوصف
سع الزيادة فرع لانها مقدمة على رتبة وكذا
وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة
الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان
ذلك فرعية وكذا الوصف لان موصوفه حال
التبيين متاخرة عن موصوفه ذاته وكذا العدل
لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان
لغة العرب مقدمة عندهم على ما ياخذونه من
غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن
الواحد والمفرد واما الالف والنون المضارعتان
لالفي

المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على
الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما
على ما سنبينه عن قريب قوله متى اجتمع في الاسم
سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد
منها منع الصرف وانما منع الصرف لمشابهته
الفعل من وجهين من حيث ان الفعل
فرع من جهة الافادة والاشتقاق وهذا
الاسم دخل الفرعية من جهتين واما السبب
الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم
مع السبب الواحد متمايل بين الفرع والاصل
فلم يترجح السبب الواحد بجانب الفرعية

الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء
الصرف واذا اجتمع فيه سببان ترجح جانب
النوع على جانب الاصل فمنع الصرف
وما وجد ذلك فيه احد عشر اسما تسعة حالة
التنكير انما منع الصرف في هذه التسعة حالة
التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر
واما التعريف فانما حصل لها بصفة والوزن
الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم
واما فعلان الذي مؤنثه فعلى او فعلى
والالف والنون المضارعتين للالفين
في حمراء ونحوه لمضارعة ان الالف والنون

هنا زائدتان زيدتا معا كما ان الالفين
كذلك وان مؤنث ما فيه الالف والنون
على الف للتذكير نحو سكران وسكرى كما ان
مذكر ما فيه الف التأنيث على غير لفظه
نحو احمر وحمراء وان تاء التأنيث لا تجتمع
مع الالف والنون هنا كما لا تجتمع مع الالفين
ولا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة
وهذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان
فعلان فعلانة فهو منصرف كسعدان
وسيفانة وعريان وعريانة لخروج الالف
والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين

الاخير حيث كان مؤنثا من اللفظ وجملة

انثا وفلان بسبب لازم لانه عوض له

بالعلمية وجمع من الفارسي وسواه ان

لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الوقف

واما المعدول في قولنا احاد وموحد وثناء

ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى

عشار ومعشر عند بعضهم للوصفية والعدل

قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع

لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة

واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية تجوز

في المعدول عنها بدليل قولهم مررت بنسوة

اربع

اربع وهو حيث كانت عارضة فلا لان

ان لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول

والمعدول عنها لانا نقول ان الاصلية قد

غلبت على المعدول عنها كثلثة رجال

واربع نسوة فالتوصيف بها التوصيف

باسماء الاجناس على ضرب من التاويل

ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت

عارضة واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا

وكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الاثر

لا تقول ثلاث رجال وانما تقول رجال

ثلاث فان قلت ما عدل عنه ثلاث

لا يستعمل الا ومثنا اذ لا يقال ثلثة ثلثة
رجال وانما يقال رجال ثلثة ثلثة بمعنى
ثلاثة بعد ثلاثة ومع هذا لم يؤثر الوصفية
والا لوجب ان يقال مررت بنسا اربع
اربع غير منصرف لان الوصفية والوزن
قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرير
فلا يلزم في كل واحد منهما وحده [illegible]
ان ينصرف واما الجمع فلا يمكن ان يمتنع
الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الاسم
المفرد او ما هو في حكمه لا الاسمان واما
ثلاث فانه اسم مفرد عدل لزمت له الوصفية

منع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل قد
تكرر فيه بمعنى الانتقال عن صيغة الى صيغة
اخرى وعن الاسمية الى الوصفية والحقيقي
التكرير والعدل المعنوي لما ذكرنا من عدم الافتراق
بين ثلث وثلثة ثلثة في المعنى واما فيه
الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما
منع الصرف اسما كان او صفة لان الف
التانيث فيه قامت مقام السببين اذا تمكنت
الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء
الكلمة عليه لم يكن في الكلام حبل ضم الحا
الالف بل الكلمة موضوعة عليه حبلى

بلي ثابت ثمان وبهذا معنى قولهم انه لا يعرف
للتانيث ولزومه فان قلت الت التاء
في ظلمة ايضا لازمة لها بالتاء لم تنزل منزلة
[illegible] قلنا انما لزمت التاء في ظلمة
بعد العلمية دون الجنسية واللزوم في حبلى
وبشرى عند وضعها والالف فيها كالجزء
الحروف من الكلمة وعلامة التانيث في حمراء
وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في
سكرى وعطشى الا انهم لما رأوا وقوعها بعد الالف
قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
ككساء ورداء وانما جعلت الهمزة منقلبة

عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع
صحراء صحارى فجعلوا الهمزة التي هي للتانيث
قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها
ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كانت
ياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كانت
ياء خطيئة لوجب ان يظهر الهمزة في صحارى
مثل هذا النحو صحارى على مثال مساجد كما
ان اظهار الهمزة في خطايا جائز كثير فان
قلت اذا كان علامة التانيث هي الثانية
فالاولى ليست في صحراء بمعنى افادة التانيث
فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان

لا فی التثنیة فانا اذا قلنا عمر واعنی بهما
الاثنین بالف التثنیة ذهابا بهما مجرد
القمرین للشمس والقمر والعمرین لابی بکر
وعمر رضی الله عنهما واما الجمع الاقصی فانما منع
الصرف لتکرر الجمعیة فیه قالوا ان الجمع سبب
واحد علی کل حال الا انه سبب لا یعتبر
ان یعتبر انه سبب آخر یخالف له من الآحاد
التثنیة وانما یعتبر به معنی هو کالتکرار
له او یتکرر به علی الحقیقة لانه جمع لیس علی
زنته واحد کانه جمع آخر ثم قالوا ان الاصل
فی هذا الباب اساور واناعیم وسائر الجموع

الذی لیس علی زنته واحد مبنی علیها
هذا اشار المصنف حیث قال کاساور
واناعیم وما کان علی مثالهما من الجموع و
انما قال ذلک لانهما جمعا تکسیر بلا تعلیل
سوار واسورة واساور ونعم وانعام
واناعیم فحصل فیهما سبب مکرر ثم حمل
علیهما نحو مساجد واناعیم لشبههما ایاهما
من جهة الجمعیة والوزن والامتناع من
الجمع مرة اخری قوله وان کان الاوسط
متحرکا کان الاسم منصرفا کصیاقلة وانما
صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن امثال الاقصی

اعلم ان کراهیة وطواغیة مفردان علی وزن صیاقلة
فاذا حذف منه التاء صار
غیر منصرف نحو صیاقل
لانه علی مساجد
منه

بالجمع خاتبه الاجادة نحو كراهية ورفاهية
وشفاعية ورباعية قوله فان كان ثاني
الحرفين بعد الالف يا فحذفها في الرفع والجر
ونونت الاسم واثبتها في النصب بغير
تنوين وانما نون مثل جوار في الرفع والجر
لانهم قد حذفوا اليا من مثال فواعل في الجمع
وبنا مفتعل وانهم كثيرا ما حذفوا اليا من المفرد
اجتزاء عنه بالكسرة قبلها نحو يوم يدع الداع
والكبير المتعال ولما كان ذلك جايزا في المفرد
التزم في الجمع كما ان باب سيد وميت يجوز
فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب

كينونة

كينونة لم يجز فيه الا التخفيف لكونه اثقل
فلما حذف اليا حذفا لازما خرج الاسم
عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب
فصرفت واما في المنصوب فلم تحذف لانك
تقول جا الواد ومررت بالواد ولا تقول
قطعت الواد بل تقول قطعت الوادي
لان اليا تستحق الحركة في حال النصب
فيجري مجرى البا في ضارب فيكون جواري
كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل
قوله وستة حالة التعريف انما اثر
الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد

زالت العلمية فاذا زالت العلمية لم يبق الا
سببا مؤثرة لكونها مشروطا بالعلمية في التأثير
في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما شرطت
فيها العلمية لان الاسم الاعجمي اذا لحقه التغيير
في حال العلمية كان ذلك فرعيته او لم يلحقه الا
متحققا لهم واما العجمة التكرية فلا يعتد بها فلا
تمنع الصرف كلجام وفرند وان سمي بهما
لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى كلماتهم
فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في
سائر الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه
الالف والنون المزيدتان وهو ليس

بشعلان

بشعلان فعلى كوعثمان فانه غير منصرف للعلمية
والالف والنون فاذا نكر صرف لزوال احد
احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل
وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين
وانما لم ينصرف نحو احمر وان جاء وزنه في
الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الافعال
اكثر منه في الاسماء فاذا كان غالبا على
الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين
ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بيشكر
فان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا العدل

عن المؤنث نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما قال
عدلا عن عامر وزافر المؤنثين لانهما لو كانا
معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد
منهما مستعملا للنكرة وليس شيء في النكرة
يسمى عمر وزفر واما زفر فقوله يا ابا [illegible]
منه التنوين في [illegible] فانه صفة كزافر وليس
بمعدول ولو سميت بزفر هذا صفة وغيره [illegible]
في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل
في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة وكذا
المؤنث بالتاء اما لفظا او تقديرا نحو طلحة

وسعاد

وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة
لان التأنيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان
لازما ولم يكن لازما بالتاء الا اذا كان منقولا
عن الجنس الى العلمية لان التسمية تقتضي
ثبوت لزوم التاء والاختيار لزوم تغيير
الصفات المؤنثة نحو ضاربة وكريمة واما
التأنيث بالالف مقصورة او ممدودة
فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ
من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطأ وقد
وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى
وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه

وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا
لم يتضمن الثاني الحرف نحو معدي كرب وبعلبك
فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف
لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني الحرف
فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وسيجيء بعد
ويجوز في نحو معدي كرب ان يضاف الاول
الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف
وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال
معدي كرب او كرب في الاحوال الثلث قوله
وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا
نحو احمر اما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية

ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية لم ينصرف
ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش
فحجة الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب
واحد واما حجة سيبويه فهي انه كان في اول
احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما
سمي به زالت الوصفية فلما نكر اعيد
الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف
وان كانت الوصفية زايلة لتقوى على الحكم
الاصلي بعد ان دخل التنكير الذي هو الاول
وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسألة

سببا لزعم سبب عرف ان العلم فمررت
بنسوة ان اجتمع الوصفية والوزن نحو قتال
كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة فيه
والحكم للاصل لا للعارض خلافا لمن يجوز الجر بعد
التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية
عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه لا ينصرف
نكرة على ما سبق فاذا سمي به كان ابعد من
الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء
السبب المكرر واما فعلان فعلى نحو احمر ابعد
حذو النعل بالنعل واما الجمع الاقصى
ثم لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة

حيث

حيث لم يكن في الاحاد نظير فاذا نكر لم ينصرف
ايضا في قول ابي الحسن الاخفش كما ينصرف
احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي
بمنزلة السببين واذا كان الامر على هذا
يجب ان لا ينصرف بعد التنكير على مذهبه
ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي
ان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف
سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب ابي
الحسن الاخفش بعد التنكير لزوال احد سببيه
كما في احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله
قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه

الصرف وتركه نحو هند ودعد فقد اجتمع فيهما التعريف
والتأنيث ونوح ولوط فقد اجتمع فيهما العجمة
والتعريف فالقياس ان تمنع الصرف الا ان الخفة
فيهما قاومت مقام احد السببين فصرفت
لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها
لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها
التنزيل صرفها قال الله تعالى كذبت قوم نوح
المرسلين وقال الله تعالى ولما جاءت
رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث
من هذا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين
فان فيها التعريف والتأنيث والعجمة

فلم

فلم يجيء فيه الا منع الصرف لان الخفة قا
ومت احد الاسباب فبقي اثنان واما المؤنث
الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي
نحو قدم اسم امرأة وذلك لتنزل الحركة منزلة
الحرف الرابع ويدل على انهم الحركة تجري مجرى
الحروف انهم قالوا في النسبة الى جمزى جمزي
وحملوه بالحذف والقلب ولم يجيزوا
في نحو حبارى الا الحذف نحو حباري ولم
يقولوا حباروي لوقوع الالف خامسة
ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم
فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف

رابعة تنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الاسم
خامسة كذلك ههنا اجروا الحركة مجرى عناق
ولم يصرفوا اسم امرأة وان سميت رجلا به
صرفته لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف
الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع الصرف
ما لم يكن في المسمى تأنيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه يتنزل منزلة تاء التأنيث
فلهذا لم يرد التاء في الرباعي في التصغير
والحركة لم تتنزل منزلة التاء الا ترى انك تقول
في التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان
هذا على ثلث مراتب الاول ما فيه التاء

ظاهرة

ظاهرة لانه يمنع الصرف ان سميت به
رجلا ام امرأة والثانية لما زاد على ثلثة احرف
لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير
الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه
التأنيث قبل تسمية المذكر به الا ترى
انك لو سميت رجلا بعناق صرفته حيث لم يكن
اسم مؤنث قبل التسمية والثالثة
المتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف
اذا كان اسم امرأة لنقصانه عن التاء
بدرجتين قوله وكحذام فيه مذهبان اعلم
ان فعال في كلامهم على عدة انحاء فالاول

التي في معنى الامر كنزال وتراك وهي قياس
في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها
موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين
كذلك لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر
دون السكون فرارا من اجتماع الساكنين
وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت
اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر
في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال عدل
عن انزل وانث الفاعل لقصد تأنيث
الفعل كما انث الفعل لتأنيث الفاعل
في ضربت هند وفائدة تأنيث الفعل

التوكيد والمبالغة كانه على معنى انزل ثلث
مرات تجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في
قولك افعلي يا جماعة كذا دالا على قصد تكرير
الفعل وجمعه ثلث مرات ونظيره ما ذكره
ابو عثمان في قوله تع رب ارجعون قال
ان المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني
ونظيره القيا بمعنى الق الق قال انما عدل
عن انزل المستعمل في الكلام مؤنثا والثانية
لما كان علما وهو ابى ان يكون معدولا عن
فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن
حاذمة وقاطمة وابى ان يكون معدولا

عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة
وهي ايضا علم الآية من اعلام الاجناس
دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء كانت
معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان
احداهما وهي الحجازية البناء على الكسر
تشبيها لها بالتي في معنى الامر حيث شاركتها
في الصيغة وعلتها مشاركتها لها في الحكم وبناءها
بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية
الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية
والتانيث والعدل فان كان في آخره راء
العلمية والتانيث المؤثرة لا تستثنيه لا
يؤثر

لا يؤثر الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال
الفصحاء هي الاولى وعليها البيت الذي
انشده اذا قالت حذام فصدقوها فان
القول ما قالت حذام وهو لجيم بن صعب
في امرأته حذام وقيل انه لامرأة من العرب
والثالثة فعال التي تختص بنداء المؤنث
كيا لكاع ويا خباث وهي ايضا مبنية
على الكسر لمشاكلتها فعال التي في معنى
الامر ولم تستعمل فعال هذه في غير النداء
الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف
ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز

ان الشبه جاء من قبل التاء الا انه يحمل كلقاع علما
لامرأة ثم لم يعدل عنه فهذا قال عبد القاهر و
انما اختص بالنداء امثال هذا لان العلم
لا يكون الا فيه الا ترى ان كوكبة وما اشبهه
ليس بعلم وانما يعرف بالنداء اشباه هذا
فلهذا اختص بالنداء في حال السعة
واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر
بالكسر اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة
ودخول الالف واللام على قول من يقول
ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين
ومنع الجر تبعا للتنوين انما هو لخروج

الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق
التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه
فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع
لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين
لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر
اذ لا يتصور التبع بغير تحقق الاصل واما على قول
من يقول الجر مقصود بالمنع فانجراره ههنا
لوجهين احدهما ان يقال ان المقصود
منع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر
في بعض الاحوال دون جميعها البتة يجري
او انه يجري ابواب الفعل في تعريه من الجر

في كل حال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم
اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج من
شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فيه
اليه بما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر اما التنوين
فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف
الجر لا تدخل الفعل فكان يجب ان يعاد
معها الجر والتنوين لان الاضافة واللام
اشد تبعيدا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان
النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تؤثر
في معنى الاسم شيئا فلم يعتد بدخولها وجواب
ثان وهو ان حروف الجر جاءت لتوصيل

الافعال

الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد
بمنزلة اذهبت زيدا فكان معدودا في جملة
الفعل من جهة المعنى فيصير الباء كانه لم يتصل
بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة
الاسم واحد حروفه فصل والمبني ضربان
لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسم
الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة
للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة
بينه وبين ما لا تمكن له اعني الحرف
والفعل ثم ان الاسم المبني اما لم يكن له
حالة الاعراب او كان له ذلك والاول

هو المبني اللازم والثاني هو العارض وتعريف
المبني اللازم بانه الذي يتضمن معنى الحرف
او ما اشبهه ليس على وجه الفساد
طردا وعكسا لان المبني المفرد بلا التنوين
المجنس يتضمن معنى الحرف والغايات تشبه
وكذا المقدر من التركيب يشبه الحرف والعجز
يتضمن معناه وقبل هذه الاشياء ليس
بمبني بنا لازما واما اسماء الافعال
نحو هيهات وشتان لانه يشبه الحرف
ولا يتضمن معناه وهي من المبني اللازم
كاين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه

اما معنى

اما معنى حرف الاستفهام او المجازات لانك
اذا قلت اين زيد فكانك قلت افي الدار
ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها واذا
قلت اين تجلس فمعناه ان تجلس في الدار
اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس
وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت متى القتال
كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت
متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم
وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف
فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى
قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون المجازاة

قال: وما اشبهه كالذي والتي
الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر
الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة و
انما بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء
السكون للهرب من التقاء الساكنين
واختيرت الفتحة لخفتها. قال: والعارض
في اشياء، انما بني المضاف الى ياء المتكلم
على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد
الامرين اما انقلاب الياء الفا او واوا
في حال النصب او الرفع واما حذف الياء عند
المدة وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر

ابقاء على المدة والياء. واما المنادى المفرد المعرفة
فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو
مبني فبني لوقوعه موقع المبني الا ترى انك اذا قلت
يا زيد توجه الخطاب اليه وانما بني على الحركة
ليعرض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه
عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما بني
على الضم لانه لا يمكن بناؤه على الفتح لالتباس
الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف
اذا كان المنادى منكرا نحو يا احمد ولا على الكسر
لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف
عنه الياء اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام ولم

يبنى المنادى النكرة لانها لا تقع موقع كاف
الخطاب اذا اريد واحد غير معين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة
تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين
والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء
واما النكرة المفردة مع لا التي لنفي الجنس نحو
لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من
الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار
وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لمشابهته
لا لعمل ان وهو النصب واما المركب
نحو خمسة عشر فانما بني الاول لتنزله من
الكلمة

من الكلمة منزلة الصدر من عجزها والثاني
لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة
وبنيا على الفتح لخفته المطلوبة على المخصوص
هنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر
حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما قطع
منه المضاف اليه نحو من قبل كقولك جئتك
من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف
منه المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة
مقدرة فيه والاضافة معنى من معاني الحرف
واذا ظهرت المضاف اليه نحو من قبل
هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف

اليه فلا يتضمن المضاف معناها وانما بني على
الضم جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات
وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يدخله
في خلال حال الاضافة نحو قبلك هذا ومن قبله
فلم يبن على الفتح والكسر ايضا عا لا لمخالفة
بين الحركة الاعرابية والبنائية قوله
والمبني اللازم من الافعال الماضي والامر بغير
اللام لا استحقاق الاعراب فيهما واما لا يكو
الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب
بسبب المضارعة فابني منها مبني بناء
عارضا وذلك بالحقة نون الجماعة النسا

نحو فعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن
عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على اصل
البناء ايذانا بان الاصل في الافعال البناء
كما صحح اغد القود تنبيها على ان اصل باب يوم
وانما بني عند لحوق نون التاكيد ثقيلة او
خفيفة على الفتح لانها اقترن به الزيادة
اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح [illegible]
قوله واعلم ان هذه الكلمات منها
ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث
تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام
لانها اما ان يكون عاملة ومعمولا فيها وهو الفعل

القسم الاول

كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة
او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع
كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة
الا ما تضمن منها حرف الجزاء وانما ان تكون
عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع
كالفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء
غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما
ان لا تكون عاملة وتكون معمولا فيها وهذا
القسم قد اخرجه المصنف وظن انه غير واقع
مستوجها انه لا يتصور معمول فيه الا وانه
يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع

ولا

ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم
المتمكن فكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر البتة
ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته
البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون درهما
لانا نقول يجب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب
الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يقال
العلم لا يصح اضافته البتة ولا ينصب التمييز
ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول العلم قابل
للتنكير بضرب من التأويل فيصح اضافته
اذ ذاك فهذا الذي ذكره المصنف من احالة هذا
القسم غير واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل

وهو جزؤه وبعضه وعلى ما هو ضده وهو كالعدم
يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فان
والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة
على وجه مخصوص فقد عرفت ان الموجب هو
الاسم المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا
ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضا
رع قد تطفل عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم انها
ان تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف
والاسماء وغيرها بوجه ما بالاسم المتمكن بسبب
ثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما اشبهها
او المفعولية او ما جرى مجراها او الاضافة او

مضافا البتة من ذلك كوطرا وقاطبة
فانه لا يجر المضاف اليه لا ينصب التمييز وهو
مقول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا
قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان غرابي
اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع
وقد بنيت لتضمن معنى الحرف كمن تضرب
اضرب وكذا اخواته الآتيا فانه لم يكن وان
تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا
بان الاصل في الاسماء الاعراب كما في
يتعلمن ايذانا بان الاصل في الافعال البنا
والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى

او نحوها وهذه معان معقولة تستدعي
نصب علامات ليستدل بها عليها فجعلوا
وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب
والجر دلائل عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات
للاعراب والاشياء التي تعلقها بجانب
لحدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة
الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره وسبب
اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه
حيث وجدوه او فرضها من المضارعة وذلك
عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع
اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث

وجدوه

وجدوه لا يقع بنفسه موقع الاسم لكن معه
ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث
كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم
وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة
المضارعة وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير
الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا
من الاسم وسموا مضارعة للاسم مقتضية
للاعراب والمعنى الذي به وجدوها او فرضها من المضارعة
اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف
الذي هو سبب في تقدير الاسم او شبهه اعني
أن واخواتها عامل النصب والحرف الذي جزمه

عن تقدير الاسمية او شرطية اعني ان وجوابه
عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله
والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة
على وجه مخصوص فان العامل سبب يحدث
المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص
قوله والعامل ضربان هذا غني عن الشرح
قوله لما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت
علته اي علة تاثيره بين ذلك اذا رايت
الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني وعرفت
ان علة هذا التاثير هي الاضافة المقتضية
تعريفه هذا الحكم اي جعلها وجدت فيه ذلك

العلة

العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت علته
الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني
ولعل الاول هو الصواب الباب الثاني
في العوامل اللفظية القياسية قدمها على القياسية
لاطرادها والاختصار ان المطرد يستحق التقديم على
على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى
الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل
ولان المطرد بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي
والكلي مقدم على الجزئي قوله ولان الفعل
منها وهو الاصل في العمل انما كان اصلا لكونه
اشد تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث

والزمان والاسم والحرف انما يعملان بتقويتها

قوله اما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب

يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب

لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية

والجر علم الاضافة في الفعل انما يقتضي الفاعل

والمفعول او ما يشابههما ولا يقتضي شيئا

سوى ذلك فبا حرى ان يكون عمله مقصورا على

الرفع والنصب قوله اما الرفع فعام يريد

ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام

في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند

اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير

الاسناد

الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب

تقديم الفعل عليه لان الفعل هو اللفظ الدال

على ثبوت معنى لشيء في زمان معين فالاسناد

كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن متى تصور

الاسناد فلا بد وان ينتقل الى المسند اليه

والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا

بالمفهومية فاذا صح ضرورة الاسناد واستتباعه

الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل

واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب

في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا

قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف

الفاعل عند النحويين ان يسند الفعل
اليه مقدما عليه ولم يشترط ان يكون
الفاعل احدث شيئا بدلالة قولهم خاب
الحجر ومات زيد فاذا اشترط الاسناد لا
الاحداث فليس لك ان تسند ضربت و
قولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بمناقض
لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين
مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير
عاطف نحو ضرب زيد عمرو قوله فان
لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين
مظهر نحو ضرب زيد وعمرو وهو اما منفصل

نحو ما ضرب الا هو ونحو ولا يسند اليه الا عند
تعذر الوصل ومتصل فهو اما بارز كضربا وضربوا
وضربت وضربن واما مستتر سواء كان
لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي
في زيد ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين
متعد وهو ما يتصل الى المفعول من غير واسطة
حرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب
متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى
مفعولين وهو على نوعين لان المفعول
الثاني لا يخلو من ان يصح حمله على الاول اولا
يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا

قائما ويجيء شرحها ولكن نحو أعطيت زيدا
درهما ويجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين
نحو أعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيته أو أعطيت
درهما ولا تذكر من أعطيته ويجوز أن تسكت
عنهما جميعا نحو فلان يعطي وإنما تفعل ذلك
لتفيد بنوع من المبالغة والتوكيد إيذانا
بأنه يحمل على الإطلاق وأما في أفعال القلوب
فلا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين نحو علمت
زيدا أو منطلقا لأن وضعها على أن تتوقف
الشيء بصفة فلا يجوز أن تسكت على أحدهما
لتفقد ما عقدت عليه حديثك وأما الثلاثة

فصاعد

فصاعدا جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع
يخل وضرب متعد إلى ثلاثة مفاعيل وهو
فعلان منقولان بالهمزة من المتعدي إلى المفعولين
وهما أعلمت وأريت نحو أعلمت زيدا عمرا
فاضلا وأريت زيدا عمرا فاضلا وقد أجاز
الأخفش أظننت وأحسبت وأخلت و
أزعمت وأوجدت وقد تضمن أخبرت
وخبرت وحدثت وأنبأت ونبأت
معنى أعلمت فيتعدى تعديته فصل وقد يقام
المفعول مقام الفاعل إذا بني له الفعل اعلم
أن المفعول ربما يقوم مقام الفاعل بذكره فيبنى له

الفعل وجعل مسندا اليه وجعل ذكر الفاعل
نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي
ان يضم اول متحركاته ويكسر عين الفعل الثلاثي
المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى
في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق به نحو
ضرب واستكرم فان اول متحركاته هو التاء
اذ لا عبرة بهمزة الوصل ودحرج وتدحرج
وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان يضم
حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد
والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد
والمزيد فيه والملحق به نحو يضرب ويستكرم

ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب ثم الاسم
اعني اسم ما لم يسم فاعله فاعل لفظا لكون
الفعل مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى
كان زيد وطاب الخبر قوله ويجوز الاسناد
الى المفعول الثاني اي الاسناد الى غير المفعول الاول من
المتغايرين اي اللذين كان بينهما تغاير نحو اعطي درهم
زيدا او اعطي زيد درهما الا انهم قالوا ان
الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن
وهو زيد لانه عاط اي آخذ واما في المفعولين
الغير المتغايرين فلم يجوزوا الاسناد الا
الى الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز ان يقول

نحو علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني
في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن
جعله مخبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري
الاسناد اليه حيث امن الالتباس
فاجاز ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام
هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظن اخوك
زيدا في ظننت زيدا اخاك للالتباس
ومنصوب الفعل على اضمار باب اعلام المنزل
به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال
وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدا او
بلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا فانه

مفعولا به

مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز
فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام
فلا يكون الا فيما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا
لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها
وكذا تصبب الفرس عرقا والتمييز يأتي محولا
عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا طابت
نفسه وكذا تصبب عرقه فازيل عنه اسنادا
لضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك
طريق الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى
واشتعل الرأس شيبا اي شيب رأسي
وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة

التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال
الى الرأس والابلاغ شيئا غير اعتبره ايذانا
بشمول اشتعال الرأس اذ يفهم ان اشتعل
شيب رأسي واشتعل الرأس شيبا وان
اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا
والفرق بينهما ظاهر ولما فيها من سلوك طريق
الاجمال والتفصيل وغيرها من لطائف الاعتبار
وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات
الملحقة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها
فان قلت كيف جعل الخبر من معمول العوامل
القياسية وعاملها سماعي قلنا انه جعل
الخبر

الخبر قياسا من معمول الفعل الناصب على الاطلاق
لا من معمول الفعل الناصب القياسي فيلزم
ما ذكرتم قوله والعام خمسة اعلم ان المصدر
من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل
لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم
ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو ذهبت
ذهابا وضربت ضربا وقمت قياما لان الفعل
دال عليه فيا جرى ان يعمل فيه بنفسه
ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا
فانه يتناول ضروب الضرب من التحريك
وغيره كذلك يتناول المرة والمرتين والمرار

وقد يكون عددا كضربت ضربة وضربتين
وقد يكون نكرة كما ذكرنا وموصوفة نحو ضربت
الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب
للمصدر اما ان يكون ناصبا لمصدره او غير
مصدره مما هو بمعناه فالاول كما ذكرنا واما
الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول
اما ان يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى والله
انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم
يكن مصدر انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق
او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا واما الثاني
فنحو ضربته سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر
لانه

لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده
وليس بمصدر ساقط بسوط بدليل ثم ضربته
سوطين او اسواطا ولو كان مصدرا لما ثني
وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون
مصدرا لانه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط
فلا دلالة لضربت عليه لان العام لا يستلزم
الخاص بخلاف العكس كقوله ضربا شديدا لان
ان للقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينتصب
السوط مصدرا لضربت لعدم دلالته عليه
فالحرى ان لا ينتصب به اسما يجيء ما ذكرتم
وايضا ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين

فان ضربت لا يدل على الضربة او الضربتين

وانما هو الدال على الضرب مطلقا قوله

والمفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان

وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال

تشبيها له بالاواني التي تحل فيها الاشياء

وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال

فيها ثم ان حكم ظرف الزمان كله مبهمه ومحدوده

وحكم ظرف المكان المبهم كالجهات الست

وغيرها واحد وهو الانتصاب على الظرفية

بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا

نحو سرت حينا ويوم الجمعة واما المحدود

من

من المكان كالسوق والدار فلا بد له من في

نحو كما عسل الطريق الثعلب فمعدود من الشواذ

قالوا وانما تعدى الفعل الى جميع ضروب

ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب

ظروف المكان لان الفعل دل بصيغته على الزمان

كما دل على المصدر وكما يتعدى الى جميع ضروب

المصادر وكذلك يتعدى الى جميع الظروف الزمان

واما المكان فلا يدل الفعل بصيغته عليه فصار

الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو

فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم

منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين

احدهما انه مبهم غير محصور مثلا فاذا قلت
خلفك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل
ظهرك الى ان ينقطع الارض كما انك اذا قلت
قام زيد يكون مشتملا على كل زمان ماض
منذ خلق الله العالم الى وقت حديثك
وكذلك اذا قلت يقوم زيد كان مشتملا على
كل زمان مستقبل والثاني ان هذه الظروف
لا تتقرر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا
واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل
يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه
المبهم من المكان الزمان من الوجهين

سلك

سلك به مسلكه في الانتصاب **قوله**
وعند هو ايضا من الظروف المكانية وقد
يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار
وفيه لغات عند ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال
عندك واسع لانه يصير خبرا عنه وقد يدخل
عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة
ذهبت الى عنده خطاء وكذلك امام وخلف
لانك تقول امامك خير منه وورائك والحاصل
ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا
ابدا نحو عند وسوى من الظروف المكان وذات
مرة من الظروف الزمان وبعضها يستعمل

اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان

واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله

ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة

الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط

بالتحريك ان وسط بالسكون يكون ظرفا

وبالتحريك يكون اسما تقول ضربت وسطه

رأسه اي اوجدت الاعتداء وسط رأسه

ولو قلت ضربت وسط رأسه اي ضربته

جزم رأسه لان الوسط الجزم والوسط كونه

في ذلك الجرم وقال الجوهري يقال جلست

وسط القوم بالتسكين وفي وسط الدار

بالتحريك

بالتحريك ثم قال وكل موضع صلح فيه بين

فهو وسط وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك

ثم قال وربما يسكن وليس بالوجه قوله

واما دخلت الدار فمتسع وذلك لان الدار

محدود وكان حقه ان يقال دخلت في الدار

الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا

الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به وذهب

الجرمي الى انه فعل متعد نصب الدار كبنيت

الدار وقد دفعوا قوله بان مصدره يجيء

على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة

نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان مقابله

[illegible]

لازم اعني خرجت قوله والمفعول له وهو

علة الاقدام على الفعل وانما عده من المفعولات

العامة لان الافعال في نصبه مستوية الاقدام

وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا و

فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود

ومتى فقد شيء من ذلك فاللام لازم

نحو جئتك للسمن ولاكرامك الزاير وجئت

اليوم للخروج غدا لان المفعول له

انما انتصب لانه ينتصب في ضمن الفعل

الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن

يتصف بهذه الصفة الا بعد هذه الشرايط

ومتى

ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف

لانه كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل

فيتصور دخوله فيه واذا كان فعلا لغير

من في الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا

لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن

الفعل الاول في الوجود لان الفعل الواقع

امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع

اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء

الفعل اياه قوله وخرجت مخافة الشر

ايراد هذا المثال يؤذن الفوايد وهي ان

المفعول له كما ينصب بالمتعدي ينصب بغير المتعدي

وان المفعول له ليس يجب ان يكون عوضا
للفعل المذكور كما زعم بعضهم بل يكفي كونه عذرا
له سواء كان عوضا او غير عوض والا لما
جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة
لا يكون عوضا وان المفعول له كما يجيء نكرة
يجيء معرفة خلافا لابن السراج فصل
والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو التي
بمعنى مع وتقديره من المنصوبات العامة
انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب
قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على
السماع وانما عامل فيه غير المتعدي
لانه

لانه قد قوي بالواو فيتعدى اليه كما يتعدى
بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو
لا تعمل لانها في الاصل من حروف العطف و
انها لا تعمل والاخفش قاس على ان انتصاب
ما بعد الواو انتصاب مع نحو جئت مع
وقد نصبوا قولك بانك مع منصوب على الظرفية
والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة
ليس بظرف الا انه له ان يقول انهم
اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو
حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما
بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع

غير اعربوا ما بعده باعرابه قوله والحال
من المنصوبات العامة الحال وحقيقتها المبينة
اي الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة
الفعل له واقتضائه او عليه كجاءني
زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع
المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام
هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا يأتي
ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه
اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك
عندما يكون العامل فعلا صريحا او ما شبهه
من الصفات العاملة عليه او معنى وذلك

عندما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك قائما
فذو الحال ههنا ليس فاعلا لفظا الا انه فاعل
معنى لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك
هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا
اذ المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما لما فهما
من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة
وانما قال وهي جواب كيف لان كيف
موضوع للسؤال عن الحال فما لم يكن
الحال مقولا في جوابه قوله وحقها ان
تكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان تكون
معرفة انما وجب ان يتخالفا لانهما اذا

تطابقها تعريفا وتنكيرا ابيا ان لا يطابقها

اعرابا لان الحال عرضها في الوصفية ووجه

اختصاص الحال بالتنكير ان الحال

جرت مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه

سيبويه نعتا للفعل اراد بالفعل المصدر

الذي يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى

الوصف للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره

قوله فان اردت الحال عن النكرة

فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة

بدون التقديم قبيح الا اذا كانت موصوفة

او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام

او منفيا لانه يبقى ذي الحال بالانتقاض

للنفي كما في قولك جاءني رجل من بني تميم

فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام

متخوفا يوم الوغى لحمام وقولك هل اتاك

رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن

اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني

رجل الا راكبا ونقول في غيرها جاءني راكبا

رجل وقبح جاءني رجل راكبا ولم يعرض

الفصل عما ذكرنا من القيود نصا جاء وتساهلا

واطلق القول بالتقديم في كل نكرة والالتزام

بقوله لمية موحشا طلل قديم عفاه كل

اسمًا متقدمًا انما يصح على مذهب الكوفيين
والاخفش واما على مذهب سيبويه فلو
جعلنا موحشا حالا من طلل لاختلف
العامل في الحال وصاحبها لان العامل
في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء
لكونه مبتدأ عنده والصواب ان يجعل
حالا من الضمير المستكن في الظرف من ضمير
طلل وح لا يكون هذا من تنكير ذي الحال
وتقديمها عليه في شيء اذ الحال متاخرة
عن صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش
فلما كان ارتفاع ذي الحال وهو طلل
بالفا

بالفاعلية للظرف صح جعله حالا عنه وحسن
تنكيره لوجهين لتقدم الحال عليه وكونه موصوفا
بقديم والحاصل ان تقدم الحال على صاحبها
قد يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا
رجل وقد يكون جائزا كما في جاءني راكبا
زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان
صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا
ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان
لان الحال صفة في الاصل والصفة من
التوابع واحسن حال التابع ان يقع بعد
المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف

بتقديم ما هو تابع له واجازه ابن كيسان
مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس
كافة وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف
في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى
وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك
وارتكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان
كافة على المصدر وما ارسلناك الا ارسالة
كافة للناس اي عامة شاملة لهم قوله
اسم الفاعل كل اسم مشتق لذات من فعل
اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا

من حيث هي تلك الذات بل من حيث
هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق
عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز
بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول
فانه مشتق لكن لذات من وقع عليه الفعل
واحترز بقوله وجرى على يفعل من فعله عن
الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة
لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل
من فعله نحو كريم لانقال الصفة المشبهة
من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف
بها انه فعل شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا فاعل

احدث بل المراد به انه يجب ان يشبه
المشتق منه بصيغة فعل نحو كريم وانما
يشترط جريانه بالموازاة في تفعيل في الحركات
والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية
للواقعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا حاجة
الى تفسير الجريان ههنا ثم ان اسم الفاعل انما
يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال والاستقبال
دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل
على الاسم في الاعراب الذي هو مستحق له
في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي
هو له في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه

عمروا

عمرو الآن او غدا كما يقال يضرب والذي
يعمل الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا كقولك هذا
ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمروا
امس لان الافعال دخلت على الاسماء
في الاعراب والاسماء على الافعال في
العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم
لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عملا وقد اجاز
ذلك الكسائي رحمة الله عليه مستشهدا بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد واصحابنا
ذكروا ان باسطا وان كان ماضيا في
الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل انك

لو اوقعت المضارع موقعه كان بسيط يصح
وذلك لان الحال الماضية تحكى على صورة
الى حضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس
واعلم ان شرط عمل الاعتماد على الاشياء
التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها
على ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال
قائم غلاماك خلافا للاخفش والكوفيين
قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل
اسما مشتقا لذات من وقع منه الفعل
فاعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم
المفعول لما كان اسما مشتقا للذات

من

من وقع عليه الفعل عمل عمل الفعل المبني
للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع
ما ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد
وتقول مررت برجل مضروب غلامه
فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان
مرفوعا بيضرب ومضروب في التقدير
جار على يضرب لان اصله مضرب فاشبع
ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل
ذلك لرفضهم بناء مفعل في ابنيتهم الا مع
التاء نحو مكرمة فاما نحو مكرم ومعطى
فجار على الفعل لفظا فتقول زيد مكرم

اصحابه ومعطي علامته دراهما كما تقول كريم و
يعطي قال والصفة المشبهة وهي لا تجري
على الفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم
ولا حسن على يحسن وكذا سائر بابه وهي تقوى
وضعف وما اشبه ذلك ومرتبة هذه
الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين
وهي مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث فاجريت مجراها في العمل فقيل
مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه
وشريف حسبه فترفع هذه الاسماء
بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم

اباؤه

اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه
بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل
مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه فكان في
الجمع فانه لا يحتمل الابتداء مع الفاعلية اذ لو
كان مبتدأ لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدأ
على عدة الخبر اذا كان هو هو فان قلت
كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي
نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم شيء قد وجد
قديما وكيف جاز ان يرتفع الفاعل
بغير اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات
في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الابدي

انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن
موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكونه حالا
هذا الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح
في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في
قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه
قد وجد من قبل وعلى هذا اسم الفاعل في
زيد قائم غلامه تريد الحال والقيام قد كان
مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انها
ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن
ابوه امس قبيح اليوم لم يحسن وجعل كان
ليدل على ان الحال حال حكاية وليست
بحاضرة

بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان
زيد يقوم امس او قائما غلامه ولهذا قالوا
ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى
المستقبل ولا تقول زيد حسن غدا بل
يحسن او حسنا قوله المصدر
مصدر لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل
هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل
على ان المصدر اصل والفعل فرع مشتق
منه ان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغني
عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر
الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته

على شيئين حدث وزمان والمصدر على شيء
واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد
قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له
مثال واحد والفعل له امثلة كما ترى الذهب
نوع واحد يتخذ منه اشيا مختلفة ولان
الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر
لا يدل على مدلوله والفرع لا بد وان يكون
فيه الاصل والزيادة واما ما تمسك
به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال
الفعل وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم
قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا
وكون

وكون المصدر مشتقا منه وان دل على وجه
وانما يدل على اصالته في التصريف والاعلال فيه
كما لا كلام في انه اصل في العمل والمصدر فرع فيه
عليه ولهذا قال ويعمل عمل الفعل اذا كان
منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا فعمل فعل
له رفع ونصب كان للمصدر ذلك وانما قال
كما تقول من ان ضرب زيد عمرا لان الفعل
المصدر بان تنزل منزلة المصدر كونه فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو يعجبني ان
يخرج زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان يخرج
ان يخرج وان يخرج خير له فلما كان بمنزلته في الا

وفي هذه الثلثة كان المصدر ايضا بمنزلة
الفعل في امتناع تقديم ما يتعلق به عليه
فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا
ان ضربتُ قوله ويضاف الى الفاعل
اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة
اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويترك
المفعول منسيا نحو عجبت من دق القصار
الثوب فالفاعل هنا مجرور لفظا وهو مرفوع
معنى ولهذا حمل المعطوف عليه والصفة
على المرفوع نحو عجبت من دق القصار
بالرفع مثلا او من دق القصار الحاذق

والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر
المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب
زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف
الى المفعول القايم مقام الفاعل نحو عجبت
من ضرب زيد اي من ان ضُرب زيد وعليه
هذه مسئلة الكتاب نحو عجبت من دفع الناس
بعضهم ببعض اي من ان دُفع الناس بعضهم
ببعض والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه
مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف
الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت
من ضرب اللص الجلادُ والخامس ان يضاف

الى المفعول ويترك ذكر الفاعل كقوله تعالى
لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه
الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخرين
منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه
كالفاعل واما المصدر اللازم المضاف
فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل
كاعجبني ذهاب عمرو فان قلت اليس
يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل
مرفوعا او على العكس او يترك ذكر الفاعل
قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان
يتسع فيه فيجري مجرى المفعول به في المصدر

اذ ذاك بمنزلة المفعول ولا كلام فيه وقد جاء
المصدر معرفا باللام كقوله كررت علم الكلل
عن الضرب مسمعا وهو قليل لم يجئ في التنزيل
ولم يذكره المفصل لقلته وندورة فيه ويترك
ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما اطعام مصدر منون ويتيما
منصوب به وفاعله محذوف حذف للعلم به
ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شيء من
اسماء الاجناس يتحمل الضمير ويدلك
على حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا الا
ظهور تكلم كما تقول ان ظهر كلامه وانا جاز

خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل
لان الفعل ابدا خبر او على وصف جار مجرى
الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت
خلوه عن المسند اليه فقد اخلت بخلاف
المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان
يكون مسندة الى شيء واما قوله تعالى وهم
من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرا سيغلبون
بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول
القائم مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا
سيغلبون ومن قراه بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول

متروك

متروك وعلى هذا فالوجه ان يقرأ الم غلبت
الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به وجعل الضمير
المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم ومجال
الكلام في الآية فسيح عرابه بعض الى الكتاب
المطول قوله المضاف كل اسم اضيف
الى اسم آخر فالاول يجر الثاني اعلم
ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل
للافعال والحروف وانما عمل الجر هنا لانه
في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك
على العمل قوله والاضافة على ضربين
اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة

في الاضافة المعنوية يتوقف المضاف نحو غلام
زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا وامته في جنس
غير مختص بواحد فاذا اضيف الى المعرفة
توقف فصار لواحد بعينه ويكتسب منه تعريفه
وذلك لان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما نزل
المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين
الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب
ان يمتزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة
اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة
فلا يفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب
فرس لانك اذا قلت راكب كان شايعا

في

في اجناس من يركب فاذا قلت راكب فرس
خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشياع
وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن
معرفة فكيف يكتسب المضاف منه التعريف قوله
وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من و
انما قال في الغالب احترازا عن قولهم ثبت
الغدر وقتيل الطف وقد قيل ان هذه الاضافة
بمعنى في ثبت في الغدر وقتيل في الطف لكن
الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو غلام زيد
اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي
خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع

فكأنك اذا قلت قائم لم يعلم الى نوع هو فاذا اضفت
بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز
فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف فدلالته
بمعنى من جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر
وانما يقول النحويون في غلام زيد ان المعنى
غلام لزيد ايضا في المعنى لان اللام
مقدرة هنا كيف والمضاف اليه نزل من المضاف
بمنزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل
بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز
ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه ايضا
فلو كانت اللام مقدرة هنا لاحتيج ان يكون الخبر

بما يوجب ان لا يحذف التنوين كما لم يحذف اذا
ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا
وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف
الجر ولفظها محذوف حذفا يخرجها عن ان تكون
في حكم المذكور اي عند المضمر فاذا كان كذلك
فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن
معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء
الاسم المتضمن معنى الحرف من الجائز دون
الواجب الا يرى انهم اعربوا ايّا مع تضمنه
معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء
الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه

الا ان الاسم حرف عامل وعمله الجر والعامل من
العامل بمنزلة الحاكم من العلة فلم يتم التضمن
الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه عاملا بعمله
بهما بهذا الحكم فلو بيناه لم يتصور ذلك على
استيفاء في مقصوده واری ان الجار و
هذا السؤال في المضاف اولى منه في المضاف
اليه اذا المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف
دون المضاف اليه الذي يعمل الجر
بتقويته فلولا انه يتضمن معناه لما قوي على العمل
ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا
لعمله ولان المعنى من التضمن هو ان يكون

معنى

معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف
كما ان اين واخواته لما كان معناها مشتملا
على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه
عملت الجزم والمتضمن على هذا التفسير
هنا هو المضاف دون المضاف اليه لان
المحل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن
بمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان
المضاف اليه متضمنا بمعنى الحرف لوجب
ان يكون عاملا في نفسه وذلك محال
ويدل على ذلك قول الشيخ ولم يتم لنا
هذا التضمن الا بان يعطى الاسم حكمه وعمله

مختلف في كونه علامة يحدث بها هذا الحكم و
معلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكاية وكونه
علامة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون
المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس
الا واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف
فلا يكون بناء المضاف اليه لانه على ما ذكرنا
فان قيل على ما ذكرت فالمضاف متضمن
لمعنى الحرف فهلا بني فالجواب ان الاضافة
تمنع البناء في الاعم الاغلب اذا البناء
مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة
مما تعارض تلك المناسبة لانها من

خصايص

من خصايص الاسم فلا تكون في الحرف والفعل
الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى
والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة
التي اوجبوا بها البناء في مفرد ذلك قايمة
او نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه
بالمضاف ومعاقبته التنوين يتنزل منه
منزلة التنوين التي هي علامة التمكن
والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام
مقامه قوله ولفظية اعلم ان الاضافة
اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل

تقبل الاضافة وهي اما اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما
الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن
او غدا ويدل على ان الاضافة غير حقيقية
وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة
بالمضاف وتوقعه حالا كمررت برجل ضارب
عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو
مررت برجل حسن الوجه لان التقدير حسن
الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت
ضمير صاحب الى حسن حتى كان الحسن
قد شاع في جميع اجزاء الموصوف فاذا نقلت

به الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه لما
احتج الى تبيين موضع الحسن فاضيفت الصفة
اليه ويدلك على نقل الضمير الى الصفة
تذكيرها في هند جائل وشاحها وتأنيثها
في هند جائلة الوشاح قوله والاضافة
تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع و
انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة
كما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف
منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة
اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة قوله
ولابد في المعنوية من تجريد المضاف عن

حرف التعريف وانما اشترط ذلك
لانه لو لم يجرد منه لكان معرفة واذا كان
معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية
التى وضعها للتعريف او للتخصيص لان
تعريف الموف حاصل قوله وتقول فى
اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول
مررت برجل حسن الوجه فتصف به
النكرة لان الاضافة لفظية فان
اردت وصف المعرفة به ادخلت عليه
حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن
الوجه فتعرف ولا يفضى هذا الى تعريف

الموف

الموف لانه يقال ان الخفة المطلوبة من
الاضافة اللفظية مفقودة ههنا لان التخفيف
فى الواحد انما هو بسقوط التنوين و
التنوين لا يتصور مع اللام فيقدر سقوط
بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل
بسقوط التنوين وان كان مفقودا
الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا يرى
انك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه
كان التقدير حسن وجهه فاذا اضيف
افادت التخفيف من وجهين وهما سقوط
الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمير

الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال
ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها
اللام لان اللام لا توازي الكناية لثقلها
وخفته قوله والضاربا زيد اذا جاز
هذا لان هناك نونا تسقط وتعاقب
المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة
لفظية كما في قولك ضاربا زيد وضاربوا
زيد وجاز الضارب الرجل مع انك لا
تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن
الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب
صفة كالحسن والرجل اسم جنس كالوجه

بلام

بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر
تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه
تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب
زيد وحده اذ لا تفيد الاضافة خفة لفظية
كما افادته في المثنى والمجموع والمضاف اليه
ليس باسم جنس فتشبيه بذلك بالحسن
الوجه واما نحو الضاربك والضاربي و
الضاربه فسائغ لما فيه من استبدال
الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب
اياك واياي واياه فلما اضيف حصل
التخفيف جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير

في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم
لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون
ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل كضاربك
والضاربانك والضاربونك كراهة اجتماع
الزيادتين في اخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد
فيه شيء منهما اجراء للباب على وتيرة واحدة
فاذا قلت الضاربي مثلا او الضاربك فالضمير
الاصح مجرور وهذا ما اختاره الزمخشري
وميل الامام عبد القاهر الى انه منصوب
بمنزلته في نصب بنى ص الاسم التام انما
ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه

يقتضي ما يبينه ويرتفع الابهام عنه وانما يجب
ان يكون الاسم عاملا في النصب لانه بتمامه
قد اشبه ما ينصب المفعول به من الاسماء
كاسم الفاعل والمصدر الا ترى ان قولك
راقود في قولك راقود خلا اسم قد تم اي
امتنع عن الاضافة بما يجيء فيه من التنوين
وهو مبهم يحتمل اجناس المكيلات فينصب
خلا مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته لفاعل
بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في
منوان سمنا وقفيزان برا قد تما بنون
التثنية وهما محتملان من اجناس المكيلات

والموزونات فاشتبها ضاربان فيقتضيا
ما بعدهما كما يقتضي ضاربان وكذلك عشرون
درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو مختل من جنسها
المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا
ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم
كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه
انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى
الضمير تمنع من جر درهم فهذا هو الاسم
التام ثم ان التام قد يكون زائلا وقد
يكون لازما فالاول هو التام بالتنوين
والنون التثنية لانك تقول في راقود

حلا

حلا راقود خل ومنوان سمنا منوا سمن
واما اللازم فهو التام بنون الجمع والاضافة
اذ ليس لك ان تقول في عشرون درهما
عشرو درهم لان عشرون اسم مفرد
موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على
حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب
ان يقع ثلاثون على تسعة ثلاث مرات
كما يقع المسلمون على ثلثة [illegible]
ثلثون بتثليث مرات عشرة علمنا انه اسم
موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص
واذا كان موضوعا مع الواو والنون

يمنع عن الجر ويوجب النصب كما منع اضافة
الملاء في قولك ملؤه عسلا فان قلت
ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذى كان
التميز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك
من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا كذلك
الملئ لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شئ
مخصوص كالاناء او الى ماهو مكيال معروف
كالزق وغيره فاذا ابراده في تمثيل
الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين اذ
العامل في التميز هو الاسم التام بالاضافة
لا الاسم التام بالتنوين لان اتصال الاسم

فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل
انه لازم وكذلك الاضافة لانك لا تقول
في ملؤه عسلا ملوه عسل لانه مضاف
الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشئ مرتين
واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيله التام
بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف
سحابا فيه نظر لان الاسم الذى فيه
التنوين هنا اعنى كف لا ابهام فيه فيرفع
وانما الابهام في قوله موضع مضافا الى الكف
اذا المقصود بالتميز هو الموضع لا الكف بنفسها
والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها

ثم

التام مشروط باقتضائه التميز لا بابهامه
فلا شك ان المعنى المقتضي للتميز هنا هو الموضع
مضافا الى الكف اذ لا ابهام فيها وكذلك
على هذا انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف
اليه شيء لفظا او تقديرا كقولنا انعلان كف
فلا لم يقتض التميز البتة وايضا انهم شبهوا
موضع كف سحابا بالضرب زيد عمرو واوجب
ان يكون العامل المضاف لانه المشبه لا
المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر
ان سحابا قد انتصب هنا من وجهين
احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة

وهذا

وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد ان العامل
بالتميز هنا هو الاسم التام بالتنوين و
الاسم التام بالاضافة ايضا فهذا يؤدي
الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا
مع انه غير معقول مما انعقد الاجماع منهم
على رفضه الا يرى انه لو ازدحم عاملان
على معمول واحد فالعمل باتفاق منهم للواحد
منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما
على ان المنون هنا لا يصلح ان يكون عاملا
لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون
مقتضيا للتميز لا بابهامه وقد انتفى الشرط

ههنا ولعل كلام الشيخ هو الذي غر البعض
من جعل العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ
لما جوز ههنا النصب بالوجوه جعل النصب
الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح فان
المقتضيين اذا اذدحما على مقتضى واحد
فالعمل لاقربهما وجوزوا الان ذلك حيث يظهر
بادنى تامل في ما ذكرنا قوله ولقائل ان يقال
الاول مقادير فان قلت كيف قال ويقال
للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة
اشياء وهي المساحة والكيل والوزن
والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي

ينتصب

ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون
وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف
ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير اي
لما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع
وللاخير مقياس اي للمضاف فيما ذكره من
المثال وانما سمي مقياسا لانك اذا قلت
لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل
بملء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا فانك
لي منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من
السمن بالمنوين فلم يقسه بشي قوله
والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم ان

المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وعلى
هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع
من قبيل المفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى
والمجموع والمراد منه ههنا الاول لكونه مذكورا
في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان
التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان
يكون في الاسناد او في احد طرفيه
فالتمييز للاول يسمى تمييزا عن الجملة ويجيء
بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام
ههنا في اسناد الطيب الى زيد لاحتمال الطيب

على

على الانفراد ولا في زيد على الانفراد و
التمييز للثاني يسمى تمييزا عن المفرد و
يجيء بعد تمام الاسم نحو عندي راقود
خلا والابهام ههنا في الراقود لا غير فانه تم
بقولك خلا الباب الثاني في العوامل اللفظية السماعية قوله
وهي ثلثة اصناف حروف وافعال
واسماء انما قدم الحروف على الافعال
والاسماء لان الحروف هي الاصل
في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها
اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال
ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاطراد

انما تعمل لمشابهتها الافعال والحروف فهي
في العمل متأخرة عنها سواء كان ذلك
بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف
العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو
العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك
ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل
عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل
عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار
عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب
فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا

الحرف

هذا الحرف او هو حرف عامل في الجملة كجوز
حرف شرط والمراد بعامل في كل واحد من
جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي جملة
لا تستطيع ان تكون معمولا فيها اذ الجملة
من حيث هي الجملة ليست باسم ولا فعل
فيعمل فيها العامل فصل اما الجارة فسبعة
عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء
معاني الافعال الى الاسماء وكلها مشترك
في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه مختلفة
بما فيه معناها ابتداء الغاية في المكان نحو
خرجت من البصرة فان معناه ان مبدا الخروج

كان من البصرة وقد تكون للتبعيض في اخرجت
من الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى
الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبدأ اخراج
اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة
يؤذن بان البصرة منشأ خروجك الا انها
في الاموال افادت التبعيض ايضا اذ كان
ذلك ممكنا ولم تفد في قولك خرجت من
البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع
نواحيها اذ لا يصح ان تكون فارقت بعضها
وغير خارج وقد تكون للتبيين نحو عشرة من
الدراهم لان العشرة قد تكون من الدراهم
وغيرها

وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو المقصود
وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
الاوثان قالوا وهذا قريب من معنى
الابتداء اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس
هو الاوثان وقد تكون مزيدة في المرفوع
نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت
من احد ودخولها في حال الزيادة على المنصوب
اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف
الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل
معنى الافعال الى الاسماء فتكون حال الزيادة
تابعة لحال الاصل قالوا ومن هذه علامتها

زائدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال
السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل صح
من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق
ولعل الصواب ان يقال ان من في ما
جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد
معنى النفي اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني
احد وما جاءني من احد لافادتا جميعا معنى
الاستغراق لان احدا اذا قرن بحرف
النفي وهو منكر تفيد الاستغراق البتة
اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما
في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزيادة محضة

حيث افادت الاستغراق الاترى
انك لو قلت بغير من لم تفد الاستغراق
قطعا بل محتملا وصح قولك ما جاءني رجل
بل رجلان تشهد لذلك من عرف الكلام
الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره
كما ان لام التاكيد خصت صيغة المضارع
الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت
محتملة لها ولغيرها ولهذا الستر استشهد
المص في الزيادة بما جاءني من رجل ثم ان
زيادة من في النفي وما جرى مجراه مستمرة كالاستفهام والنفي والشرط
ولا تزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز

وكذلك ابو الحسن الاخفش مستشهدًا
بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله
والى لانتهاء الغاية في المكان نحو سرت
من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى
السير هو الكوفة وقد تكون بمعنى المصاحبة
نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم
قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان
المعنى لا تنضمّ اكل اموالهم الى اموالكم
وفي معناها حتى الا انها تفارقها من وجوه
وهي ان مجرورها اما ان يكون داخلا فيما ينتهي
به المذكور نحو اكلت السمكة حتى رأسها
فانّ

فانّ الترتيب ينتهي به السمكة او عنده
نحو نمت البارحة حتى الصباح فانّ الصباح
عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم انّ مجرورها
حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما
يلاقي آخر جزء منه وذلك لان الفعل
المتعدي بها الغرض فيه ان ينقضي بالتعلق
شيئا فشيئا حتى يأتي عليه كذا ذكره
الزمخشري ولا يجب ان يكون مجرور الى
كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز
حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في
الحكم وفي مسألة السمكة والبارحة قد يكون

الرأس ونيم الصابح ولا يجوز ان يكون
الاكل قد انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك
لجاز دخولها على ما ليس آخر جزء من الشيء
او ما يلاقي آخره ولم يجز على ما مر وان الى
تدخل على المظهر والمضمر جميعا نحو الى زيد
واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر استعمالا
فلا يقال حتاه وان حتى لا يلزم الجر فيكون
عاطفة ومبتدأة ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة
فنحو جاءني القوم حتى زيد وكذلك النصب
والجر فانها تخالف سائر حروف العطف في
ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة
للغاية

ويعد لانه على احد طرفي الشيء ولا يتصور
ان يكون احد طرفي الشيء من غيره وانها لما
انها انما تذكر للتعظيم او للتحقير كموت الناس
حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان
الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غايته
او طرف له واما الابتدائية فنحو قولك خرجت
النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت
هند وقد جاءت في مسئلة السمكة الوجوه
الثلثة الجر على كونها جارة والنصب على
كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية
والخبر محذوف اي حتى رأسها ماكول

والّا في فهي للظرف ويقال له للوعاء
ويقال للاستعمال نحو المال في الكيس
ونظرت في الكتاب فالمثال الاول
من الاعيان والثاني من المعاني واما البا
فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به و
خامره ومنه مررت بزيد وهو وارد
على الاتساع والمعنى التصق مروري
بمكان يقرب منه زيد ومنه اقسمت
بالله فالبا للقسم وحقيقتها الالصاق
معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف
الفعل توخيا للاختصار مع كثرة الاستعمال

وردوا

وردوا للاختصاص ورفع الالتباس
اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون
مخبرا لا مقسما وقد اوقعوا موقع الواو
بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن
ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت
منها لتقاربهما في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع
والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء عن الواو
نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو
كثير في كلامهم منه نحو تجاه وتراث وتخمة
ثم ان الباء لاصالتها في افادة معنى القسم
تستبد عن اخواتها بجواز اظهار الفعل معها

الاستعطاف ...

وبدخولها على المظهر والمضمر كاعتصم بالله وبك
على الرجل على سبيل الاستعطاف كبحياتك
اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس
بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعا عن
الباء لم تدخل الا على المظهر والتاء لكونها
فرعا على الواو لم تدخل على المظهر الا على
مظهر واحد وهو الله وقد تكون للتعدية
نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته فان قلت
الباء للتعدية في اوجهها الاخر قلنا
نعم الا انها في سائر الاوجه قد افادت
مع التعدية معنى آخر وهنا لم يفد شيئا

سواء دخلتا على المضمر كونهما للتعدية قياسا
مطردا وتكون للاستعانة نحو كتبت
بالقلم وتسمى ايضا اداة ووصلة للفعل
ومكملة اياه وللمصاحبة نحو دخلت
عليه بثياب السفر اي معها كالواو
الفرق بين الباء ومع ان مع لاثبات
المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها
وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة على احد التأويلين وفي
المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في النصب
اقيس منها في المرفوع لما سبق من ان

وأما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر
أصل اللام أن تكون للتمليك نحو المال لزيد
وقد تكون للاستحقاق الذي هو نحو الجل
للفرس فإنه لما اختص به ودام حفظه
له جرى مجرى المملوك وإن كان الفرس
مما لا يملك له وعلى هذا جاء إن له ما
له وقد تزاد نحو ردف لكم وأما رب فهي
للتقليل قال سيبويه إن كم في الخبر نظير
رب والمقصود أن رب للتقليل وكم
للتكثير تقول رب رجل لقيته وأنت
تريد أن تقلل ذلك جدا أصلها ثم

غلب

ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل
أنهم يستعملونها في مواضع المدح وعند الافتخار
نحو قول الأرب يوم لك منهن صالح و
أنها تشتد عن سائر حروف الجر بأشياء
منها أنها يصدر بها الكلام فلا يقال جاءني
رجل رب رجل وذلك لأنها للتقليل
والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام
ألا ترى أنهم يقولون قل رجل يقول ذلك
إلا زيد بمعنى ما رجل وإنما اختص النفي
والاستفهام والشرط بصدر الكلام لأنها
معان تدخل الجمل لتغيير معناها فوجب

ان تصرف العناية الى ذكرها او لا لكونها
مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها
بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة
للتقليل والنكرة دالة على الشياع والكثرة
وجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل
فيها ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا
نكرة وذلك لانها اذا دخلت على معارف
مثل زيد وعمرو بل اريد به شيء ما فلهذا
فسر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا
كما في ربه رجلا لما جاز ان تقول ربه
رجلا كما جاز في ربك رجلا وهذا ان

فعلها

فعلها الذي تسلط على الاسم يجيء محذوفا
في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر
وذلك لدلالة الحال عليها لانك اذا قلت
رب رجل فهيم كان المعنى رب رجل فهيم
ادركت او لقيت والحال تدل عليه فحذف
كما حذف مع الباء في بسم الله ولا يظن
ان نعم هو الفعل المتسلط في رب اباه علم
الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا
رب متسلطة اباه عليه لزم كون الشيء
فاعلا ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزم
الصفة اذا جاء اسما ظاهرا كما مر واما

بعده نحو رب رجل جواد قابلته وانما لزم الوصف
ليكون عوضا عن الفعل وقيل انما لزم الوصف
لانه اذا وقعت في باب التقليل لان رجلا قايما
مثلا اقل من رجل وحده ومنها ان فعلها
يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب
رجل لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته
قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد
قليل واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
راجع الى المعنى الماضي اعتبارا بمثل قولهم ركبه
دين وانما الكلام نحو قولهم تحقق من علمه
بعد تحققها اي مع اعلامه او لو كانت جملة

لان ما اخبر الله بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد
وتحققه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام رب
وقد بقي هنا سؤال وجواب لا بد من ذكرهما
وذلك ان لقايل ان يقول انك اذا قلت رب رجل
نعم ادركت مثلا كان رب موصلة لادركت
الى الرجل وادركت فعل متعد بنفسه فكيف قال
انه يتعدى برب ولم يوجد حرف الجر المتصل
بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادته ولا يمكن ادعاء
زيادة رب اذ لم يقل به احد والجواب انها
حرف جر وضع الكلام على حذف اذا كانت لاستواق
لجنس كونها رايت من رجل انها مفيدة للاستغراق

وان لم تكن قلت وصلت فعلا الى الاسم الآخر
ان الفعل الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه
لكنك اردت بها افادة معنى آخر غير المتعدي
وهو استغراق الجنس كذلك تقول جئت رب غلام
وان كان الفعل الذي قبلها متعديا لعمرك
معنى آخر غير المتعدي وهو التقليل وهذا تنبيه
واضح واما على فهي للاستعلاء وتكون تارة حرفا
وتارة اسما اما الاول فنحو جلست على سرير فهنا
حرف جر لايصالها معنى الفعل الى الاسم وعلى
هذا زيد على السطح لايصالها معنى الاستقرار المقدر
الى الاسم وقولهم عليه دين لا تخرج عن معنى الاستعلاء

فانه خلاف المجاز واما عن فهي للتعدي والمجاوزة
وتكون ايضا حرفا واسما اما الاول فنحو رميت
عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها
وجاوزها الى غيرها وكذا اخذت عنه العلم لان
العلم قد تعدى اليك وفيها معنى من وزيادة
معنى المجاوزة الاثر ... نحو رميت عن
القوس على ان مبدأه الشرع منها قال عبد القاهر
كل موضع لم يصلح الا لمعنى التعدية كان الحرف
مخصوصا بعن فلا يجوز ان تقول رميت
الدنانير من زيد لان هذا موضع التعدي فقط
واذا كان موضع لا يجب ان يكون متمحضا

المتعدية جاز ان يقع فيه ايّهما شئت نحو قولهم
نهاه عن القبيح اي بعّده عنها وجاوزه
وكفّها اي البزي وان شئت قلت بين
على حين سقاه من جهة القبيح وبعدًا
من عمل من وان كان موضع لا ينتاب
معنى المجاوزة لم يجز ان تقع فيه عن فلا
تقول زيد افضل عن عمرو ولانك لا تقصد
ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه
اليه وتعدّاه له واما من هذا ان فضل زيد
بدا من هذا الموضع واما كونها اسما فنحو
من عن يمينها اي من جانبها

واما الكاف فهي للتشبيه وتكون حرفا نحو كلك
الذي كزيد اخوك ويدل على كونها حرفا وصلهم
الذي بها ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا يحسن
الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة
فاذا جئت بالحرف كان متعلقا بالفعل
و نيابته فاعلا فتكون جملة ويكون المعنى الذي
حصل كزيد ولا يقال التقدير الذي هو كزيد على
حذف شطر الجملة فلا تكون الكاف اذًا حرفا
بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل
غير مستمر فلا يجوز ان يقول جاءني الذي قائم
اللهم الا في ضرورة الشعر لما كان وصلهم

الذي بالكاف جائز مستمرًا في حال السعة
علمنا أنه حرف جر وقد تكون أسماء قوله
يضحكن عن كالبرد المنهم أي عن مثل البرد
وأما قولهم مذ ومنذ فإنهما لابتداء الغاية
في الزمان الماضي كما رأيته مذ يوم الجمعة
تريد أن مبدأ انتفاء الرؤية يوم الجمعة
فهذا حرف أوصلت الفعل الذي قبلها
إلى الاسم الذي بعدها وكذلك تقول أنت
عندنا منذ الليلة أي استقررت عندنا
منذ الليلة وقد تكونان اسمين فترفع
ما بعدهما وتكونان على معنيين أحدهما أن

يراد بها أول المدة كما رأيته منذ يوم الجمعة
أي أول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية
يوم الجمعة بمنزلة الجار في أن الغرض الدلالة
على ابتداء الغاية وعلى هذا لا يحسن النكرة
بعدها لأنك لو قلت أنت عندنا مذ وقت
مثلا لما أفدت بكلامك شيئا إلا ما كنت حضرت
الحضرة إذ كل أحد يعلم أن ابتداء الكون كان
في وقت ما والثاني أن يراد بهما جميع المدة كما
رأيته مذ يومان كأنك قلت أمد ذلك
المدة يومان وأول وقته وآخره يومان
ولا يجب الإتيان بالمعرفة وإنما الواجب

العدد ولو حلت مذ يوم الجمعة وشرع أول الوقت

وآخره جاز معلقا وبل ما رأيته مذ اثنتا عشرة

ساعة أو عشر ساعات مثلا والفصل بينه وبين

ما إذا كان المراد أول الوقت دون آخره

أن الرؤية في هذا الوجه لم تلتبس بيوم الجمعة

بوجه ولم تحصل في جزء منه وهي منفية

في جميع أجزائه وفي الوجه الأول أعني الذي

يكون المراد أول المدة دون آخرها كانت

الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على

أنك رأيته ثم فارقك كلمة المجرور

الفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم

أن الكلام في الجر على جملة واحدة وفي المرفوع

على جملتين أحدهما ما رأيته والأخرى مذ

يومان لأن مذ مبتدأ ويومان خبره كأن

المعنى ما رأيته وأمد ذلك يومان كما تقول

ما رأيته وأيام التباين طويلة وإنما لم يصح

تخلل العاطف بين الجملتين كما رأيته

ومذ يومان كما ساغ ذلك مع ما فسرناه به

من حيث أن الجملة الثانية كأنها جزء

من الكلام الذي قبلها لأنها تفيد التحديد

في الفعل السابق ذكره إذ لو قلت ما رأيته

ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم

الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان
فحذفت اليوم وخصصته فاما امتنع احدهما
بالاخرى اتحدتا ذاجرتا على جملة واحدة فلم
يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء
وغير ذلك وانما جاز النص ويكون مذ يومين
لانه قد تقرر ان الحرف مذ يقتضي اول الوقت
كما ذكرنا واذا كان كذلك فلا يتوهم ان
يتوهم امتناع الجر في قوله ما رايته مذ يومان
فازال النص هذا التوهم وذكر ان الجر ههنا
غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان
انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه

موازن

موازن في هذه المدة مبتدأ من اوله
ومنقطع عند آخره رفعت ولو اردت ان
مبدأ اول هذه المدة الى وقتك الذي
تتكلم فيه ذلك ولكن لا تقدر الفعل
بالمدة ولا تحيط بها لانك تريد انه كان
بعد لم يبلغ غايته جررت فقلت ما رايته
مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية انما هو
في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت
ولم ينته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا
فهي للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه و
بدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثوبان

اى ينحّيها عن الملحاة والشتم ومذهب
المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءنى
القوم حاشا زيدا اى جانب بعضهم زيدا
واما خلا وعدا فهما للاستثناء ويكونان
حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما
مجرور على الاول منصوب على الثانى على المفعولية
والفاعل مضمر نحو جاءنى القوم خلا زيدا او عدا
زيدا اى عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءنى
القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اى ليس
بعضهم زيدا وانما لا يتصرف من الافعال
لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى الّا وهو
حرف

حرف غير متصرف فاذا دخلت ما على عدا وخلا
ينتصبان البتة لتعينهما فعلين اذ ذاك
وذلك لان التأويل الصادق فى مواردهما
وهو ارادة استعمالها بتقدير ما التى تصيران
بها انها لا تخلو من ان تكون مزيدة او مصدرية
مع عدم القائل بغيرهما فان كانت مصدرية
فلا بد وان يكون الواقع بعدها فعلا لانها
لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءنى القوم
ما عدا زيدا كان التقدير عدوَ زيدٍ بمعنى عدا
المجىء زيدا عدوا وان كانت مزيدة فهى
تدخل الفعل ايضا ولا تتصل باول الحرف الّا ما

يتصل بآخره كقولك آتنا وزيارا واوا ودخلت على الفعل

ودخلت أوليه كقولك ما ضرب وما يضرب

وأما ما ينصب المفعول معه على ما ذكره الأئمة الواو بمعنى

مع كقولك استوى الماء والخشبة وانتصب ما بعده حتى يكون

ما قبلها فعل كاستوى أو معنى فعل كما شأنك وزيدا لأن

فيه معنى ما تصنع وتلابس وقد سبق ذكر الاختلاف في عامل

المفعول معه وأن ما عليه الأكثرون أن العامل فيه

هو الفعل المتقدم بواسطة الواو وبعضده ذلك بأنه لا يقع

منصوبا إلا وقد تقدمه فعل أو معناه فلو كان غيره عاملا

لما احتيج معه إلى الفعل ومعناه ولما انتصب قولهم كل رجل

وضيعته ولما لم ينتصب علم أن العامل الفعل لا الواو فإن

قلت

قلت جاز أن يكون الفعل أو معناه شرطا لعمل الواو

فلا يعمل إلا عند وجودهما قلنا إن الأصل في الواو أن

لا يعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فأن يجعل العمل للفعل

الذي ثبت تأثيره أولى من أن يجعل للواو والذي لا

تأثير له فيه أصلا على أن الأصل جعل المفعول معه مما تقدم

من معمول الفعل ههنا عند الواو وعاملا ولعل قوله

على ما ذكره الأئمة لدفع هذا التناقض

وحروف النداء يا وأيا وهيا وأي والهمزة اعلم أن الثلاثة

الأول منها للنداء البعيد وأما الهمزة فهي لمن يقرب منك أو يا

والاثنان الأخيران للنداء القريب وقيل إن يا قد

يستعمل فيهما وقد أهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة و

والمنادى ثابت ادركه النداء او صورة وان لم يكن
نداء حقيقة وهي تنصب المنادى اذا كان
مضافا نحو عبد الله ذكر جار الله العلامة انك اذا
قلت يا عبد الله فكانك قلت يا زيد او اعني
عبد الله وانما قال فكانك اذا قلت يا عبد
ناديته على انك تقصد منادى توجه خطابك اليه
ثم اردت ان تبين ان المعني بالخطاب والنداء
من هو فقلت زيدا او اعني عبد الله فيجب نصب المنادى
لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
حذفا لازما وسادتا بيانا مع افادة معنى النداء والتنبيه
مسده وتفاديا بذلك عن الالتباس بالخبر وقال

صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك
قلت يا اياك اعني وانما قال يا ليدل على النداء و
اياك ليدل على الخطاب لان الاسم المظهر وان
كان يستعمل للغائب الا انه ههنا منزل منزلة كاف
الخطاب واعني ليدل على ان الناصب هو الفعل
المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العامل فيه الحرف
ام الفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل
المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف
النداء لنيابته مناب الفعل وسداده مسده ويعضده
انهم جوزوا الامالة في حرف النداء فلولا انه نائب مناب
الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة التي لا تصلح في الحرف

وفي نحو يا لزيد اللام الجارة مفتوحة اي اللام الجارة لفظة
مع المنادى ويكون للاستغاثة نحو يا لزيد
للخطيب الجليل منه

البا ويدل عليه ايضا تعلق لام الجار به في الاستغاثة
نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم
ان فيه ضميرا وميل الشيخ عبد القاهر الى هذا المذهب
او مضارعا له نحو يا خيرا من زيد فانتصابه
بين هذا وبين المضاف من ثلثة اوجه وهي كون
الاول عاملا في الثاني لانه لا يخلو من ان يعمل
متصلة نحو يزيدا او بحرف جر ان كان الاول كان ذلك مع
الجار في مواضع المنصوب نحو مررت بزيد وان كان
الثاني كان الظرف لان الثاني هو الجار بالاول اعني المضاف
اليه المضاف وان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف
اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص بالثاني

تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجه الثالث تخفيفه
في قولهم يا ضاربا زيدا ويا خيرا من عمرو ويا غلاما ظريفا ويا حسنا وجه الاخ
والاخيران دون الاول في قولهم يا ثلثة وثلثين
في اسم رجل لان قولهم يا ثلثة ليس بعامل في ثلثين
ولكن تخصيص الثاني من تمام الاول وان الاول
قد تخصص بالثاني او نكرة كقول الاعمى يا رجلا
خذ بيدي رجلا هنا نكرة لا يقصد به واحد بعينه
بل كل من يأخذ بيده فهو المنادى والمفرد
المعرفة مضموم وقد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة
لبنائه وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف
فلم يبن لما ذكرنا من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين

لما فيه الياء والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى
مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم تبن لانتفاء
علة البناء فيه حيث لم يقع موقع كاف الخطاب وقوله
يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على
ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد
والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن
قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك قصدت
الى واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان
تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف
اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء
ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكر وجعل جنسا

نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال
ثم خص بالنداء من بين الجنس والاعيان جميعا
بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم
يا الرجل وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية
بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا
بعلامتين لفظيتين كحرف النداء واللام ويعضد هذا
المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة
نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير
والبحث مستقصى في المفتاح ولكن لك التعقب
لما ثبت ان هذه الحروف ناصبة وقد عرفت
علة البناء في المفرد المعرفة لم ينصب لفظا ولكن حكما

على محله بالنصب كما في سائر البنايات وتوابعها

العوامل وحمل على كونه منصوب المحل جاز النصب

في وصفه كقولك يا عمر الجواد حملا على محل الموصوف

النصب لما نصب الصفة ونظيره في البيت

الذي اشير اليه بالوصف مرفوع الموضع صفة لها

وهو مرفوع المحل وان كان مكسور اللفظ وعلى

هذا سائر البنايات تجاري التوابع التي تقع بعدها

محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع

في صفة المنادى حملا على اللفظ وان لم يجز ذلك

امس الدابر بالجر وهو اولى الطريقين لان الضم

لما اطرد في كل منادى اشبه حركة الفاعل

نحو جاءني هؤلاء اجمعين حملا على لفظه كما في المعرب

ولم يجوز ذلك في اسم لا لانه ليس كما كان توقانا

كأمس يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف

جوزوا التوصيف للمنادى المفرد والمعرفة مع كونه بما يجاز

لان كان الخطاب فيها ضمنيا لا كحكم في الضماير

لانها لا توصف كان قلنا انه وان وقع موقع كاف

الخطاب الا انه لم يجزاه في كل حال بذلك

ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى

تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل

لانه لم يكن المنادى من اقسام الخطاب في الاصل

كانت واكد والاصل في الضمير او اشبه بالياء

لم يجر على سننه في كل حال وجاز فيه في شكل الصفة
ثم يجوز الرفع والنصب على اللفظ والموضع التأكيد وعطف
البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم
اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد
والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف
واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو
وان تنزل منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه عاملا للنداء
الذي يفيد التعريف فلا يمتنع ان يجمع مع الالف واللام وبعد
على انه لم يجر مجرى العامل فانهم ليس زيد خارجا ولا عمرو
قاعدا مع امتناع قولهم ليس عمرو قاعدا واذا كانت
يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف الرفع والنصب

بل حكم المنادى بعينه كأنك قلت يا زيد يا عمرو وكذا
حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى
بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل هذا اذا
كانت التوابع مفردة فاذا كانت مضافة فالنصب
لا غير لان التوابع تتنزل منزلة الجزء من المتبوع فلما
لم يكن بد للمنادى اذا كان مضافا الا النصب
كذلك لا يكون فيما هو تابع له الا ذلك نحو يا زيد اخا عمرو
ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد
وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو ويا ايها الرجل
فيا زيد الظريف وانما لم يجز هاهنا الا الرفع لان
ايا وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء
وصفه

هو الرجل وانما جاؤوا بأي ليكون وصلة الى نداء ما فيه
الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف
فكان المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف وقال صاحب
الكشاف انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانه
لا تستطيع ان تقول يا أي ولا يا أيها وتسكت لانه
مبهم يلزمه التفسير فكأنك قلت يا رجل وضمة اللام ههنا
وانما قلنا لا نقدر ان نشبهها بحركة الاعراب لان حركة
الاعراب هي التي يكون لها عامل ولا حركة البناء لان الكلم
لا يبنى مع الالف واللام وكذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة
الاعراب كما ذكرنا فقد سوينا بينها وبين حركة المعرب
اعني المنادى المضموم فانهم يسمونها حركة المبني المشبهة

بالمعرب

بالمعرب ومن حقها ان تشتمل على هذه الحركة فاذا ينبغي
ان يقال انها حركة لها منزلة بين منزلتي البناء والاعراب
الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت
لتدل على ان موصوفها المبني قد اخذ نصيبا من المعرب
وان عملنا بمذهب ابي الحسن في جعل العامل في الصفة
كونها صفة كان ابين لكون الحركة حركة الاعراب
هكذا ذكره عبد القاهر وانما الحقت حرف التنبيه باين
أي وبين صفته تعويضا لأي عما يستوجبه من
الاضافة ولا تدخل يا على ما فيه الالف
واللام الا على اسم الله وحده وقد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لامتناع ايلاء حرف النداء على ما فيه الالف
واللام

والالام وانما جاز ذلك في اسم الله تعالى لان الالف
واللام لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم والصعق
مع انهما عوض عن الهمزة الاصلية فصارا كانهما نزلا
منزلة البعض من الكلمة واما جاز قطع الهمزة في النداء
ولم يجز في غيره لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان
كانت عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع
عن معنى التعريف راسا فوصلوا الهمزة واما في النداء
فقد تجردت للتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف
لان التعريف الندائي اغنى عن تعريفهما فقويت وهي
الهمزة الاصلية فقطعت [illegible] وان وصفت
المضموم بابن وهو بين علمين تبنيت المنادى

مع الابن

مع الابن على الفتح نحو يا زيد بن عمرو واعلم ان الاولى
للموصوف بالمنادى المفرد الموصوف اذا وقع بين علمين
كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة
شيء واحد نحو حضرموت وذلك لان الابن لا ينفك
من الاب كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة
لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة
شيء واحد اتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم
ينعكس لان الحركة التي استحقها الابن حاصلة بالاستقلال
كانت اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة
المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية
الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره

الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في
نون ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب
والحركة في دال زيد حركة اتباع الا ترى ان صاحب
الكتاب نبه بهذا بانه انما حكاه لان حركة الهمزة
من امرئ حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة
اعراب ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا
ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا واحدا
لم يبن منهما الا الاول اذا جرى الثاني مجرى تمام
الحرف كما في [illegible] بنت المنادى
مع الابن على الفتح لكن ان نحمل على ما عليه الاكثرون
من بنائهما على الفتح ولك ان تعرف البناء في

قوله

في قوله بنت المنادى [illegible] دون الابن
اي بنت المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم يجوزوا
الاتباع فيما لم يقع الابن بين العلمين نحو يا زيد ابن اخينا
ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع
في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل
الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء
من الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف
وذلك لان من الصفات ما هو اشد امتزاجا
واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا
فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة الجزء
من الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم وصف

في العلم كان لدفع الاختصاص بوصف ما لا يكون
اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا اريد نسبته
الى ابيه فاتم ما يكون في النسبة ان يذكر كل واحد
منهما باسمه العلم ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين [illegible]
انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون ابن اخ لاحد منهما
يدل على شدة اتصال الابن واقعا بين علمين
بموصوفه انهم اسقطوا التنوين من الموصوف
في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر
ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين هذا زيد ابن اخينا
وان لم يقع بين العلمين كان كساير الاسماء
المضافة اي كان الابن كساير الاوصاف المضافة
للمنادى

للمنادى المضموم حيث لم يؤثر فيها الموصوف على الفتح
وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة
اي اللام الجارة تلحق المنادى وتكون للاستغاثة
او للتعجب نحو يا لزيد ولَلخطب الجليل وقول عمر رضي الله
عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت
مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان المنادى
اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق
منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف
الخطاب نحو لك وانما فتحت مع الكاف لان الاصل
في الحروف الواردة على حرف واحد ان تبنى على الفتحة
التي هي اخت السكون في الخفة اذ البناء على السكون

... وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام
الابتداء اذ لو فتحت فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار
عن زيد بانه هذا او اللام للابتداء او بانه يختص بهذا و
اللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس لما كان
زائلا مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في قولك
ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة
التي استحقتها في الاصل وعلى هذا لام التعجب تفتح مع
المنادى ايضا لما ذكرنا كقولك يا للماء فكانك قد ابصرت
فاعجبك فناديته وتقول تعال فانت عجيب الشان
لا يعرفك كل واحد وقولهم يا للبهيتة بالكسر
على ترك المدعو هذا جواب عن سؤال مقدر عسى يورد

علما

العضيهة البهتان والافيكة الكذب

على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والجواب
انه يقول يا للبهيتة بكسر اللام خاصة بان المنادى محذوف
كانه قولهم يا لقوم لزيد والمعنى يا لقوم للبهيتة اي احضروا
وشاهدوا البهيتة البهتان وهذا من امثالهم
وفي معناه قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة ويا لخصم ...
قال النحويون رضوان الله عليهم اجمعين ان الترخيم
حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط
ان يجئ البعير ونحوه من غير علة وهذا ايضا حذف
من آخر الاسم من غير عارض من اضافة او علة
او تجاوز الساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من
قولهم امرأة رخيم وهي التي يكون كلامها ...

الفضول فيكون موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما

وقيل انها التي تكون لبنية الكلام خفيفة الصوت

ناعمة النغمة ومن هذا قولهم لج الاملس خالص رنتي

هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيل و

قيل انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير

فالتغيير يونس بالتغيير لان النداء انما يكون لامر

مهم فالمنادي يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر

مما لا يقبل التوقف ريثما تتم الكلمة وشرائطه اربعة احدها

ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته فكيلا يلتبس

والثانية ان يكون زائدا على ثلثة احرف ليبقى

بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكوفيون

اجازوا

اجازوا الترخيم فيما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه

متحركا فيقال في المسمى بعنق يا عنُ وقالوا الاول

في الاسماء الثلثة كلها نحو زيد وعمرو وقال النحاة

ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس

فلا يحسن ان يقاس عليها والثالث ان يكون

غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف لوقع

الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه

بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه

لكنت رخمت في غير النداء والرابعة ان لا يكون

مندوبا لان الندبة انما يكون بعد فقد المناقب

والالطاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال

والخامس ان لا يكون مستغاثا وذلك لان
المستغيث لا يأمن من نوع تعلان من المستغاث
بالالتباس وعدم التفهيم وذلك اما حقيقة فيه
او بطريق التجاهل بعذر الحذف والترخيم ولم يتعرض
المص لذكر الثلث الاخيرة لانه اهملها
فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبان
احدهما ان يحذف آخر الاسم ويترك ما قبله على
ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون و
الثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كأنه اسم برأسه
ولم يحذف منه شيء فيحرك بحركة سائر الاسماء
وذلك نحو يا حار ويا هرق في حارث وهرقل

وان

قلت:
وان شئت يا حار ويا هرق بالضم فيهما زيدا
ويتفق المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم
مضموما لكن التقدير مختلف نحو ذلك يا منص في المنصف
فعلى ثم ان المرخم لا يخلو من ان يكون في آخره زيادتان
في حكم زيادة واحدة بأن كانتا قد زيدتا معا او
لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل آخره مدة زائدة
او لم يكن فان لم يكن لم يحذف الا الاخير نحو يا حار
في حارث بالكسر والضم على اللغتين وان كان
فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم
يبق فان لم يبق لم يحذف ايضا الا الاخير نحو يا سعي
في سعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة

قوله يا منصور حذف الفراء لانه اخر الاسم ومحل الترخيم و
كذا حذفت الواو لانه حرف علة زائدة وهو
اولى بالحذف ولم يلزم الا اجحافا

فى اليا وعلى لغة من يقول يا حار بالضم وغير
مقدرة فى اللغة الاخرى وان بقى تحذف المدة ايضا
نحو يا منص بالضم او منصو على اللغتين وان كان
فى آخره زيادتان فى حكم زيادة واحدة حذفتا معا
نحو يا عثم و يا عثم بالضم والفتح فى مروان الا فى آخره
تاء التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة
والعلمية اما لم يشترط هذان الشرطان لان
العلمية انما اشترطت لان لها تاثيرا فى الحذف
واذا كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى هذا
الشرط لان تاء التانيث فى حكم كلمة زائدة فحذفها
اهون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه

بالترخيم

بالترخيم لم يلزم الاجحاف فى الكلمة لم يكن قبل
الترخيم اذا الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة
غير مبنى عليها الكلمة يا ثبه اقبل او اقبلى
على اختلاف المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل
فالواجب ان يقال يا ثب اقبل واحد الشرطين
مفقود وهو الزيادة على الثلثة واذا كان بمعنى
الجماعة فالواجب ان يقال اقبلى لكون كلا
الشرطين مفقودا وجاز فيه الفتح والضم
والا اى الاستثناء والاستثناء مشتق من
تثنيته عن الامر اذا صرفته عنه فسمى استثناء
لان الاسم المستثنى مصروف عن غير المستثنى

او من ثنيت الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه
الآخر وعلى هذا يسمى استثناء لانه ضوعف به الخبر
وشفع اذ كان الاول مثبتا شفع بالنفي وان كان
منفيا شفع بالاثبات على ما مر وهو اخراج المستثنى من
حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم
الا زيدا فقد اخرجته من حكم المجيء الداخل فيه غيره
ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لان ذلك
لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار في
قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الاول
فخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم
يدخل في الحكم فكيف اخرج قلت المراد بالاخراج

عرف

عرف الحكم عنه والتصريح به والنص عليه
والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب على ان المستثنى
بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير موجب
والمعنى بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلاثة
التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب
ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي
والنهي لان من الاستغراقية كما تزاد في النفي
والنهي تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق
غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون
المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوب نحو جاءني
القوم الا زيدا وانما ينتصب لانه قد شابه المفعول

لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام ولشبهه خاص بالمفعول
معه لان العامل فيهما بتوسط الواو والمص جعل الا
ههنا عاملا كما جعل الواو ثمة عاملا وان كان العامل
في الحقيقة الفعل على ما هو المشهور من مذهب النحويين
وان كان غير موجب فلا يخ من ان يكون تاما او غير
تام والمعنى بالتمام ما كان المستثنى منه فيه مذكورا
فان كان تاما فلا يخ من ان يكون المستثنى مقدما
على المستثنى منه او لا يكون فان كان مقدما فالمستثنى
منصوب ايضا اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني الا زيدا احد
وان لم يكن مقدما فلا يخ من ان يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى

منصوب

ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية
اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس
المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز
في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما جاءني
احد الا زيدا والا زيد وما مررت باحد الا زيدا والا زيد
وما رايت احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب
لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل
لان الكلام ههنا لو حملت على الاستثناء كان الفعل
قبل الا غير متوجه الى ما بعدها اذ الكلام قبلها تام لا يفتقر
الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبته لتمام الكلام
الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل قبل الا

بمنزلة الموضع لما بعدها اذ البدل منه في حكم الساقط
فكان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا
زيد واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في
الكلام وجزءا منه بخلاف النصب اذ هو فضلة ولا
يكون جزءا من الكلام فالحمل على الاول اولى وانما يجوز
البدل في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل
يقوم مقام المبدل منه واذا اقيم مقامه عمل فيه عامله
فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاء
وكيف ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد
ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا من المجيء
فاذا جعلته فاعلا للمجيء كنت قد اسقطت القوم

والنفي وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام
لغا فيه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى لانه
تفيد التاكيد نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا
وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مشتغل
لما بعدها والا ههنا بمنزلة ساير الحروف التي تغير المعنى
دون الالفاظ نحو هل وغيره ولا يجوز هذا الا في النفي
لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت تقوله
لم تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه
عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا بمنزلة
الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت
الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاء

بعد الفعل لكنه لما جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني
ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعت بالفعل المنفي
بالفعل فهذا الحكم على الاوضاع وخروج بها عن طريقها لان
الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن
البعض فليس لك ان تستعملها فيما لم توضع له
وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع
في الاصل على الوصفية ولا يقع الا صفة للنكرة وانما
اضيف الى المعرفة لانه موضوع على ما ينافي التعريف
لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل من عدا المخاطب
غيره واذا كان موضوعا على هذا لم تكن الاضافة
معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد

فيتعرف

فيتعرف اذ ذاك كقولك عليك بالحركة غير السكون او
بالسكون غير الحركة ونحوه فتوصف به النكرة كقولك
مررت برجل غيرك فربما ان مرورك قد وقع على المخاطب
وعلى رجل آخر وانك لم تمر بالمخاطب بل بآخر او انك
مررت برجل يخالف المخاطب في المذاهب والشمائل
وهو في هذا الوجه خلاف مثل كما في الوجهين
الاولين اذ المراد به فيهما المخالفة في الذات
دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وماله
في الاصل ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مناسبة
من جهة فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه في المعنى
انهم استعاروا غيرا لمعنى الاستثناء و[illegible]

اعراب الاسم الواقع بعد الا اخت كان استثنا
متمكنا واستعاروا الا بمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها
اعراب غير حيث كان حرفا لا اول نحو جاءني القوم
غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار
وما جاءني احد غير زيد بالرفع والنصب فان قلت
فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي بغير واسطة حرف قلت
يعمل في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غير لتوغله
في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات الست
ولما جاز ان يعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما
الثاني اعني دخول الا على غير في الصفة فنحو قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز

الاستثناء

الاستثناء اذ المعنى في لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنهم الله لفسدتا فلا يشترك ان يقول يجب ان الامر
كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم
الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد قوله
ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير ولا يستثنى
به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل
وحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى للمقدر في عامل
ونصب ولا يجوز ان يكون معمولا لعاملين في حالة
واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل
سواك وقبح ان يقال مررت بسواك لانه في معنى
مكانك وهذا يدل على ظرفيته ووقوعه صلة للموصول

في نحو جاءني الذي سواك بخلاف غيره والكوفيون
اجازوا استعمالها اسما ظرفا فيجوزون في الشعر
مررت بسواك وجاءني سواك قوله والحروف
الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل
المرفوع واثنان على العكس والستة تسمى
مشبهة بالفعل انما سميت مشبهة بالفعل
لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء
وكون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية
وانها على ثلثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل
كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجريت
مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها

المنصوب

المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا اخوك كما قيل
ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم المنصوب ههنا
لازم وثمه جائز وانما التزم فيها ذلك لان ليس
للحرف حظ في العمل وانما هي محمولة على الفعل
وفرع عليه فالقياس ان تلزم على طريقة
واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل
نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد وانما كان
تقديم المنصوب لتكون ابعد من مشابهة الفعل
اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع
هنا حصل المخالفة بين الحروف للفعل وانحطاطه
عن رتبته فان قلت فالخبر اذا كان ظرفا فالز

يسوّغ تقديمه على الاسم نحو انّ في الدار زيدا قلنا
انما جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع والتنزّل
من الاشياء منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز
في غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف
اليه في الشعر كقوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له
ولا يجوز ان تقدّم على انّ لا تقول في الدار انّ زيدا
لانّه لم يبلغ من قوّة الحرف ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ
ايضا من ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف مقدّما
فاعلم بان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدا
والخبر في الاصل وقد عمل الحرف الطرفين على السويّة
ولما وجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل فيهما

جميعا

جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل
دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا
قلت انّك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند البصريين
ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا
بالابتداء ويتوجّه الى خبر وذاهبان خبر لهما ولانّ
فيكون معمولا لعاملين مختلفين ولا يخفى
استحالة هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل
للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى الحال عاملين
فيه ومن انّ وانّ للتحقيق اذا قلت انّ
زيدا قائم فانّ تحقّق مضمون الجملة وتثبّتها
في الصدق وكذلك اذا قلت بلغني انّ زيدا قائم

بالفتح الا انها تقلب في الصدق معنى الجملة الى معنى المفرد
على ما ستعرفه وان المكسورة لا تغير شيئا سوى
تاكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع لامه
الا انها نحو ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا وان
زيدا لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل
عليها نحو لان زيدا الا انهم كرهوا توالي حرفين
بمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم ايضا اذا فصل
بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدم
فلا يجوز ان زيدا قائم لفي الدار لان اللام لا تتاخر
عن الاسم والخبر والا لما وقع في صدره ولكونها
مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف

الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز
الحمل على المحل بعد مضي الجملة وان لم تمض فالنصب
ليس الا على ما ترى انفا واما قوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والنصارى والصابئون فقد ذكر
سيبويه ان في الاية تقديما وتاخيرا كانه ابتداء
والصابئون كذلك بعد ما مضى الخبر وانشد شاهدا
له والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة التقديم في
الاية هي الايذان بان الصابئين الذين كانوا
ابعد منهم عادة في الشرك واثبت قدما في الكفر وسموا
صابئين الا انهم صبوا عن الاديان كلها لو امنوا وعملوا الصالح

مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا
بهذه النكتة والماء البيت نهى الاشعار بان الحاجة
او علة في المعنى مجاملة بذكرهم حيث كانوا اشد نفيا
ولو قيل والصابئين بالنصب وايكم لما كان من
التقديم والتاخير شيء لان التقديم والتاخير
في المرفوع دون المنصوب هكذا ذكره الكشاف
وكان للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان
اذ الاصل في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان ليكون داخلا
على المفرد لفظا والمعنى على الكلية بدليل جواز السكوت
عليه وانما عدل بالكلام عن ظاهره الاول ليكون

الكلام

الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الاترى
انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك
على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه
انما هو بعد مضي صدره على الاثبات ولكن
للاستدراك اعلم ان لكن متوسط بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالا
ثبات والاثبات بالنفي وذلك قولك ما جاءني
زيد لكن عمرا جاء وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ
وقد تنزل التغاير المعنوي منزلة اللفظي فيقال
فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد لكن عمرا
غايب وهي تشارك ان في جواز العطف عليها

منها ما علمت فيه لولا لانّ معناها الا انها معنى الابتداء

وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين

دون اصحابنا   وليت للتمني ولعلّ للترجي

وذلك كقوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله تعالى لعلّ الساعة

قريب فرج للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان

يستعمل فيما يمكن وقوعه وما لا يمكن وقوعه

كقوله ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب

ولعلّ لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع اذ المحال

لا يرتجى وقوعه   والفرق بين انّ وانّ انّ

انّ المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد

ذكرنا انّ المفتوحة بمنزلة المكسورة في الحاق افادة

مع

معنى التوكيد وفارقتها لانها انما تقلب الجملة الى حكم المفرد

فيكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها

اسم او فعل الا ترى ان التقدير في بلغني انّ زيدا منطلق

بلغني انطلاقه واما المكسورة فالجملة معها على استقلالها

بفائدتها تقول انّ زيدا منطلق وتسكت كما تسكت

على زيد منطلق والاصل انّ ما كان مظنة للجمل

فالواقع فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول

وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان مظنة للمفرد

فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول

والمضاف اليه والمبتدأ نحو بلغني انّ زيدا منطلق

وسمعت انّ عمرا خارج وعجبت من طول انّ بكرا

واتفق وحقّ انّ زيدا منطلق الا انها لا تقع مبتدا
بها في اللفظ لا تقول انّ زيدا منطلق حقّ بل التزموا
تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدؤا الكلام بانّ لاوهم
دخول انّ عليه نحو انّ انّ زيدا قايم
حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين بمعنى واحد
وتفتح بعد لو ولولا وعلمت واخواتها انما تفتح
بعد لو نحو قولك لو انك جئتني لاكرمتك لان ما
بعد لو اذا كان تحقيقا بالفعل اقتضى ذلك فاعلا
والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع انك
جئتني اي مجيئك الا انّ هذا مما ترك استعماله
لطول الكلام بانّ وصلتها ولطلبها الفعل

وجب

وجب في انّ الواقعة بعدها ان يكون خبرها
فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو انّ زيدا اخوك مثلا لهلكا
وكره النحويون ذلك وقد اعترض عليه بقوله
تعالى ولو انّ ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب
عنه بعض الشارح بانه انما جاز من حيث ان قوله
تعالى والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله تعالى ما في
الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة
وفي بعده كانه خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها
بها وحصول الشركة بينهما بالعطف فان قلت نظم قولهم
زيدا ضربت عمروا واخاه في انّ زيدا انما يقع نصبه
ما يكون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل

ان عمرًا واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرو زيدا
لا يتصل به من سبب زيد وكان الضمير المتصل باخي زيد
متصلة بعمرو وانما فتحت بعد لولا لان ما بعدها مبتدأ
محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا قلت
لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت
لولا انطلاق زيد ولو كسرت كان بمنزلة قولك
لولا زيد منطلق والجملة لا تكون مبتدأ كيف و
المبتدأ مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما
فتحت بعد علمت واخواته لانك اذا قلت علمت
انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا
الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام

بان

بان وصلتها ولا يحذف مع المفرد لانه مختصر اللفظ
وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق
جرى في صلتها ذكر الحدث والمحدث عنه فيصير
كانه قيل علمت زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط
فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان
في حكم المفعولين وليس كذلك بل غرضهم ان الحدث
والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك
على ان المقصود الاخبار بعلم زيد منطلقا واذا كان
كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج
الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على
ذلك لانه لا يكون معه حدث ومحدث عنه هكذا

ذكره عبد القاهر وانما كثرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت تعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم
على الاستيناف بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا
وما بعده من مظان الجمل فكسر وتدخل ما
الكافة على جميعها فتكفها عن العمل اعلم ان ما تدخل
على هذه الحروف الستة فتكفها عن العمل وتهيئها
للدخول على الفعليتين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد
وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني
ان انما لقصر الحكم على الشيء او لقصر الشيء على الحكم
كقولك انما زيد قائم ان زيدا مقصور على القيام
وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور عليه

قو

قوله تعالى انما انا بشر مثلكم وقوله انما الهكم
الله واستقصاء الكلام فيما لا يليق بهذا الكتاب
واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند لحوق
ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما خلا ليت ولعل
بالتخفيف وتهيئها للدخول على الفعليتين الا
ان المكسورة اذا خففت لزمها اللام فرقا بينها
وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل فقد خل(ت)
على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان
وكاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت
يعوض عما ذهب منها عند دخولها على الفعل احد الحروف
الاربعة السين وسوف وقد وحرف النفي فرقا

بينهما وبين أن الناصبة لانها لا تجامع مع ان الناصبة

لكونها للاستقبال وهذه الحروف ايضا انما للاستقبال

او للحال وذلك نحو ان زيدا لقايم وان كان زيد لقايما

وان ظننت لزيد منطلق وعلمت ان زيد منطلق

وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج

وان قد يخرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان

تذرياه حقان والاثنان اللذان مرفوعها

قبل المنصوب وهما ما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد

منطلقا ولا رجل افضل منك وما تدخل على المعرفة

والنكرة ولا لا تدخل الا على النكرة واذا انتقضت

النفي بالا وقدمت الخبر على الاسم بطل عملها نحو ما زيد

الا منطلق وما منطلق زيد ولا تحملان على ليس فتجعل

لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتها

اياها من وجهين احدهما النفي والثاني الدخول على

المبتدا والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه وذلك

لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي

الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة

والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا او رجل افضل منك

ولم تعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع

لا زيد منطلقا اظهارا لضعفها في الشبه وانما اختصت

بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها

بالمعرفة لكونها لنفي الجنس الاعم الاغلب وذلك

لا يتصور الا في النكرة فروعي هنا ذلك وان كان
بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون ما بعدها على
الابتداء ولغة التنزيل من الاولى قال الله تعالى ما هذا
بشرا وقال ما هن امهاتهم ويبطل عملها بنقض
النفي بالا لزوال مشابهتها بليس في ذلك لان وجه
الشبه هو النفي فحسب وقد ابطلت الا ذلك [illegible]
فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية
وكذلك يبطل عملها عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا
لضعفها وفرعيتها لانها قد اشبهت فعلا غير متصرف
شبها ضعيفا من جهة المعنى فلم تقو على عمل عند
عدولها عن سننها الاصلي فان قلت فما بالهم

قدموا

تقديم المنصوب على المرفوع في باب ان اظهارا للفرعية
وفي ما ولا تقديم المرفوع لذلك قلنا ان واخواتها لما
اشبهت الفعل لفظا ومعنى واستعمالا [illegible]
المخالفة بينها وبين الاصل لئلا يلتبس
بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك المشابهة القوية
فامن فيها الاشتباه بالاصل ولا وجه
آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس
والعدد بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا استوفت
نحو لا رجل في الدار وقد اشتمل النفي على كل رجل حتى
لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قولهم
ويقال نفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز

لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا يرى اذا قلت

لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته

اي الرجل في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت

عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي نقيضة

ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه

على نظيره طلبا للتناسب والتشاكل تحسينا للتسابق

ثم ان الاسم اذا كان مضافا او مضارعا له انتصب

انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا بني على الفتح

وقد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه

واما خبر مضارع المضاف والمضارع له لان وجه

المضاف انه يمنع من بناء المضاف وكذلك المضارع له

فلا يفيد

فلا يفيد بناءه والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء

في هذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار بفتح التاء

لان الحركة ليست حركة الاعراب فلحقها اختيارا التي

في الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة

ليست للاسم وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا ابا لك

ولا يدي لك ولا اخوات لك لان المضاف

معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم

مضافا الى نكرة لان الاضافة في هذا الباب الى معرفة

ممتنعة لتعرف المضاف ولا مساغ لدخول لا

على المعرفة اللهم الا اذا كان الاضافة لفظية نحو

لا ضارب زيدا الآن او غدا في الدار ولا مخبر لاهل

مرفوع نحو لا غلام رجل كاين عندنا كما ان خبر ان
كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه
بالحرف كما في ان وبعضهم على انه بما هو قبل دخول لا
ولا عمل للحرف فيه وحجة الاول ان لا تحذو بها حذو
ان فوجب ان ترفع الخبر كان وايضا مع النفي فيها
بنقض معنون الجملة فوجب ان تكون عاملة في طرفيها
وحجة الثاني ان لا فرع على ان فوجب ان لا يساويه
في العمل انحطاطا لرتبة الفرع عن الاصل وايضا
ان لا مع المنفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون
الخبر خبر المبتدا ولا يعمل فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه العامل
اللفظي وجواز لا على المحل قبل مضي الجملة يدل على انها

وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة او مفصولا بينه
اي بين ذلك المسند اليه وبين لا نحو لا زيد في الدار ولا
عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو

على

عمل للان في الخبر والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد
على ما سبق في ان واعلم ان اثبات الخبر في هذا الباب
وهو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر
في كلامهم بل يحذفونه فالاز كما في قولهم لولا
زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند الحجازيين
فنحو كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود
الا الله فان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع والنصب
نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع
مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امراة لانه مبني
على السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار ام امراة
فيقول لا رجل في الدار ولا امراة ولا تعمل بهما وقد

ولا حول في محل الرفع بانه مبتداء خبره محذوف وهو الا بالله وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتداء وخبره محذوف وهو الا بالله فلا حول ولا قوة على هذا الوجه جملتان

ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها
ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين فحينئذ لا في
كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا قوة بفتح
الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الاول لنفي الجنس
والثانية زايدة مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها
منصوب عطفا على لفظ النفي لانه مفتوح بشبه المنصوب
والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون
عطفا على محل اسم النفي والرابع ان يقال لا حول ولا قوة
برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة
برفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس
عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة

الا انه

اي مجال النحو باب في العقل يتصور ستة وثلثون صورة لان في لا حول يتصور ستة اوجه وفي لا قوة ايضا كذلك فاضرب ستة في ستة فيصير ستة وثلثين

الا انه ليس بحكاية لان الثانية في الوجه الثالث
زايدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم
بها فهذه من الوجوه الستة التي نصوا عليها والزيادة
عليها في ان قوله واما المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعة
اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها النفي الشايع
وذلك لا يتاتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة
فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا ما زيد عندك وان
جاء شيء منه فهو ضرورة الشعر والذي يكثر في الكلام
التكرير نحو لا زيد عندي ولا عمرو وانما جاء هذا جوابا
على السؤال كانه يقال ازيد عندك ام عمرو فقلت
لا زيد عندي ولا عمرو والمعرفة لا ينتقل الى ذكر الاسم

قول الشاعر

فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي لا افعل ذلك

وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب

الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امراة والحروف

العاملة للفعل المضارع تسمى اعلم ان الاصل في نواصب

المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان تقوم قالوا

انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة لفظا

ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد في قولك احب ان تقوم

اي قيامك كما تقول بلغني ان زيدا يقوم في تاويل

بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل

لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكي عن

الخليل ان الحرف الناصبة هي ان وحدها ولا ينصب

النفي

الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه

ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت

قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل

اصلها لا ان خففت الهمزة وسقطت الالف لالتقائها

مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعلها حرفا برأسه

وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب

اذ لو كان اصلها لا ان لما تقدم عليه شيء مما في حيزه

وهذا لا يلزم لان الحروف قد تتغير احكامها ومعانيها

عند التركيب الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل

معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اتيتني

وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا

فابدل النون من الالف وقول من قال ان لن نفيه
التأبيد ليس بشيء والا لما جاز تحديد الفعل بعده
كولن افعل الوقت كذا وقد جاز بدليل قوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي قوله
وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون
ناصبا فان كان الاول فالفعل ينتصب بعدها
باضمار ان كما ينتصب بعد لام لان الجار لا يدخل الفعل
وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حاله
قولهم لمه والاصل كيما على ان يكون كي داخلا على ما
الاستفهامية وقد حذف الالف كما حذف مع سائر الحروف
الجر كلمه وفيمه وان كان الثاني كان نصب الفعل
بها نفسها

بها نفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول
اللام عليها في قوله تعالى لكيلا تأسوا ولو كان حرف جر
لما دخلت اللام قوله والرابع اذن اعلم ان اذن
جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال انا آتيك
فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه
اعلم ان اذن لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي
بعدها مستقبلا غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل
عملها كقولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على المبتدأ
الواقع قبلها اعني انا فهو اولى لكونه خبرا عنه فيبطل
عمل اذن لان خبر المبتدأ اسم والاسم اذا وقع موقعه
الفعل كان مرفوعا وليس اذن قد وقع على الفعل

حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك
لانها قد يقع حيث لا يكون لها عمل كما اذا كان لك اذن فاعل
كذا فاذا كان مما يلغى وقد وقع قبل المبتدا اكان
المبتدا اولى بالفعل الواقع بعده وكذلك اذا قلت
ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب بل وجب
الجزم لان الشرط قبل يقتضي الجواب ولو نصبت
لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط
بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح ان يعتمد عن
غير نصب او يقع حيث لا يتصور النصب بعدها
وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغى عن اذن
ايضا لان الفعل بعدها معتمد على اليمين واعمالها

يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط وكذا اذا بدا
بالحال لا يجوز ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان كان
الفعل مستقبلا عاملا فيها غير معتمد على شيء لان هذا
الباب مبني على الاستقبال الا ترى ان اذن وكي
ولن لا تحفظ لمن في الحال والحاصل ان اذن
بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى
الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب ظننت
حيث لا ينصب بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث
يبطل المعنى ونصب الفعل على الجوز به فصل
واذن من بينها تدخل على الماضي وتقع بعد ستة

احرف اعلم انّ تعرف انّ اكثر في الكلام من تعرفه
اخواتها فانها اصل في الوابة فرع عليها ولذلك
دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع الاظهار
والاضمار فان قلت كيف عدّ الدخول على الماضي
من خواص انْ دون اخواتها وقد وجدنا اذن
ايضا تدخل الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري
معشر خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل
على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين
الشرط المقدر او القسم وجواب ولا تعلق
لها بما وقع بعدها والحاصل انّ اذن غير داخل على الماضي
في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه

داخل

داخل على اللام المصدر بها الماضي واما معنى فلانه
لا تعلق لها بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كانه
قيل لو كنت من ... ما كان لقام بنصري اذن و
جواب ثان وهو انه لا نجعل الدخول على الماضي من
خواص انْ بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي
والاضمار ومعلوم انّ مجموع الوصفين من خواص
انْ وان لم يكن احدهما على الانفراد من خواصه
قوله وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى
فاذا اضاف الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا
باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت
سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر

تشبيه وجه الا يكون منصوبا

مجرورُ المحل بحتى وتمام دليل على ان العمل هنا لان المضمرة

دون حتى قول الشاعر وأوبت عين الى الذاهبين

نطاف حتى المصيف وتغلو القعدان فالمصيف

مجرور بحتى وتغلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب

فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المصيف

وغلاء القعدان ولو كان حتى في قولك سرت

حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها لوجب ان لا يكون

هنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع واحد جارا

وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب

المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب

وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه

حرف جر باق على اصله وان النصب باضمار ان

قال عبد القاهر ان في الكلام ههنا مضافا محذوفا

كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك

خفوق النجم فان المصدر قد اضيف اليه الزمان

ثم حذف المضاف فصار المصدر نائبا منابه ثم ان

الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو

سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها فالسبب اعني

السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم ينقض

وهو مترقب بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس

حتى ادخلها بمعنى الى ان ادخلها فالسبب والمسبب

قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل

لانه في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت
تحكيه الآن بلفظ اما اذا كان حالا او في حكم الحال
نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها
على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب بها لامتناع
اضمار ان مع فعل الحال قوله ولام كي اذا عطفت
حينئذ لكي معنى فالفعل منصوب باضمار ان لان
اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعلق الفعل
لما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها حينئذ
لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف
اعني حتى والواو واو والفاء فلو ظهر بعدها ان
لتظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد كلا

اللام

اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف
الجر فلا باس باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على
الفعل الداخلة عليه لا وجب اظهار ان نحو لئلا
تعطيني كيلا يتوالى اللامان فان اللفظ يستهجن
قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتأكيد النفي نحو لم يكن
لافعل وانما لم يكن عاملة بنفسها لانها في الاصل
من حروف الجر وقد زيدت ههنا لتأكيد النفي فالاولى
ان لا يعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار ان
معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات
ولفظ الفعل يلتزم مع السين فالتزم معها ايضا
ولم تظهر ان والا لظهر لفظ الاسم وفيه يجب الطلب

قوله وفيه بحث يطلب في المفتاح بيانه ان الاضمار لازم مع اللام لانه لو ظهرت ان معها لاجتمع لفظا ان يتعلق الجار مع المجرور بالفعل او الاولى ... ان يكون زائدة او مؤكدة وانه يقتضي ان يكون المصدر خبرا عن الجثة تامل

في المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت
لألزمنّك او تعطيني حقي كان المعنى لألزمنك الى ان
تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي والاكثرون
قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة معترض عليها
لان او المضمرة بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكانت
التقدير في قولنا او تعطيني الى ان ان تعطيني وهذا
خلف من القول والمص ترك هذه العبارة دفعا
لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم
يكن بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف
فلا تكون عاملة في الفعل فان قلت انها ليست ههنا
للعطف لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا

الا انها

ونحوها من هذه الحروف المفسرة هي بها ليست
بعاملة في الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها قوله
وواو الصرف هي الواو في نحو قولك لا تأكل السمك
وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها
ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا يخلو
من ان تعمل باعتبار اصلها او معناها الذي عرض
لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها
النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة اي
لاجله هو العطف والاشتراك وليس من حروف
العطف ما يعمل النصب واما الثاني فلان معناها
العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع لا تعمل النصب

في الفعل وانما قلنا التنابعين مع لانك اذا قلت
لا تأكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت
لا تأكل السمك مع شربك اللبن فلك ان تأكل
السمك على حدة وتشرب اللبن على حدة وليس
لك ان تجمع بينهما في وقت واحد وان اردت
ان تكفه عن كل واحد منهما فقل لا تأكل السمك
وتشرب اللبن بالجزم اي ولا تشرب اللبن
والفعل بعد الواو ان المقدرة منصوب المحل على انه
مفعول معه كانه قولهم ما صنعت واباك قوله والسادس
والفاء في جواب الاشياء الستة نحو زرني لما قالوا
زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك عليه

لان الاول انشاء والثاني اخبار فلا يستقيم عطف الاخبار على الانشاء فوجب ان يقدر ان ليؤول بالمصدر ثم جعل لفظ الامر نائبا عن المصدر المقدر

اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول كونه زرنيا
فلما اكرمك مثلا قصدوا الى صنيع يبين ان قصدهم
ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم
زرني بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما
تنزل منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء
ليكون عطف اسم على اسم فقيل زرني فاكرمك
بمنزلة ليكن منك زيارة فاكرام مني ففي اضمار ان
ايذان بان الاول سبب للآخر وكذا النهي
كانه قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي
فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فاحلال
غضب مني واما النفي فنحو كل ما تأتينا فتحدثنا

وله معنيان احدهما ما تأتينا فكيف تحدثنا بمعنى لو
اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تأتينا الا لم تحدثنا اي
لم يوجد منك اتيان يعقب الى الحديث وتمامه
معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لانتفاء
مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء
كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء
احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا
بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه
اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما
الاستفهام فنحو اين بيتك فازورك والمعنى
ايكون منك تعريف بيتك فزيارة مني واما

النفي

التمني نحو ليت لي مالا فانفق اي ليت لي مالا فانفاقا
منه واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل
فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ومقاربته من التمني انك اذا عرضت
عليه النزول فقد حثثته عليه لاجل الاعلام بانوائه
وتمنيته وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك
الا تنزل ان تستفهمه عن ترك النزول انما القصد
ان تذكره او تحضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد
الفاء في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل
المنصوب بعد الفاء وان المضمرة له اعراب
ولا يخ من الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام

قسم جائز فيه الرفع فقط نحو اتيتني فاحدثك

اي ليكن منك اتيان فحديث مني على اثره وقسم

جائز فيه النصب والرفع نحو ائتني فحدثني ان شئت

قدرت افعل ائتيانا فحديثا وان شئت قدرت

ليكن منك اتيان فحديث وقسم جائز فيه النصب

لا غير نحو ليتك تاتينا فتحدثنا المعنى ليت اتيانا

منك فحديثا وانما لزم النصب لاجل ليت قوله

وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى

ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما

يكون فيما كان الاول سببا للآخر كما ذكرنا نحو

ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث

اي

اي ان اتيتنا فحدثتنا وهذا معنى قوله ان فعلت

فعلت لا ان يكون ذلك باضمار شرط قوله

والجازمة لم ولما النفي الماضي انما عملت لم

لاختصاصها بالفعل وانما وجب ان تعمل الجزم

لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على

الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان تدخل

على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا

او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولانها بمنزلة

لم في هذا النقل فحملت عليها وقال لما انما دخلت

لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت

عاملة والعمل نظيره المضارع دون الماضي

لانه هو بالمضارع ولم يجيزوا دخولها على الماضي
كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل
في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل
والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل
الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على
الماضي وقد وجب سقوط الاصل بالدليل
الذي ذكرنا وهو اطرادها على الفعل المضارع
فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل
لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الاثقل
قوله وفي لما التوقع قيل ان لم لنفي فعل ولما لنفي
قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي

قد

لما معنى التوقع وذلك في انها يقال قد ركب
الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذلك لما يركب
وقيل معنى لم تضمنت اليها ما فازدادت في معناها
ان تضمنت معنى التوقع واستطال زمان فعلها
وذلك انك اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم
اي عقيب ندمه ولو قلت لما كان المعنى على انه
لم ينفعه الى وقته قوله ولام الامر انما عملت
لان الامر الجزم لشابهها بان يلزمها المضارع
ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان
تنقل الفعل من كونه مخبرا به الى كونه مشكوكا فيه
واما كيف ومن حق الحروف الواردة على الجائز

واحد ان تنفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام
التوكيد التي تدخل المضارع كقولك زيد ليضرب
ولانها لما كانت عاملة على الاختصاص بالفعل اشبهت
اللام الجارة التي تعمل على الاختصاص بالاسم فكسرت
كما كسرت وتسكن عند واو العطف وفائه كقوله
تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا
فلي من فليستجيبوا بفخذ وكبد وكتف مما عينه
مكسور العين فسكن اللام هنا كما كانوا قد
سكنوا العين ثمة نحو فخذ وكبد ونظيره [illegible]
اول هو مع الواو والفاء تشبيها بعضد
حيث قالوا عضد قوله ولا النهي انما عملت

لانه

لا هذه تجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون
للفاعل والمفعول غائبين او حاضرين او متكلمين
كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب زيد
ولا تضرب ولا اضرب ولا نضرب معلوم ومجهول وان
في الشرط والمراد ان وضعت للشرط وهي
تقتضي جملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى جزاء
وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت
مقتضية للجملتين وجب ان تكون عاملة
فاختير لها عمل الجزم لطول ما تقتضيه لان الحذف
وتخفيف وهي تعني ان للمستقبل كما ان لو للماضي
وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت ان لانها لما كانت

للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فبالحري ان
لا يعمل الجزم الحرف الذي وضع لاجله ولانه دخل هذا
لم فانها يلزم المضارع لفظا فان قلت كيف ذهبت
الى ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت
امس فانا اعطيك قلت انه وان كان ماضيا
لفظا الا ان المعنى للاستقبال كان المقول ان
تكن خرجت امس على معنى ان يصح خروجك امس
لانك تقول ذلك تجوز ان لا يكون قد خرج وذا كلام
على وجهه قوله وهما مجزومان ان كانا مضارعين
اعلم ان فعلي الشرط والجزاء لا يخلو من ان يكونا
مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعا و

والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول
فنحو ان تسالني اعطك فالفعلان مجزومان جميعا
بان لان معناه يقتضي الجزاين وهو عامل موجب
ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل
واحد منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاثر
نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير
مستوجبة للاعراب فلا يتغير عن حالها وان
كان العامل يلاصقها الا انهما في محل الجزم على
معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي
يستحق الاعراب لكان مجزوما واما الثالث
فنحو ان تاتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه

الاعراب وفيها ضعف حرف الجزم اثباتا ونفيا والثاني
فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان
يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك
ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان
الرفع والجزم نحو ان أتيتني آتيك وآتك فالرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط
حيث كان ماضيا لم يحمل الجزاء عليه في الجزم
وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع
لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد خبر مرفوع
لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله
لزيد واما الجزم فحال لفظا لان الشرط والجزاء

حقهما

حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع فيهما جزم الشرط
ترك الجزاء مجزوما وعليه بيت الكتاب الذي
انشده وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم فمن يقول جاز الرفع والجزم والبيت
لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم مسألة ويروى
حرم وحرم بفتح الراء وكسرها والخليل الفقير
والحرم المنع اي يقول ليس لمالي منع عنك وقال
ابو عبيدة يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه
شيء ويجيء الجزاء بالفاء اذا كانت جملة
اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا
صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الكائن في هذا الباب

يدلّ على كونه جزاءً فعلٌ موضع لا تقدر فيه على

الجزم فتدخله الفاء لانّ الفاء تأتي لاتباع الشيء

الشيء فلا يكون في ابتداء الكلام فاذا قلت ان

تأتيني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم

جواب للشرط وليس بكلام مقتطع ولا يقع بعد الفاء

فعل يمكن جزمه الا على اضمار يصرفه عن الجزم

نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً

التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا عن تقدير

الجزم اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم فالحاصل

انّ الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم

فلا كان ما بعده او اسما امّا الاسم فظاهر

لانّ

لانّ الجزم لا يدخله وامّا فعل الامر فهو موقوف

او مجزوم والساكن لا تقدر على اسكانه مرّة

اخرى وكذا النهي والدعاء وكذا الماضي لانه

لا يستحق الاعراب واحترز بالصريح عمّا كان

ماضيا في تأويل المستقبل نحو ان خرجتَ خرجتُ

وامّا اذا قلت ان خرجتَ فقد خرجتُ امس

فقد صرّحت بالمضي ولا يبقى لتأويل المستقبل

فيه مجال فهذه الاشياء لمّا تعذر فيها الجزم

دخلها الفاء كما ذكرنا ثم انّ الفاء مع ما بعدها

واقع موقع الفعل المجزوم لما جاز من قولك

ان تأتني فانا اكرمك واعطيك امرك بالجزم

حملا على موضع فانا اكرمك والفرق بان تقدير
الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبان
الذي فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي
المجرد من الفاء مقدر في الفعل وحده فيتنزل
منزلة المضارع وهنا دخلت الفاء في موضع الجملة
بمجموعها لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية
او الامر او النهي مما لا يخفى استحالته الا ترى
انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتأتى لك
ان تقول اكرم مجزوم في التقدير لكنك تقول
الجزم في المجموع فيتأول الكلام على معنى فعل
اي اذا تطرق الجزم نحو ان تلقه يجب عليك

اكرامه

اكرامه وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك
امس اذ المعنى ان تفعل يكن ذلك لوجوب
او يقع مستحقا او ما اشبه ذلك واما في قولك
ان خرجت خرجت فلا حاجة لك ان تتأول
الفعل على فعل آخر فظهر الفرق والحاصل ان
حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير
الجزم فيه وحده يجب ان يستعمل بغير الفاء
والا فلا بد من الفاء فان قلت اليس من
مذهبهم ان اعراب الفعل جاز على سبيل التشبيه
وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم والا
على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا الا انا اعني

الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا بكونه مفيدا
يعني لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية
ونحوها فعلنا ان اللازم قد ابان ما اريد بالحرف
عن المعنى وحفظه عن الالتباس كوان يلتبس
ان والمراد بكلم الجزاء باتي اي النافية وليست
الاسم لهذا الغرض لانه يدل على معنى فيه وليس
هو في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق
بين الفاعلية والمفعولية غالبا يلتبس زيد ورفع
عمرو في ضرب زيد عمرو والفعل يعني ضرب او منع
عمرو وزيد كما كان الجزم في ان تخرج اخرج
ليعلم به ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج

ان

ان معنى لا للنهي ولكنه لان الفعل له طرفان
في اقتضائه فاحتيج ان ينفصل احدهما عن الآخر
قوله ويجزم بان مضمرة اذا دخلت الفاء اكرمك
فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط قد حذف لدلالة
الامر عليه اذ المعنى ائتني فانك ان تأتني اكرم
لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده باكرمك
مجزوما علم انه جزاء الاتيان ان اتى وعلى هذا
الاستفهام كقولك اين بيتك ازرك والمعنى ان
اعرف بيتك او ان عرفتني ازرك لانك لما استفهمته
عن بيته ثم جئت بعده بالفعل مجزوما علم انه جواب
لما يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى

وهذا في النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيته
عن الفعل واتيت بعده بالفعل كان المعنى ان
لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيرا لك
وان قلت لا تدن من الاسد تأكلك بالجزم
كان المعنى الا ان عدم الدنو لا يقتضي الاكل و
لا تدن لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات
قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لانك
اذا قلت ما تأتينا تحدثنا كان معناه ان لم تأتنا
تحدثنا وهذا خلف من القول ولا يتأتى ان تقدر
فعلا مثبتا نحو ان تأتنا تحدثنا لان النفي لا يدل
عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار

في

في النفي لما ذكروا لوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا
لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك مطلقا فالاولى
ان يعرب عن هذا التعليل ويحال على غيره بان يقال
علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هي للمنافاة لان
النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة
له على الشرط الذي هو المشكوك وعلى خطر ان يكون
وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها
تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود وهذا
في التمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو
الا تنزل تصب خيرا لك لانك لما عرضت عليه
النزول ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول

فان قلت اليس قولك الا تنزل يدل على ان لم تنزل
فكيف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل
عليه ان لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون
نفيا بل يكون استفهاما على سبيل التوبيخ والرجا
للنزول ثم الحق من الواجب ان تعلم ان المضارع
الواقع في هذه المواضع انما يجزم اذا قصد به الجزاء
فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبقه
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا
وارثا او حالا عنه كقوله تعالى فذرهم في يلعبون
اي لاعبين او قطعا واستئنافا نحو لا تضرب
ه تغلب عليه اي انت تغلب عليه قوله ومن الجوازم

اسماء

اسماء تجزم الفعل المضارع على معنى ان وهي تسعة
اعلم ان هذه الاسماء وضعت موضع ان لغرض
من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من
تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب
زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمروا اضرب عمروا
وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره
ولا تقدر على استيفائه فاتي باسم عام يشتمل الجميع
وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب
فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم باسميته وبني
لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية
فيما ذكرنا من المثال كانك قلت على تاويل اي

انسان تضرب اضرب واذا قلت من يكرمني اكرمه
كان محله مرفوعا بالابتداء عندنا وبل اي انسان
يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر مجموع الجملة الجزائية
وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان
يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان الخبر
هو الجملتان جميعا لانك تقول انسان ان يكرمني
اكرمه وهيهنا اعني من يختص باولي العلم وعلى هذا ما
اصنع اذا المعنى شيئا ان تصنع اصنعه لان ما
مبهم يقع على كل شيء فلما قصد الشياع اتي به وجعل
نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا وما محله نصب
بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخرج كان مرفوع

المحل

المحل بالابتداء وهذا يعضده قول من قال ان الخبر مجموع
الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان
يكون فيه ضمير عايد الى المبتدا وقد خلا الجزاء ههنا
عن العايد وفي الشرط ضمير عايد اليه وكذلك اي
تقول ايهم يأتني اكرمه والمعنى انسان ما ان يأتني
اكرمه وايهم ههنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب
اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى واين
فمتى من الظروف الزمانية واين من الظروف
المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان منصوبا
على الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب كان
لاستغراق الامكنة ومجيئها بالمرتبة فمقربها

ابهاما نحو متى ما تخرج اخرج وانّى ما تكن اكن وعلى هذا
انّى وهي بمعنى كيف الا انها تجازى بها دون كيف
نحو انّى تكن اكن وهي لاستغراق الاحوال اي احوالا
فيها تكن اكن وانّما ليست بظرف كما ان كيف كذلك
وعلى هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها وجهان
احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون الثانية
زائدة مثلها في ايا ما تدعوا فابدل الالف الاولى
هاء تحسينا للفظ والثاني ان يكون مه واقعا حال
قبل ما الشرطية بمعنى اكفف ثم جعلتا كلمة واحدة
وعلى هذا حيثما واذ ما وهما بمنزلة انّى ومتى الا انهما
لا يجازى بهما الا بما وذلك لانهما قد لزمتهما الاضافة

والاضافة تنافي معنى المجازاة لاقتضائه الابهام
والاضافة تنافيه فاذا كففتا بما صارتا بمعنى المجازاة
قوله واي يكون واحدا من اثنين وضع اي على
ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اضيف
الى المعرفة لم يضف الا الى اثنين فصاعدا ويكون
النكرة تابعة اضيفت اليها واحدا كانت او اثنين
او جماعة قوله ويدل على اسميتها الخ قد
استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء
اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم يأتني اكرمه و
الاضمار المختص بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها
نحو بمن تمرر امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين

نحو أباً لم يدعوا وهذه الدلائل لا تعم جميع هذه الأسماء

بل تخص بعضها لأن أذنا ويدا ودما لا يدخلها

شيء من ذلك والدليل العام على أصالتها ولامها

مع افادة معنى المجازاة على معان يتصور استقلالها

بأنفسها لولا مقارنة معنى المجازاة إياها بخلاف

إن الشرطية فإن معناها مقتصر على إفادة معنى

المجازاة ويدل على أصالتها أيضاً أنها لا تتوقى

من الأبواب المحكي على ما مر والوقف لا يكون إلا

بوجه ما قوله ومنها أسماء تنتصب أسماء نكرة على أنها

تمييز اعلم أن أسماء الأعداد في إبهامها بمنزلة

المقادير فإنها تقوم مقام ... إلا أنك إذا أضفت ...

ثلثة

ثلثة فلا يعلم أي نوع تقصده فوجب أن تأتي

بما يبين ويزيل الإبهام ثم إن التبيين قد يكون

بالإضافة وقد يكون بالنصب فالإضافة في العشرة

فما دونها لأنها كالثلثة فما أوجب أن تضاف إلى

أبنية أقل العدد التي هي أفعل وأفعال وأفعلة

وفعلة ومنها الجمع الصحيح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات

فلا تقول ثلثة غلمان لأنه للكثرة والثلاثة إلى العشرة

من عقود القلة فيجب أن تقول ثلثة غلمة فإن

لم يكن للاسم مثال قلة جاز أن تضاف إلى الكثرة

نحو ثلثة شسوع لفقد أشساع في شسع وشسوع

وقد شذ عن هذا الأصل ثلثمائة إلى تسعمائة إذ القياس

ثلث مايت او مئات لان الثلث يباين بالمائة الا
انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع
الى القياس في ضرورة الشعر وفي ما دون الثلثة
لا يجوز الاضافة لان اللفظ باسم الجنس مفردا كان
او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا نحو رجل
ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عدد مخصوص
مع العدد واما التمييز بالمنصوب فقد يكون
فيما ينون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا
لانهم لما نونوا نصبوا المميز لامتناع الاضافة
كانه موضع كتب سحابا وفيما فيه النون نحو عشرين
ونحوه وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو احد

عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين
اذ الاصل خمسة وعشرة على ما سيجيء في موضعه
وحق المنصوب ان يكون لان الغرض الدلالة
على الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك فاختاروها
لانها اخف واما مائة فانها تضاف الى ما يبينها
كما يضاف باب عشرة الا ان المبين مفرد
نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد تجاذبها
شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشر مرات
والثاني مع تسعين من حيث انها عقد كثرة مثلها
ولانها لما اشبهتهما جعل ما بينها مجرورا لتكون كعشرة
ولم يجمع ليكون كتسعين توفيرا على الاعتبارين

حتى بها ثم قالوا مائتا درهم فاضافوا مائتا الى المفرد
ولم يمنع الاضافة حملا على المفرد وعلى هذا حكم الالف
وانما عدّ الاعداد المركبة من العوامل السماعية
لان الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على
التمييز منحصرة في هذه الاسماء اعني من احد عشر
رجلا الى تسعة عشر واذا كانت منحصرة في عدد
معلوم غير متجاوز الى غيرها فالاولى ان تعدّ من
السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون
ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم فقد عدّها
في القياسية قلنا انه من جملة الاسم التام مطلقا من
جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم تام يمتنع

من

من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز فيصح
تعديده من جملة القياسية صحيحا واما ان اعداد
انواع الاسم التام المبهم منحصرة في عدد مخصوص
فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة
بعد اذ يمكن للقائل ان يقول ان الاعداد المركبة
داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع عن الاضافة
فالاولى ان يعد من القياسية كالذي فيه
نون التثنية والثاني كم في الاستفهام عن
العدد واعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد
وهي للكثرة ويستعمل على وجهين في الاستفهام
والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فينصب المميز

بالجر بما جرى عشر عن اذ المعنى اعشرون رجلا عندك
ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم
يستحق التنوين وهو قد سقط للبناء واما الخبرية
فانها تبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم
رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافتها
الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة
درهم واما الى الجمع فلانها لما تبينت بالاضافة
اشبهت باب عشرة واختصوا التبيين بالنكرة
المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر فرقا بينهما
والجر اولى بالخبرية من النصب لانها نقيضة
رب فحمل ما بعدها حملا على رب وجرها على ضد تمييزها
حمل

من حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية
حيث يتعذر الاضافة وذلك عند ما ينفصل بينها
وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان
الجر بعدها باضمار من وهي منونة ابدا في التقدير
وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف
وخبرية تشبه الحرف اعني رب وعلى السكون
لان الاصل في البناء السكون ثم انها تقع في
جميع المواضع مبتدأ ومفعوله ومضافا اليه نحو كم رجل
او رجلا عندك بمعنى كثيرا او اعشرون من الرجال
عندك وكم رجل او رجلا لقيت اي كثيرا او اعشرين
وبرزق كم رجل او رجلا اطلقت ولا تقع فاعلة

الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى
الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا
المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا في الكل لتناسبهما ولانها
لما كانت تقابل ربّ ورب صدر الكلام فكذلك
اما ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز
عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى
نحو كم رجل لقيته ولقيتهم قوله والثالث كأيّن
كأيّن كلمة ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت
في معنى كم الخبرية نحو كأيّن رجلا وانما نصب تمييزها
لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة
وفيها خمس لغات كأيّن بوزن كعيّن وكائن وكاء

بوزن

بوزن كيعن وكائن وكاء بوزن كاع وكئ بوزن
كيع وكاء بوزن كع واكثرها استعمالا من وكذلك
كم الخبرية قوله الرابع كذا اي كذا كناية عن العدد وهي مركبة
من كاف التشبيه وذا الاشارية نحو كذا الا انهما
لما ركبتا يتغير حكم الكاف وخلع عنها معنى التشبيه
كما في كأي وذا ايضا تغير حكمها ولذلك استوى
فيه المذكر والانثى لا يقال في كذا وكذه كما يقال في هذا
وهذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم
مضاف فنصب ما بعده نحو عندي كذا درهما لكنه قيل
كالعدد درهما وانما قصدان بيان لكونها عبارة
عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما كانك

قلت عددها ثمانية   ومن السماعية العاملة
في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال اولها
رويد الى آخره اعلم ان هذه الاسماء قد يؤتى بها
لضرب من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع
الافعال ويستدلون بها مسدها ولنوع من المبالغة
والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي تحقيقه
قلت رويد فانه اقيم مقام امهل واستوى فيه الواحد
المذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا نوع من الاختصار
ثم ان مسميات هذه الاسماء قد يكون امرا وقد يكون
اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويد زيدا او غير
متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد المص

بمعنى

هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر المقصود
هنا ذكر العامل واما اسماء الافعال فنحو هيهات وهذه
الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب
فمنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي امهل الا
انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد ويسمى
به الفعل وجعل هذه الحذف والتغيير والتصغير دليلا على
انه خلع منه معنى المصدرية وبني كما كان فعل الامر
مبنيا وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا
بينها وبين الفعل ولانه في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى
ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول كقوله
رويد زيد وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر

نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال ايضا نحو سار زيد رويدا
اي متروديين واذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف
لمجرد الخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها في ذلك
وانجاك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم
مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهي اسم لدع
نحو بله زيدا اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا مضافا
الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا
تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم
وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة
في الاصل وقد جعل هنا اسما للفعل لان الظرف
تنوب مناب الافعال وتغني غناءها فجعلت هنا

لها

لها اسماء للافعال هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد
نحو هيهات الامر اي بعد وقيل اصله هيهية فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه حركات الثلاث
وقرئ بهن ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان
زيد وعمرو اي افترقا وتباينا وقد تزاد بعدها ما توكيدا
نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم شتان
ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان
فاعل شتان شيئا واحدا وهي تقتضي شيئين
ولو جعلت مزيدة لاقتضى شتان الى بين و
هو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يكن شتان
عاملا وهو من العوامل ولم يستبعده بعضهم عن

القياس لكون ما بمعناه صالحا للواحد والكثير ومنها
سرعان وهو اسم سرع وقد جاء في المثل نحو سرعان
ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصاب اهالة على
التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل
اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء واذ بينها
فرأى رغامها يسيل من انفها لهزالها فظنه ودكا فقال لامه
قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فارسلتها
مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله
وفي هذه الثلثة مبالغة ليست في مسمياتها اراد
هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان
نفسر هيهات بعد فان فيه زيادة معنى ليست
في بعد

في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد
لا ان يعلم المتكلم المخاطب مكان ذلك الشيء فحسب
بل يظهر اعتقاده فيه استبعاده له فكانه بمنزلة
ان يقال بعد جدا او ما ابعده من جهة المعنى وعلى
هذا شتان وسرعان ومن السماعية انواع
اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة اعلم
ان هذه العوامل داخلة في المبتدا والخبر كظننت
واخواته الا انه ليس تقول كان زيد اخاك ثم تسقط
كان فيكون ما بقي مبتدأ وخبرا نحو زيد اخوك ولا
ينتقض هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب هناك
ليس بلازم بل لو سكت على ما وراءه كان كلاما

سدّ هذا ولو تسكت على مرفوع كان لم يكن كلاماً
كما اذا لفظت بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه
الافعال المبتداء ونصبت الخبر لشبهها الافعال
المتعدية في اقتضاء معنيين وانما سميت
ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل
على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائماً كان
بمنزلة قام زيد في انه تدل على قيامه في ما مضى واذا سلبت
الدلالة على الحدث عوضت الخبر ليكون مع خبره
في قوة الفعل الدال على الحدث فلم تسكت على مرفوعها
قوله والفرق بين صار وكان اعلم بان معنى صار
الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنياً و

والماضي خرجاً وهذا معنى قوله يدل على وجود الخبر
في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه
ذلك المعنى واما كان فانه يدل على زمان الماضي من
غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل
صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهي
في هذا المعنى تامة قوله وكان يجيء تامة اعلم
ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة
كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر
فلا يفتقر الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد
صبياً وصبياً منصوب على الحال دون الخبرية اذ لا تعجب

نحو تكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير
الشان نحو كان انت خير من زيد اي كان الشان
انت خير وكان هذه هي الناقصة بعينها الا ان ضمير
الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر
وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتعريف
والرابع ان يكون مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من
افضلهم كان زيدا قوله وكذا اصبح واخواته
اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجي على ثلثة معان احدها
ان تقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي
هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر
نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان
يكون

ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات
جارية مجرى اعتم واظهر فيكون تامة نحو اصبح زيد
اي دخل في وقت الصباح والثالث ان يكون
بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول في الاوقات
المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح
زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فعلى
معنيين احدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين اللذين هما
او كينونتهما بمعنى صار ولا يكونان تامتين ويظهر
من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته
هو امسى واضحى دون ظل وبات وكان ينبغي
ان يقول اصبح واختاها واخواته الا انه تساهل

في العبارة قوله وما في ما زال واخواته نافية
اعلم ان ما في اوليه ما من هذه الافعال بمعنى واحد
وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه وما في ما على
مادام نافية دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال
واخواته تجري مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم
يجز ما زال زيد الا مقيما لان كلمة الا انما يؤتى
بها في قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى
هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا زال
وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي وقد يحذف
في اللفظ للدلالة والمعنى مراد كما في قوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر واما ما في ما دام فتخالف لما في ما زال لانها

فيه

فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر
والمصدر بمعنى مدة الزمان كما في اتيتك خفوق
النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى
دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا كان
الواجب فيها ان يتم الكلام قبلها لانه ظرف لا بد له
مما يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم انك
تقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فتنفي
انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير ما زيد منطلق
الآن وهو فعل غير منصرف على المذهب الاصح بدليل
لحوق الضمائر وتاء التانيث الا انه لم يعمل ان
اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف الزم

في حيث الاسكان ليكون دليلا على جموده وكونه
غير متصرف نحو ليت ولو كان متصرفا فالنقل لا تحرك بها
او تحرك على الاصل كقضية ثم ان هذه الافعال يجوز
تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا
الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو ما
زال زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدمها شيء مما
في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب المتقدمين من
البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه
ومذهب عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما
وهو اختيار اكثر المتأخرين فلم يجيزوا منطلقا ليس
زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف

فلما لم

فلما لم يكن ان لا يعمل فيما تقدمه لانحطاط مرتبته عن
رتبة الافعال المتصرفة. النوع الثالث افعال المقاربة
اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمائر
وتاء التأنيث الساكنة وانما سلب التصرف فيه لانه
حيث ادخلت به لانه فيه معنى الطمع فاشبه بذلك
لعل ثم ان لها على نوعين احدهما ان يكون اسما
نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بانها فاعله وان
يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج
الا انهم الزموا ان مع الفعل لكونها للتقريب الفعل
المستقبل على سبيل الترجي والطمع ليكون ذلك ادل
على مقتضاها واوضح للغرض المقصود منه لان ان لا يكون

إلا للاستقبال وأنْ ثمّ أن يكون أنْ مع صلتها في موضع

الرفع نحو عسى أن يخرج زيد فيكون إذ ذاك بمنزلة قرب

الخروج زيد أي خروجه إلا أنّ المصدر لم يستعمل كما ذكرنا

أن مقصودهم أن لا يتجرّد اللفظ عن علم الاستقبال

ولم يحتج في هذا الوجه إلى خبر لافتقاره في الوجه الأول

لأنه لما ذكر أنْ أولا وجرى ذكر الخبر في صلته كعسى

أن يخرج زيد فلا يتبين بعده وجواز إسقاط أن

في الوجه الأول لشبه عسى بكاد كما في قوله

على الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج

قريب ولا يجوز في هذا الوجه لأن من شرط الفاعل

أن يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة وكما

على أن

على أنّ أنْ مع صلته في الوجه الأول في محل النصب

على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان

قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما

قوله يجيء النصب حملا على قولهم عسى الغوير أبؤسا

وكاد يرفع الاسم أيضا وخبره الفعل المضارع وكاد

أيضا من أفعال المقاربة وهو يرفع الاسم ونصب الفعل

المضارع بغير أنْ متأوّل باسم الفاعل نحو كاد زيد

يخرج أي خارجا إلا أنهم تركوا استعماله لأن كاد

موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل

بصيغته على الحال أعني المضارع ليكون أدلّ على مقتضاه

وقد استعمل الأصل المرفوض من قال خابت لا تقم

وما كدت آتيا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى
لان كاد لمبالغة تقريب الشيء من الحال الا ترى انك
اذا قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب
غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال
الا ترى انك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم
يكن هذا شديد القرب من الحال فلما كان الامر على
هذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى
وقد شبه بعض من قال قد كاد من طول البلى
ان يمصحا وفرق آخر بينهما وهو ان كاد لتقريب
الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى
لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى

والتكذيب في كاد وتم تجريا في عسى ولكون كاد
ادل على التقريب استعملته العرب لقرب الشبه
من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا
فانك لا تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد
اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما
حتى كان هذا ذاك قوله وكرب يستعمل استعمال
كاد اعلم ان ام الباب ههنا عسى وكاد وقد يجيء
كرب مجرى كاد فكرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ
وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها
نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمالها
كاد ايضا كاوشك زيد يجيء قوله والنوع الثالث

فعلا المدح والذم اجمع البصريون رحمهم الله على انّ نعم
وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي و
ذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بهما
والمسألة طويلة الذيل وحاصلها انهم لما ارادوا
المدح العام والذم العام واستمرارهما في نفس
الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتفاؤهما و
حصولهما في زمان دون زمان جعلوا نعم وبئس
دليلين على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي
لان الماضي ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع
يشترك فيه الحال والاستقبال وهما على شرف الزوال

والاستقبال

والاستقبال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار
واما الماضي فهو باق ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى
معنى الثبوت ادل فهما فعلان ماضيان ولابد لهما
من اسم مرفوع وهو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص
بالمدح والذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان
يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه
لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام
للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي
تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام للعهد
لجاز وقوع سائر المعارف هنا نحو نعم زيد انت او نعم

هو او هذا او ذلك لا يقوله احد وكذلك نعم غلام الرجل
زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا افاد
كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك ذلك
نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل الرجلين و
لا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام
الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك
تريد اثنين فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه
عليه اللام فاستغرق الجنس مجموعا وكذا الجمع في قولك
نعم الرجال اخوتك قالوا وانما آثروا ان يكون
فاعلها معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لانهما موضوعان
لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما لام الجنس

ايذانا بانه في الممدوح والمذموم بهما مشتمل على الجنس
من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل
فهو المسمى بالمخصوص بالمدح والذم وفي ارتفاعه
مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ مقدما خبره عليه كانه
قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة
من الفعل والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس
لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ عن اعادة
الضمير العائد اليه ونظير ذلك قولك اما القتال
لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ولا ضمير له
لان القتال في قوله فاما القتال مبتدأ ولا قتال لديكم
جملة واقعة خبرا له ولا ضمير له فيها الا ان اشتمال القتال

انتج لكونه مميزا بلا انه لنفي الجنس على انه مسند الفاعل
اليه والمذهب انما ان يكون خبر مبتدا محذوف فكانك اذا قلت
نعم الرجل كان قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو
زيد فهذا على كلامين والاول على كلام واحد قوله
ويضمر الفاعل انما يضمر فاعلها قبل الذكر سلوكا لطريق
المبالغة والتوكيد لان السامع اذا اورد عليه ما لا
يفهم فيه تحرك لطلبه ووجد في نفسه داعية الاستعداد
للتنبيه والبيان الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة
اخلائه فيه للتفهيم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ مما
ان يبتدى بالبيان وذلك نعم رجلا زيد والاصل نعم
الرجل رجلا زيد ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة

قوله

تدل عليه ورجلا نصب على التمييز كما في عشرون
رجلا والتمييز لا يكون الا نكرة فانما اختص هذا الاضمار
بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذي
الذم هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم
قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فعل
وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله حبب بالضم
فاسند الى اسم الاشارة وجعلا بعد التركيب يجري
نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المراة هند و
استوى فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم
سلكوا بها منهاج الامثال والامثال لا يتغير عن حالها
بل يلزم طريقة واحدة وقد اختلف فيها انه اي فعل

فذهب أكثرهم الى ان المغلّب عليها الاسمية لان الاسم
اقوى من الفعل ولما ركبت احدهما مع الآخر كان الغالب
هو الاقوى وذهب الاخرون الى ان المغلّب عليها الفعلية
لتقدمها وذهب آخرون الى انه لا تغلب عليها الاسمية
ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل زيد
فحبّ فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص
بالمدح وتقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسير الاسم
الاشارة الذي هو فيه الابهام نظير الضمير في نعم رجلا وكذلك
تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد لتفضيل اللفظ عن غير
المضمر وقد ذكروا ان في ارتفاع المخصوص هنا وجوها احدها
ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يتأتى على

قول

قول من يغلب عليها الاسمية ولكن ان يكون ذا مرفوعا
بحب ارتفاع الفاعل بالفعل وزيد بدل منه كأنه قيل حب
زيد والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل
لما قال حبذا من المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان
يكون زيد مبتدأ وحبذا خبرا مقدما عليه وقد وقع اسم
الاشارة عنه الضمير فمن جعله جملة ومن جعله اسما
مفردا فلا اشكال ومن جعله فعلا كان متضمنا الضمير
والخامس ان يرفع زيد بفعل عامله حبذا وهذا لا يكون الا
فيمن يغلب عليها الفعلية قوله وساء في تخيل اي
يلحق ساء بئس كما يلحق حبذا نعم لاتفاق معناهما في الذم وذلك
نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا

فنبأ فعل ماض جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما
في نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم
ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا مثل
القوم فلا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس
الفاعل والمخصوص لكن المخصوص كالمبين له والمبين
لا بد ان يكون مجانسا للمبين والنوع الرابع افعال
القلوب انما سميت هذه بافعال القلوب لانها
للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله
اذا كانت هذه الاربعة الاخيرة بمعنى معرفة الشيء
بصفته يريد بمعنى معرفة المبتدأ على كونه خبرا عنه بشيء
وذلك كعلمت اخاك كريما ورأيته جوادا ووجدت

زيدا

زيدا ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من
المبتدأ والخبر كان وان اذا قصد اعطاؤها على
الشك واليقين كقلت زيدا قائما او علمت الآ
ان هذه الافعال تنصب المبتدأ والخبر لفظا ومحلا فتنصب
كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدأ
مفعولا اولا والذي كان خبرا مفعولا ثانيا وتعتبر
صحة الكلام بان تسقط الفعل فان استقام ما بعده
مبتدأ وخبرا كان الكلام سديدا والا فلا وحكم ثاني
المفعولين حكم خبر المبتدأ ثم ان لهذه الافعال احكاما
حيث وجدت متى اخر لا يجوز عليها مفعولا
واحدا انا قطنت فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين

او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا
ربهم كانت من افعال القلوب واما اذا كانت من الظن
بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته
واما زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب
وقد يكون بمعنى القول من غير حجة ولا يقتضي الثاني
نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك
علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي المفعول
الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رايت قد يكون من رؤية
البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني
نحو رايته ووجدت الضالة فصل ومن خصايصها
امتناع الاقتصار على احد المفعولين انما يجوز الاقتصار

على احد

على احد المفعولين فيها لانها داخلة على المبتدا والخبر
وكما لا يستغني المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا
كذلك لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف
باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر
ما اعطيته واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته وانما
المفعول لان مقالك ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيا
منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم فلان
يعطي ويمنع فصل والغاؤها متوسطة ومتاخرة
اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى التي
لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الغاؤها البتة
وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من اعلام

العقلية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان
والثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك
عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت
منطلقا والثاني استويا لان واحدا من المقتضيين
تقدم والفعل واقع بينهما فهو متأخر من جهة ومتقدم
من جهة والثالثة التي يكون الالغاء فيها احسن
وذلك عند التأخير وذلك لان الفعل لا حظ له
في التقديم بوجه فضعف امره وحسن الغاؤه وانما
اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من
الافعال ذات المفعولين لان الالغاء فيها لا
يفسد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كان

بمنزلة

بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا اعطيت
درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي
لاحلت قولك والتعليق بالاستفهام واللام انما
علقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر
الكلام وكذا اللام فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا
قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق
كان الجملتان في موضع نصب لان العلم واقع عليهما
وقد عمل الابتداء فيها لفظا على اللفظ ولا يكون
التعليق في غير هذه الافعال لو قلت اعطيت لزيد
درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما
سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت

واقعة على الجزء الثاني من الحقيقة كانت معلقة من تلك
الجهة وهي غير معلقة لفظا فكانت معلقة من جهة غير معلقة
من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست
بذات بعل ولا مطلقة الباب الرابع في العوامل
المعنوية قوله الاول الابتداء وهو تعرية الاسم
من العوامل اللفظية للاسناد قد عرفت فيما تقدم
ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه
حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتدإ
والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التعري من
العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما قيد الاسناد
ايذانا بان الاسم لو عري عن العوامل ولم يسند اليه

شيئ

شيئ كقولك زيد عمرو بكر من غير خبر تخبر او تعداد او
تعداد لم يكن المبتدأ بل كان بمنزلة الاصوات التي
حقها ان ينعق بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق
الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يجعل هذا
المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل
لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا وجوها
بالاسناد عن حكم التعليق واكتسبا بها المعنى الموجب
للاعراب اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل
لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة
اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب
وقد عرفت فيما تقدم ان كلا منهما يقوم المعنى المقتضي

عاملٌ اذ العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى
الذي نحن بصدده بعد الثانية موجب ان يكون
عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتدا والخبر
يترافعان ووجه القولين مذكورة في الاصل قوله
وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب الثالث
ويجوز كون هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما
جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى
عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وما ذهب
اليه آخرون من انهما جميعا اعني المعنى والمبتدا
عاملان في الخبر قوله وحق الاول ان يكون
معرفة الاصل ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة

لان

لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك
وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل
الفائدة هذا هو القياس ثم انهم يبتدئون بالنكرة
المخصصة كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة
بشهادة تأويل الآية وهو هذا الجنس من العبيد
خير من ذلك الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدا
فيه بالنكرة وانما يصح لضرب من التأويل كما في
الاستفهام والنفي وما يجري مجراهما نحو ما احد
خير منك لان المنفي لعمومه التحق بالمعرفة وارجل
في الدار ام امرأة لانه متناول لاحدهما وعلى هذا في الدار

رجلا وقد حسن لانهم لا التباس فيه لان التباس
الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه قوله وقد يجيئان
معرفتين انما جاز تعريفهما عندما يكون المخاطب يعرفهما
شيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافيد له ذلك
النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف
ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد
هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك
حصول الفائدة بحسب وجدة استعمال الكلام وقولهم
الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر
ذلك تقربا وتعظيما والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف
ويجحد ذلك فتنزله منزلة من لا يعرفه

واعلم

واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على
المبتدا بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق
زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز بل لو ذهبت
تقول ذلك لخرج المنطلق مبتدا وزيد خبره لان
ان زيدا يدل على الشخص فهو متعين للاسناد اليه
فيكون مبتدا تقدم او تاخر والمنطلق يدل على الصفة
التي هي متعين للخبرية متقدما كان او متاخرا الا انا
لا نجعل المنطلق مبتدا الا على تاويل الشخص الذي ينطلق
ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل مسمى بهذا الاسم
فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتدا وخبرا فايهما
تقدم يكون هو المبتدا كما ذكرنا هذا مذهب الشيرازي

ودكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين
فانك اذا قلت زيد اخوك فمرادك ان تخبر من يعرفه
المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدا
وزيد خبره وان كان مقدما ثم الاختلاف انما هو في
موضع الالتباس اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحا
لان يكون مبتدا وخبرا واما في غير موضع الالتباس
فالتقديم جائز بالاتفاق كقوله بنونا بنو ابنائنا
وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فهنا لا التباس
لان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله
والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين

على ان

على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريه من العوامل
الناصبة والجازمة وقد ذهب الكسائي الى انه
يرتفع بما في صدره اي اوله من الزوائد الاربع وذهب
اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح
وقوع الاسم فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه
وقع موقعا يصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب
كان ايضا كلاما صحيحا وان شئت قلت هذا المعنى الذي
ذكرناه وانما وجب ان يجعل الرفع لان الفعل بقيامه
مقام الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم
فعمل اقوى الحركات وهو الرفع ثم من الواجب ان تعلم
انه ليس من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه بمعناه

او قريبا منه كما في زيد كتب بل يكفي جزؤه وقوعه موقع

جنس الاسم لان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه

ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب

او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل

مرة وموقع المبتدا اخرى وهو اسم الاسم لحقوق مما يدل

على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط انك

تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع

اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون

لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع هناك لوقوعه ابتداء والابتداء

من مظنة صحة وقوع الاسم لا بحال فعلى هذا وجب ان

لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم

ملتزم في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول ان الاصل

ان يقال كاد زيد قائما على ما سبقت اليه الاشارة

فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم

زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم قلنا هذا

مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق

الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فانى

يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح

اين وان كان قد دخله الجار لانه مبني غير مستحق

للاعراب **قوله** المعنى الثالث عامل الصفة اعلم

ان صاحب الكتاب قد يجعل العامل في الصفة هو العامل

في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيه معنويا فاذا

فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم
ورايت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة
لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى لا يعرف بالقلب
وليس للسان فيه حظ كما ان رفع المبتدا من حيث
الاسم وتعرّيه من العوامل اللفظية للاسناد
كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب محتجا بان
ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل
يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى انك
اذا حملت انا فيه ما كنت حاملا للاناء والماء
الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل
الى الصفة بواسطة الموصوف قوله ويرجح الاول
تم

بقولهم يا عمر الجواد استدل ابو علي لما اختاره
من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات
ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل
ويا عمر الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا
صحيحا ظاهرا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
لم يختلف حركاتهما بان كان احدهما اعرابيا والآخر
بنائيا وهذا معنى قوله وان الاثر لو كان فيهما واحدا
لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر الجواد فانه
يخالف المشهور الذي هو في الكف بن اماعة
وانه يستعدي بافضل منك يا عمر الجواد فقد سماه اولا
احتجاج للاخفش في النصب اذ لا يصح ان يقال جوان

العامل قد عمل في المحل المنادى النصب حيث كان
مبنيا وعمل في الصفة النصب لفظا حيث كان معربا
فيكون العامل فيهما واحدا كما ذهب ابن السراج

الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول

في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه
وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء
التنكير والتعريف طارئ عليه على ما قد سلف في بابه
ما لا يعرف والنكرة اسم مختص بواحد من جنسه يكون
شائعا في امته كقولك رجل وفرس وما اشبههما و
المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة المضمر
الاول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة
الى

الى المتكلم او المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا
او تقديرا ولا فرق بين جميع المعرفة والنكرة في انه لا يكون كل
واحد منهما نكرة كقولك زيد ضربته فيكون معرفة كزيد
لانه لا يكون في هذا الكلام الا زيد وكذا اذا قلت
جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول
كلامك الا انك لما ذكرته صار معرفة بعض التعريف
وصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقرر له
عند السامع معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان
ضميرا معرفة بما وانه زيدا في قولك زيد ضربته
من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا
واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانها بمنزلة

وضع اليد اذ التبيين انما يفهم بعد ما عرف واوفق انواع
المضمرات ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله
والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو وقالوا انه تعريف العلم
انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
وانما قيد بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا
قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا في
زيد وعمرو وانما قيده بقيد الخاص احترازا عما كثر من
الاعلام كقولكم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ العلم
يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم
كما يكون للافراد يكون للاجناس كاسامة وثعالة
وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس

اللام

وقال المبرد ان حرف التعريف همزة وحدها وانما زيدت
اللام بعد للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام

للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة
للوصل مجلوبة للابتداء بها الا انها لا تثبت في الدرج
وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل وانما
استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان
الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة
مع قطع النظر عن عوارضها او فردا من افرادها
ان كان الاول كان التعريف تلك الحقيقة ويسمى
تعريف الجنس وان كان الثاني كان التعريف ذلك
الفرد وهي المسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان
الحكم على الحقيقة قد يكون لشيء يمكن ارتباطه بجميع
افراده كقوله ان الانسان لفي خسر فيقال ان اللام

لاستغراق الجنس وقد يكون بشيء لا يمكن ذلك
فيه ولا يسمى الاستغراق كقوله تعالى وأخاف
أن يأكله الذئب فاللام ههنا للجنس دون العهد و
الاستغراق والنوع الرابع المبهم وهو شيئان قالوا
إن ما كان متضمنا للإشارة الى غير المتكلم والمخاطب
من دون شرط أن يكون سابقا في الذكر ثم أن المبهم
إما أن يكون بحيث يستغني عن قصة أو لا يكون و
فالأول أسماء الإشارة والثاني الموصولات وإنما سميت
المبهمات لأنها أشبهت الحروف في عدم استقلالها
وافتقارها الى الصفة أو الصلة ولأنها إذا أطلقت
لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات فإن

قلت

فإن قلت إن هذه الأسماء إذا كانت مبنية فكيف
قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال
الجر والنصب كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا اللذان
واللذين قلنا عن هذا جوابان أحدهما لا نسلم أن هذان
وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمين وإنما ذلك صيغة
موضوعة للتثنية كما أن هما لفظ موضوع للتثنية
هو وانقلاب الألف ياء في حال الجر والنصب ليس
للإعراب بل هي صيغة أخرى موضوعة للتثنية في حال
النصب والجر كما أنهم صاغوا الضمائر في الأحوال
الثلاث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك
ههنا ولا شك أن اختلاف الصيغة لا يكون إعرابا

ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا حذف الالف
من هذا اذ الالف في التثنية لا تحذف بل تنقلب
اما واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب
الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية تزيل عنه شبهه
الحرف وتخرجه الى الاسمية لاختصاصها با
الاسماء فيعود معربا وعلى هذا النون بدل عن الحركة
والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة
والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك الموصولات
نحو الذي والتي ومن والموصول ما لا يتم الا بصلة وعائد
اسما من جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد
وانما تعرفت بصلاتها ولهذا قيل ان اللام في الذي
زيادة

زيادة واصله لذي على وزن عمى وانما زيدت لتحسين
اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجل الذي فعل كذا لحكينا
اللفظ حتى كلا او لو قلت مررت بالرجل لذي
فعل كذا لم يحصل ذلك الانتظام ويدلك على زيادة
اللام هنا ان ما ومن بمنزلته وليس فيهما الف ولام
نحو جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي عرفته قوله
فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك
نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه
عمرو والذي في الدار او امامك خالد والذي ان
تكرمه يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة يجب ان تكون
من الجمل التي تقع صفات اعني انها من الجمل التي تحتمل الصدق

عليها التصديق والتكذيب فلا يقع وقت الامر والنهي
والاستفهام والتمني وانشائها صلة فلا يقال الذي
اضرب زيدا عمرو اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان المعنى
الذي كان يكون اذا قلت الذي ضربته وكذلك
لو قلت جاءني الذي اتضربه لان الاستفهام ليس
بشيء معلوم فيكون تبيينا للمبهم كما كان الخبر وعلى
هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه واكرم به لم يجز
لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان يتعجب
مما يستبهم عليه سببه فان اثبت بالقول ونحوه
الاشياء جاز لانه تصير اخبارا كالذي اقول فيه
اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن المختار اظهاره

ثم انه

ثم انه لابد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع
الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا
اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزل منزلة اسم
واحد فلا بد من شيء يفصل بينهما ويجوز حذف العائد
للعلم به وهذا فصيح في كلامهم فاما هذا الذي بعث
الله رسولا ونحو ذلك وقد جاء في التنزيل
هذا الجنس الا وحذف العائد قراءة فيه الا في موضعان
احدهما قوله تعالى والذي يتخبطه الشيطان من المس
والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا
ان الذي وقع وصلة الى وصف المعارف بالجمل
لان الجمل لا يكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف

المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة ولما كان
كذلك وقد مست الحاجة الى ان وصفوا المعارف
بالجمل توصلوا الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف
بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت
برجل فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس
ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة
للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة زيد لمن يعلم
ان انسانا قدم من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فاعلمته
بانه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت هذا
الذي قدم من الحضرة اخطأت ثم ان الفرق بينه وبين
بانه ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان وصفين

والفرق

والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم
قوله والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة
اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلام زيد
او غلام الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته
وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت
الى معرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسب من المضاف
اليه التعريف الا اسماء توغلت في الابهام نحو غير
فانها نكرات وان اضيفت الى المعارف فانها غير ومثل
وشبه وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم الصنف الثاني
في التذكير والتانيث قوله المذكر ما ليس فيه
تاء التانيث وهي الموقوف عليها هاء اعز زيد

عن التاء في بنت واخت لانها بدل عن الواو وليست

للتأنيث الا ان ابدالها جعل مختصا بحال التأنيث

والوقف على بنت واخت بالتاء كوقت واخت

وبعضهم يقف على تاء التأنيث ايضا بالتاء ولا

يقلبها هاء نحو طلحت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء

كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء في

الوقف كما تجيء للتأنيث تجيء لغير التأنيث كمجيئها

للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنه ضرب وضربة

وكمجيئها للمبالغة في نحو علامة ونسابة وللتأكيد في نحو

جمع الحجارة وللدلالة على النسب والتعريب كمهالبة

وموازجة وغير ذلك مما يطول تفصيله وتبيينها

بالتأنيث

بالتأنيث كونها فرعا على الاصول فرعية التأنيث

للتذكير قوله ولا الف الا الف تجيء للتأنيث

مقصورة او ممدودة كحبلى وحمراء والابنية التي

يكون فيها الالف المقصورة قد يكون فعلى كفعلى

بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين

وفعلى بضم الفاء وفتح العين وقد يكون غير ذلك كفعلى

وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان الفها

قد يكون للتأنيث كسلمى وذكرى وقد يكون

للالحاق كارطى وذفرى وعلامة كونها للالحاق

امتناع الصرف من الحاق التاء ونحو ذفرى غير منصرف

في الاستعمال واما ابنية الممدودة فكثيرة ايضا

عنه باسامة قوله وهو على ضربين لان التأنيث
الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة والناقة
وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع و
الاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي
لاصالته اقوى من غيره فاوجبوا معه الحاق العلامة
بالفعل المسند اليه لو جاورت نحو قامت هند الا في
ضرورة الشعر والمؤنث غير الحقيقي قد جاز طلع الشمس
جوازا مستحسنا وان كان الاحسن طلعت فان وقع
بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة
نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد
عن الفعل ولم يليه لم يبق له تلك القوة فيستدعي

الحاق

الحاق العلامة لافادة واستحسن ذلك في غير الحقيقي
نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة
لانه اذا كان جايزا بغير الفصل حسن من غير قبح مع
الفصل يحسن ثم ان تأنيث البهايم وان كان
حقيقيا الا انه دون تأنيث الادميات لان البهايم
لا تعتبر اعيانها بل تعتبر صورة مجردة ولا يقصد
تأنيثها وتذكيرها فلذلك القصد فاشبه التأنيث
الغير الحقيقي فاجيز سار الناقة وان لم يجز جاء الفتاة
قوله والمؤنث على ثلاثة اضرب التأنيث غير الحقيقي
قد يكون فيه علامة التأنيث لفظا كالظلمة والبشرى
والصحراء وقد لا يكون ثم انه ان كان واحدا لفظا

فقد زيد التاء في ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة

وانما قدر التاء دون غيرها من علامات التانيث

لكثرتها ولانها ام العلامات ولهذا ليس مؤنثا سماعيا

لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم ان الاسم

المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فالتاء تظهر في تصغيره

بالاسناد الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير

نحو شميسة اذ التاء تظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا

اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الحرف اصلا او لم

يكن نحو عقرب وعناق فالتاء لا يظهر الا بالاسناد

نحو لدغتني عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لان الحرف

الرابع بمنزلة تاء التانيث على ما قد سلف في باب التصغير

فقد

وقد شذ قديمة ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي

وعكسه نحو حريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون

بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع

على التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير

والثاني ان الجمع المكسر فرع على جمع الصحيح فالجمع فيه [illegible]

ولما كانت تانيثه لاجل الجمعية كان تانيثا غير

حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركها نحو فعل الرجال

وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع

المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله تعالى

وقال نسوة قال الزمخشري النسوة اسم مفرد لجمع المرأة

وتانيثه غير حقيقي كتانيث اللمة وهي اسم لجماعة

النساء وقيل وانما قال الله تعالى وقال نسوة على انها دليل تحقيق
من النساء وقيل لجماعة على معنى الجمع وتانيث الجماعة ليس
بحقيقي وانما لم يجمع المذكر بالواو والنون مؤنثا لانه لم يبق فيه
التانيث الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت
ولانه مخصوص بالمذكور ولم يتغير صيغته بما علم بل
الحق باخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه
قد استؤنفت له صيغة اخرى قوله هذا اذا كان
الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث
الغير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم
نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميرها فلا يسوغ
الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فهنا ان لم تلحقها

العلامة

العلامة لم يتوقف اسناده الى ضميرها او الى اسم اخر يجيء
بعده نحو طلع شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس
طلع لامتناع قولك الشمس طلع ووجه الامتناع هناك
ان الضمير المفرد حكاية حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه
وتثنيته وجمعه من حيث كان للمخبر عنه فاذا كان
حكمه هناك هكذا وهذا واقع موقعه يتبعه في ذلك
وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة
نحو الرجال جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسند
الى ضمير المكسر وكذا ان اسند الى ضميره البا
نحو الرجال جاؤوا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان
والعرب يقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن

١

وهكذا يجب حلّون وخمس عشرة حليت وماذاك بغير

لا ريب فصل والناس والانام والنفر والرهط

مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع لانسان من لفظه

لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري

خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا

عن الهمزة المحذوفة والالف واللام لا يجتمعا معا في قول الشاعر

ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا وقال غيره الالف واللام

فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك البيت

معناه الآية ان يكون كلفظة ثم الناس اسم مذكر لانه ليس

بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك

الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما

٧

اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا

لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع

للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الاستعمال

او زد فيها الفصل الا ان تأنيثه ليس بمعنى للجمع بل التأنيث

معتد فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط

والنفر مثله قال الجوهري والقوم للرجال دون

النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري

وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء

وقال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء

وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع قال والقوم

يذكر ويؤنث لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها

اذا كان للآدميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث و

ان صغرت لم تدخل فيه الهاء وانما يلحق تاء التانيث

فعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم

والابل لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري

وما ذكره المص يخالفه حيث فرق بين القوم

وبين الغنم والجوهري لم يفرق فصل ونحو النخل

التمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث

اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء الجنس ثم فصلوا

بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وشجر ونحوها

فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير

فالحكم للفظ لان اللفظ وان كان معنى الجمع الا انه

وام

واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث

فلان المعنى معناه معنى الجمع مع ان له واحدا فاشبه

سائر الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات

وهذا الباب لا يكون له مذكر من لفظ لالتباس

الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاة مثلا واردت

الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء ايضا

قال يونس اذا ارادوا ذلك قالوا هذا شاة ذكر

وهذه حمامة ذكر وتانيث العدد من الثلثة

الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء فانك

تلحق التانيث والمذكر في الثلثة الى العشرة

نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا قد

لان الرجال جمع

في الاعتبار على العشرة نظراً الى الافراد وقوة الثلث
التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار
العشرة وكان اجمع العاقد الفوق وشنيع عن زيادة
تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم
حذف التاء هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد
والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس
فقال المذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة و
اثنتان واما فوق العشرة فاحد عشر
الى تسعة عشر يؤنث الاسم الاول دون الثاني
لان الاسمين اعني العشرة وما يضف اليها
قائمين لامنزلة اسم واحد كره اثباة علامتي التانيث

فيهما

فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر
رجلا واحدى عشرة امراة يؤنث احدى لم يسقط
التاء التي سقوطها علامة التانيث من العشرة
لئلا يجتمع علامتا التانيث اعني اثبات الالف
في احدى وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر
تسقط التاء من عشرة كيلا يجتمع علامتا تذكير
في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا وفي اثنا عشر
امراة واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث
عشرة امراة وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء
في الاسم الاول في المذكر وتسقطها عن الاسم الثاني
وفي المؤنث بالعكس تبع العشرة تسكينها

اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واما ما لحق باخره الواو
والنون نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث
فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امرأة قوله
والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة
الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد
المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم
المثنى نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت
باثني عشر وذلك لانهم جعلوا الآخر شطريه اعني عشرة
بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل انه
لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون
فلا تقول اثناك كذلك لا يجوز اثنا عشرك كما

تقول

تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن
الاسم مركبا فلا يكون مبنيا قوله الفصل الثاني
في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب
الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة قوله اما النعت فهو
تخصيص بالمعرفة وتكثير بالنكرة وفائدة التوكيد
والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان في كلامهم
المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي نزل فيه
زيد وقوله تعالى فنادته الملائكة فان ذلك
جائز اذ لم يناديه الا جبرائيل فاذا قلت مررت
بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت بزيد
وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم لازالة التجوز الذي

في قوله تعالى فنادته الملائكة وانه يختص بالمعرفة
نحو جاءني زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني
رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا
ان النكرة شائعة غير ثابتة لها عين كالمعرفة
فلا يفتقر الى تأكيد لان تأكيد ما لا يعرف لا فائدة
فيه والثاني ان التأكيد يدل على التخصيص والتعيين
والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع
والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو
قمت ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان
يقام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح الذي وضع
التأكيد لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا

قد صرت

قد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين
ثم ان التأكيد يجيء في الكلام على وجهين بتكرير صريح
نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرير
مطلقا فانه جار في كل شيء من الاسم والفعل
والحرف والجملة والمفرد وبتكرير غير صريح نحو جاءني
زيد نفسه وهو الذي عبر عنه المصنف بغير التكرير
فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظا
ثم ان لفظ النفس ومثله العين يؤكد به الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل
اليهما اسنادا اسما نحو جاءني نفسه وعينه
وكلا لا يؤكد به الا المثنى كما سبق في صدر الكتاب

انه شئ المعنى وكلٌّ لا يؤكد به الا ذو اجزاء او شئ ذو اجزاء
مقصودة نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند
اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون فلا يسند
اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو اتباع
له لا يجيء الا على اثره فلو قلت جاءني القوم اكتعون
لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد غير المعجمة
وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف
وعن ابن كيسان يبدأ بايتهن شئت من
هذه الثلثة بعدها اي بعد اجمعين وعن بعضهم
جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما جمع
بين كل واجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم

اجمعون

اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة
بالجنس فانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد لانه
لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري
اسجدوا في وقت واحد او في اوقات مختلفة
فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم
سجدوا عن آخرهم في وهلة واحدة هكذا ذكره
ابو العباس قوله الصفة وهي الاسم الدال
على بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة
هي ما تذكر بعد الشيء من الدال على بعض احوال
ذاته تخصيصا له في النكرات نحو جاءني رجل عالم
وتوضيحا له في المعارف نحو جاءني الرجل العالم

وقيل اي التفرقة بين المشتركين في الاسم كمررت
برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين الشخصين مشتركين
في اسم رجل وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف
الجارية على القديم سبحانه وتعالى ولما يضاد
ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم
امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون
بحال الموصوف او بحال شيء هو من سببه فالاول
نحو مررت برجل عاقل واما الثاني نحو مررت برجل
كثير عدوه فالكثير ليس بحال الرجل وانما هو
حال العدو وهو من سببه والمراد بالسبب
ان يتصل به ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم

ان الشيء

ان الشيء يوصف بجميع اشياء الاول ما كان
فعلا للموصوف او لشيء من سببه وذلك كمررت
برجل قائم وامراة قاعدة فان مثل هذا فعل
يزول ويحدث وفي الوصف هنا ضمير عائد
الى الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه فرفع
الاب باسم الفاعل وهو الصفة للذي قبله لان
الفاعل من سببه وفعلا هو من سببه فجملته
فعل بعضه عليه فلو قلت مررت برجل قائم غلام
لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون
صفة له والثاني ما كان حلية من الموصوف
او من شيء من سببه كرجل طويل او طويل ابوه

والثالث ما كان صفة غريزة كالفهم والكرم و
العقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو
ان الصفات قد تكون علاجا وقد تكون حلية
فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية فعلى
ضربين احدهما ما يدرك بالعيان كالطول والقصر
والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعيان فيه
نصيب بل كان يدرك بالتجربة والنظر المتعلق
بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا
هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه
والرابع النسب كهاشمي وبصري والاسم

المحض

المحض اذا نسب اليه صار وصفا تقول هاشم
او بصرة فلا يصح الوصف به فاذا نسبت فقلت
هاشمي فانخرط في سلك الصفات فتقول مررت
برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول رجل بصري
علامة فترفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب
جرى مجرى سائر الصفات في الحاق علامة
التأنيث والتثنية والجمع وتنزل منزلة حسن
وشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس
ما وصف باسماء الاجناس بتوصل ذو نحو مررت
برجل ذي مال فانهم اذا حاولوا ان يصفوا
بالاجناس لم يتأت لهم ان يقولوا رجل مال

وامرأة سوار فاجتلبوا هذه الكلمة فتوصلوا
بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو
مال وامرأة ذات سوار فصح لهم المعنى واللفظ
وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا
ان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك تقول رأيت
زيدا صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان
يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف
الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء
تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان
لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له
وكذا امرأة ذات سوار لان القصد الجنس

فهي

فهي تتصف بحلية كانه قيل امرأة متحلية او
متزينة واما الذوات باعيانها فلا يتصورن ان
يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة
للشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف
بالملابسة كما يوجب السوار فلهذا لم يجز اضافة
ذو الى زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف
باللام نحو مررت بزيد ذي المال لانه كان
نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته
اليه مع كونه معرفة لان التعريف ليس باول
احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر
والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم حالة الافراد

والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما قد سلف
في صدر الكتاب واما في المؤنث فان تلحق التاء
ويكون الاعراب فيه نحو مررت بامراة ذات
مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة ذوات مال و
مررت بذوات مال ورايت ذوات مال بالكسر
حال النصب والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع
فكمسلمان ومسلمون قوله وكل صفة تتبع موصوفها
اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه
في جميع الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب
والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت
هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان

ما

ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث والافراد
والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا
ومؤنثا في حالة واحدة وهكذا حكم التنكير والتعريف
لان الشيء لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا لا
يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان
تقول جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا
كان يدل على واحد مخصوص وظريف على شايع
والعموم لم يكن احدهما موافقا لصاحبه وكان
منزلة الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي وكذلك
حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف
وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعا فتوافقه

لا فائدة في الاعراب نحو اذا كانت الصفة فعلا
للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه
في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها
فلك ان تقول مررت برجل حسنة جاريته
وبامرأة قائم غلامها وبرجلين ذاهب
غلامهما وبرجال قائم اخوتهم وذلك لان الصفة
التي فعل لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان
لا تطابقه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا
اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوها
او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا نفسها
الا ان هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها

الى الموصوف

الى الموصوف تنزل منزلة صفة كانت من فعل الموصوف
اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه
فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب
فيكون الصفة فعلا له اعني كريم الاب بدليل
احتماله ضميره وتأنيثها في امرأة كريمة الاب
يدل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل سبب
الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب
ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير و
الاعراب لما ذكرنا   والبدل على اربعة اوجه
المقصود من البدل التبيين والايضاح ورفع
الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول

كالبساط بلا كرة وهو في حكم تكرير العامل فاذا
قلت مررت بقومك ثلثيهم كان ثلثيهم
مجرورا بحرف جر آخر حتى كأنك قلت مررت
بقومك بثلثيهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى
للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله تعالى
لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة
وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل
يترك اليه المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك
بعضه على بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك
فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول
قال جار الله في العلامة وقولهم انه في حكم تنحية

الاول

ايذانا منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد
والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا
اهدار الاول ولا اطراحه الا تراك تقول زيد
رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر
الاول لم يسد كلامك يعني لا يجوز ان تقول
زيد رايت رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر
الى المبتدأ ثم ان البدل يجيء على اربعة اضرب
احدها بدل الكل من الكل كو رايت زيدا اخاك
اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني
بدل البعض من الكل كو ضربت زيدا راسه

او المراد ش بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع الى
المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد
ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به واشتماله
عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل
الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اردت ان
تقول بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته
بان اتبعته المقصود ولا يتاتى الا في بديه الكلام
والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل
حمار فهذه انواع البدل الاربعة ووجه الحصر فيما ذكره
بعض المتاخرين وهو ان البدل لا يخلو من ان
يكون عين المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكونا
بعضه

بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون تعلق بالبدل
منه او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل والثاني بدل
البعض من الكل والثالث بدل الاشتمال والرابع
بدل الغلط وهذا يتوجه اعتراض من يقول الا انها
قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت
الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال ثم ان البدل
لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس
من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا
لم يشترط ان يطابق البدل منه تعريفا وتنكيرا
كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين
شئت من الاخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم

صراط الله الذي وقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة

الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان يكون

موصوفة لتخصيص ولفظ نسبيا وايضاحا

وعطف البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف

البيان اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف

عن المراد ككشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد

فيعلم المخاطب انك تريد من جملة من يكنى ابا عبد الله

الرجل الذي يعرف بزيد او تقول جاءني زيد

ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشهر اذ يعلم المخاطب

انك تريد من بين من يسمى بزيد هو الذي يكنى ابا عبد الله

والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة

غالبا

غالبا من معنى موجود في الموصوف وانه لا يكون

مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود

لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افردت

على شيء من الموصوف في قولك جاءني رجل طويل

ولم يعلم جزئيه عليه لم يدل عليه وانما يدل

على شيء ما من صفة الطول على الجملة وان العطف

والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لافادة

خصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع

اعرف من الآخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان

اجريا مجرى واحد لافادة خصوص والفرق بينه

وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام دونه

الاول كالساقط لذكره وليس كذلك عطف
البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول وورود
الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير
العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قول
المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير
ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان من البكري و
يمتنع ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه
في التقدير نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب
زيد وقد ذكر ذلك في باب الاضافة
والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو
للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من

والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو وهي للجمع المطلق نحو جاءني زيد وعمرو والفاء وهي للترتيب مع التعقيب نحو جاءني زيد فعمرو وثم للترتيب مع التراخي نحو اكرمت زيدا ثم عمرا

حروف

من حروف العطف تشترك في جمع المعطوف
والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها بعد
اشتراكها في هذا المعنى تفترق فالواو للجمع
المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها
على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تفيد
مع الاشتراك معنى آخر فتكون هي اصلا والدلائل
على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب
كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما
يحكى عن الشافعي رحمه الله من ان الواو تفيد الترتيب
فهو افتراء عليه فانه ارفع شأنا واعلى كعبا في علم
العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم

فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه
من غير مهلة وتراخ وثم توجبه مع التراخي ومن
ثمه لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر
وجاز ثم عمرا بعد شهر وقوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا وقوله تعالى واني
لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى متأول
بانه لما اهلكناها حكم بان البأس قد جاءها وبثبات
الاهتداء ودوامه واما حتى فهي موضوعة لانتهاء
الغاية وقد ذكر في حروف الجر واذا لم يذكره المص
هنا واو لاحد الشيئين او الاشياء واو
تجيء على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا

او

او عمرا واردت انك تخبر بضربك زيدا او عمرا لكنك
شككت وجوزت ان تكون ضربت عمرا واتيت
باو واردت انك ضربت واحدا منهما وقد
يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو و
فيدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما
والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فالمامور
يضرب احدهما لا بعينه ولم يجز ان يضربهما
عليه في ذلك شك وانما هو مخير اذ لم يكن
هناك شيء موجود يشك فيه كما يكون في الخبر
والثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن
سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو

جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما
بخلاف التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام
على احدهما واما بمنزلة او في هذا المقام نحو جاءني اما
زيد واما عمرو واضرب اما زيدا واما عمرا واو نحو جالس
اما الحسن او ابن سيرين والجمهور على انها ايضا
من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها
منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف
عليها واقتفاه المص حيث لم يذكرها وجعل حروف
العطف تسعة وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام
تجيء على ضربين احدهما ان يكون متصلة ولا يكون
ذلك الا بعد الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى

ايهما

ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا والثاني
انها اذا وقعت بين مفردين فهي متصلة واذا كانت
منفصلة صح ان يقال ايهما والاتصال ان يكون
معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا
جميعا بمعنى اي والفصل بينها وبين او انك مع ام
تعلم وجود احدهما عنده فتطلب بالتعيين ومع او لا
تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام
بذكر احدهما نحو زيد ان كان عنده زيد او عمرو
ان كان عنده عمرو والجواب مع او لا او
نعم والثاني ان يكون منقطعة وتقع في الاستفهام
والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك

تشترك في امر المعطوف بها بتغاير المعطوف
عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد
لا عمرو وقد دل على ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو
ولا تجيء الا بعد الاثبات لا تقول ما جاء زيد لا عمرو
واما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء
بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا بل عمرا
كنت قاصدا للاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك
غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو وقالوا
بل نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول
وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه
وقد تقع بعد النفي كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد

بل عمرو

عمرو وكأنك لما استفهمت عن زيد عنده ثم بدا لك
عن هذا السؤال فاضربت عنه واستأنفت سؤالا
آخر فكأنك قلت ام عندك عمرو والمعنى بل أعندك عمرو وام
المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة
الخبر فرقا بينها وبين المتصلة واما الخبر فكقولك
انها لابل ام شاة كأنك رأيت شبحا من بعيد
فظننته ابلا فأخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك
ثم اعترضك شك فجوزت له ان يكون شاة
آخر فاضربت عن الاخبار آخذا في السؤال
عن كونه شاة فكأنك قلت ام شاة اي بل اهي شاة
قوله ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن

تمت

فاذا قلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي
لم يجئ عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا
على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد
بل ما جاءني عمرو كانك قصدت ان تثبت نفي المجيء
لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون
المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء
ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك
مع الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا
واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما
جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها
بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول

ضربت

ضربت زيدا لكن عمروا فهذا في عطف المفرد على المفرد
واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جواز
الاستدراك والاضراب مذكورة المتن قوله

الفصل الرابع

في الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام مداره
على ثلثة معان انما جعل الرفع علما للفاعلية
والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة
لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغن
عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص
بالرفع الذي هو اقوى لانه من الثقيل ويحتاج
في النطق الى تحريك عضوين فاختص المفعول الذي
هو اضعف بالنصب الذي هو اخف واضعف

لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو بينهما
لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر
الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه
من وسط الحلق سلوكا لطريق التوافق والتشاكل
او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا
ليس الا وكون المفعول واحدا فصاعدا الى الخمسة
فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف انهاجا
ليحصل التوازي والتعادل والملحق بالفاعل
حجة جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدا
فرع عليه خلافا لابن فضال لما روي عن
بعض العرب انه قال الفاعل رفع وما اشبه المفعول
نصب

نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض واجرى
مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاشتغال
لا تقدم فيكون الجملة الفعلية متقدمة على الاسمية
فيكون الفاعل مقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل
ابدا نوع الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا
الى شيء واحد وهو الفعل والمبتدا ابدا نوع الغالب
ثالث ثلثة لافتقاره الى الخبر والى العامل فيه
اليه ولا شك في تقدم الاثنين على الثلثة وقد
ذكرنا فيما سبق مشابهة هذه الملحقات
بالفاعل فلا نعيدها والمفعول اخص انما هو
المصدر سمي مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق

الا ترى انك اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت
او جدت ضربا او احدثته فيكون مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق
وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل
وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب
بالمفعول لمجيئه فضلة في الكلام مثله وللحال
شبه خاص بالظرف لكونها مفعولا فيها والمستثنى
بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف
والجر الاصلي للمضاف اليه بالاضافة المعنوية
انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصيل

لان

لان المجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى
كفى الله ولا تلقوا ايديكم على احد التأويلين وكذلك
المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه فاعل او
مفعول على ما سبق واعراب الفعل غير حقيقي
كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية فقد ذكرنا
فيما سبق ان حق الاعراب للاسم في اصله لان
وضع الاعراب على ان يميز بين المعاني المختلفة وهي
تتوارد على الاسم دون الفعل والحرف
اذ الافعال والحروف تدل صيغها على معانيها فوجب
ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه
غير اصيل وانما هو بسبب المضارعة التي سبق

ذكرها في صدر الكتاب وهو تقسيم الاعراب
صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لايكون
اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل
فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا انه كناية
عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضمير المرفوع وكذا اذا
قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه
كناية عن اسم منصوب ولما كانت هذه الاسماء
نائبة مناب الاسماء الظاهرة وقعت الحاجة
فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن
منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت
بناءها صيغ لكل واحد من هذه الاحوال صيغة
ليكون

ليكون ذلك امارة وتحصل لهم الغرض المقصود من تمييز
بعض هذه الاحوال عن بعض فكان اختلاف الصيغة فيها دالا
على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انه لما لم
يوجد فيها اختلاف الآخر باختلاف العوامل لم يكن
اعرابا صريحا فقيل انه اعراب غير صريح وهي
على ضربين منفصل وهو ما لانفكاكه عن اتصاله بشيء
فان قلت كيف عرف المنفصل بالانفصال وهل
هو الا تعريف الشيء بنفسه قلنا عرف المنفصل
المصطلح عليه بالانفصال اللغوي وهذا
غير ذلك فلا يلزم ما ذكرتم ثم ان الضمير المتصل اما ان
يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع

فقد يكون بارزا وهو ما له لفظ نحو ضربت وضربا
وضربوا او مستكنا وهو ما ينوي فيه نحو زيد ضرب
اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما
اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال
وهي افعل ونفعل وتفعل وتفعل اذا كان للخطاب
المذكر دون الغائب للمؤنث فهذه الافعال
ابدا مستورة الا ما استكن فيهن من انا ونحن
وانت او غير لازم وهو ما اسند الفعل اليه تارة
والى غيره اخرى كالمنوي في فعل الواحد الغائب
نحو زيد فعل وهند فعلت فانه قد يسند اليه
مستكن ليس الا المظهر والبارز من الضمائر

نحو ز

نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ونحو المستكن
في الصفات نحو زيد ضارب لانك تستغني
الا المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز
اذا جرت على غير ما هي له نحو هند زيد ضاربته هي
فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند
فابرزت ضميرها وذلك لان حكم الصفات بخلاف
الفعل نحو هند زيد ضربته لانحطاط رتبة الصفات
عن رتبة الافعال واما الضمير المنصوب والمجرور فلا
يكونان الا بارزين لان الاستتار من خواص
المرفوع لانه يتصل اذا الفعل ودل عليه لكونه
كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما

لا يفترق بل يجيء فإن المجيء بفضله يتم الكلام بدونها
وإنما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في استقلاله
والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل
كذا ومنصوبا نحو إياك أكرمت ولا مجرور له
البتة إذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار خلاف
المرفوع والمنصوب الآخرين فإنه يجوز في كل واحد
منهما أن ينفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب
إلا زيد وما ضربت إلا زيدا وأن يقدر به
الكلام نحو زيد فعل وزيدا أكرمت بخلاف المجرور
وألفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة
وأربعون لفظا أنا موضوع للمتكلم كما أن نحن

للمتكلم

مع المتكلم والوقف عليه بالألف تارة وبالهاء
أخرى نحو أنه وقد ألحق الألف حال الدرج إجراء
للوصل مجرى الوقف نحو قوله أنا سيف العشيرة
فاعرفوني وأما نحن فهو جمع أنا على غير لفظ الواحد
كما قالوا المرأة والنساء والخلفة والمخاض
وكذا قيل للتثنية نحن وإنما لم يثن ولم يجمع
على لفظه لأن المتكلم لا ينضم إليه متكلم آخر
وإنما ينضم إليه الغائب أو المخاطب الآخر
لأنك إذا فعلت في قولك نحن فعلنا قلت
أنا وزيد فعلنا أو أنت وأنا فعلنا ولا يمكن
أن يقول أنا وأنا فعلنا فلهذا اتسع فيه

للتثنية لفظ يدل على الاثنين فالتوفيقية و بني
على الضم لانه بني على متغيلين حقيقين
وشبه فعل و فعل و اما انت فهو ضمير الخطاب
والاسم انا فقط منهم ان والتاء للخطاب
ولا محل لها من الاعراب بخلاف تاء ضربت
وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان و
قالوا انتَ انتِ ولم يقولوا انتُ بالضم
لانهم وضعوا انا لاول مراتب الحاضر وهو
المتكلم وحركوا فيه النون اظهارا لجوهرها
اولو سكنت لكانت في الخيشوم غنة واذا
حركت واخروا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء

للخطاب

للخطاب فقالوا انتَ ولو فعلوا اشتبه بتاء ضربتُ
لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بين الفساد وانما
اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما
لجانب المذكر على جانب المؤنث في الفتح حيث الكسرة
لخفتها ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغائب
هما وهم وكان القياس انتا انتوا لان علامة التثنية
الالف وعلامة الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس
لانهم لو قالوا انتا لالتبس في الوقف بقول انا كما
قال الشاعر ... الا انه حكي انتا ولانهم لو قالوا انتوا
استثقل عليهم ان يقولوا هو هو وكان يقتضي
الاجتماع للمتكلمين في اخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما

كانوا أبدلوا من الواو ... لأن الميم ...

الواو وهي أحد ... على الحركة التي ... الميم في جميع الباب

وقالوا في الجمع أنتم والأصل أنتموا بدليل من جعله بالضمير

والاختيار ... مثل أكرمكموها ... ونحوه

وإنما حذف الواو تخفيفاً ... إلا الباس ...

الف التثنية لا التباس التثنية بالجمع ولم تحذف لأن ...

من التثنية فالتخفيف به أولى وإنما ضم ما قبل الميم

في ... وأسماء المذكر والمؤنث لأن الميم ...

فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها ... إتباعاً

ولأنهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية ... في الظاهر

فلم يكن بد ... فجعلوا هناك حركة ما قبل الميم

من جنسها

من جنسها الخلاف واشتركوا بين المذكر والمؤنث

في التثنية ولم يشتركوا في الجمع جرياً على منوال الظاهر

وقالوا في الجمع المؤنث ... ولم ... أعربت

بالألف والتاء ... الألف ... الأصل

في الظاهر والضمير ... النون ... الجمع ...

ولم ... لأن الأصل ...

الميم ... وأما المنفصل المنصوب فهو إيا ...

جوز ... ما يتصل ... من الكاف ونحوها لواحق

للدلالة على أحوال المرجع إليه ولا محل لهذه اللواحق

من الإعراب وهي ... وعند الخليل

إيا ... بالإضافة ... إلا ...

امره بالاضافة واستدل بما حكاه عن العرب

اذا بلغ الرجل ستين فاياه وايا الشواب

حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر واما الضماير

المتصلة فما كان للمرفوع منها هو التاء في ضربت

وهي مضموم للمتكلم ومفتوح للمخاطب المذكر ومكسور للمخاطبة

المونث وقد اسند الى المتكلم باقوى الحركات

وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المونث

لما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربتُ وضربنا لانهم

قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انا ونحن

وانت جار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغائب

الواحد لا يكون الا ساكنا نحو زيد ضرب اي هو

وهذا

وهذا ضرب اي هو ولم يبرز لان الفعل في الغايب

واما في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربنا

وضربتا ولم يبرز في اليم فرقا بين المستكن و

البارز اذ قولك ضربا تثنية للمستكن في زيد

ضرب وضربتا للبارز في ضربت ولم يستووا

بين المذكر والمونث اذا امكنهم الفرق ههنا بالحاق

الى نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك لانه قد جاءت

ههنا الكاف اي التاء للخطاب فزيادتها مرة ثانية تفضي

الى اجتماع التائين وهو مستثقل جدا وقالوا

في الجمع ضربن بنون واحدة بخلاف ضربتن لان احدى

النونين ههنا كالبدل من الميم في الواحد والميم

عنها فتسئل منها وهذا الحكم الضمائر اللاحقة بالماضي
واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغائب المستكن
في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب
وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع
نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتميز
هذه الاحوال بالزوايد التي اعتقبت في صدره
وتقول في الغائبين والغائبتين يضربان ونظيره
كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان
منونا عوضوا عن حركته الاعرابية النون وتقول
في الغائبتين تضربان ولم يلحقوا اخره التاء لان
في اوله تغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي

ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان
وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق
بين البارز والمستكن وتقول في مؤنث المخاطبة
تضربين فيلحقوا الياء باخره علما للضمير المؤنث
لان التاء في اوله علامة للخطاب فتمنع من زيادة
تاء اخرى فجاءوا بالياء لانها علم للمؤنث ايضا
في هذي وتقول في تثنية تضربان ولم يفرق بينها
وبين المذكر لا يفرق في الماضي ضرورة وتقول
في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغائبة في
المتكلم لا يبرز الضمير لان حرف المضارعة في اوله
تغني عن ابرازه وتومن الالتباس وحكم الامر

حكم المخاطب المضارع الا في اتصال نون التأكيد
لانه مبني او مجزوم وحذف النون تسقط في الجزم
واما المتصل المنصوب فهو الكاف في اكرمتك
والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور
كلفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان ياء
المتكلم في المنصوب له نون عماد واعلم ان ياء المتكلم
في المنصوب اذا كان ضمير المنصوب تعمد بنون قبلها
نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من اخي الجر اعني
الكسر على ان يكون في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جزم
ثم حمل على الفعل ان واخواتها في ذلك لتقيل انني وكذا
اخواتها واجازوا حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال

كما

كما قال زيد بن الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي
فيما عدا ليت نحو انني وكانني ولكنني ولعلني ولا يجاء
ليتي الا في ضرورة الشعر واما اذا كان ضمير مجرور
فلا يعمد نحو غلامي وبي ولي لان الاسم والحرف لا يجب
صونهما عن الكسر الا مني وعني وقدني وقطني لانها
لما كانت مبنية على السكون بني البناء فيها ابقاء
على سكونها وتفاديا من ان يزيلها الكسرة
قوله ونا للمتكلم اذا كان معه غيره يكون ما قبله
ساكنا في المرفوع وانما سكن اخر الفعل مع ضمير
الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من
توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة
نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورضينا فلم تقلب الواو

والياء الثالث كونها ولم يفعل حذاءً مع ضمير المفعول
كضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب
ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان
اتصل بالفعل لفظا قوله خاتمة الكتاب
وكما يضمر المعمول يضمر العامل اعلم ان اضمار الجار
من قبيل الشواذ فلا يكون الا نادرا لما ثبت من ان
الجار يتنزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها
اضمار رب بعد الواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي
المخترق اي ورب ارض مسودة الجوانب خالي
الطريق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو
لنيابتها منزلة رب والبصريون على ان رب

مضمرة بعد الواو لكثرة الاستعمال وبعد الفاء
نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن
ذي تمائم محول اي فرب امراة مثلك وسياق الكلام
يدل على ذلك ومرضع بمعنى ذات ارضاع والهاء في
لمرضعة ومعنى الهيتها اي اشغلتها وقوله عن ذي تمائم
اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي المعاذة و
محول الذي اتى عليه الحول وبعد بل كقوله بل بلد
ذي صعد واصباب اي بل رب بلد وهي صعدا
بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب وهو ضد الصعود
قوله ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون
باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة

او جه احدها اخوه ذلک ان یقال ان خیر الخیر بنصب
الاول ورفع الثانی علی تقدیر ان کان عملک خیرا فجزاؤه
خیر باضمار کان مع اسمها لدلالة حرف الشرط علیها
وحذف المبتدأ من الثانی لدلالة حرف الجزاء علیه
لاقتضائها فی الاغلب جملة اسمیة والثالث رفعهما
معا علی ان الاول اسم کان المضمر فالخبر محذوف
والثانی خبر مبتدأ محذوف والتقدیر ان کان فی عمله
خیر فجزاؤه خیر فهذا الوجه دون الاول لتقدیره
حذف خبر کان والرابع ان ینصبهما جمیعا کقولک
ان خیرا فخیرا فالاول علی ما ذکرنا فی الوجه الاول
والثانی علی انه مفعول به والتقدیر ان کان عمله
خیرا

خیرا فهو یجزی خیرا والرابع ان ترفع الاول علی ما ذکرنا
فی الوجه الثالث وتنصب الثانی علی ما ذکرنا فی الوجه الثانی
قوله وهذه السماعیة لا تضمر الا بشیء آخر
العامل السماعی اذا اضمر فلا بد من قرینة فی اللفظ
تدل علیه وهذه السماعیة مثل ما تری فی اضمار ان
من الافعال التی یدل علیه وفی اضمار الجازم من کلمات
الشرط وفی اضمار رب من الحروف وفی اضمار
کان من حروف الشرط وقد حکم علی قولهم الله
لافعلن بالشذوذ اذ لا شیء فی اللفظ یدل علیه
قوله والقیاسیة لا تضمر الا بدلیل الحال
اعلم ان الفعل یضمر ویترک شغله بحاله وذلک

حيث يكون عليه دليل من الحال او المقال لا اذا
كقولك وقد رأيت من يتهيأ للسفر مكة اي يريد
مكة فاضمر تريد اذ الحال تدل على ذلك وهكذا اذا سمعت
للمتهايين قد كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا
وقوله للمتهي وللمتهايين معناه لاجل المتهي
او في حقه لا ان يكون المتهي المخاطب ولهذا كان
المضمر يريد وابصر واعلم الغيبة دون تريد و
ابصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم
حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة
ما سبق هذا الكلام عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا
لانك لما اخبرت عن قولهم كونوا هودا ونصبت
الاسم

الاسم بعد ما دل ذلك انك تريد نتبع ومنه قولك
لمن يقول من فعل هذا زيدا باضمار فعل اي فعل زيد ورفعه
بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان
جواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب
السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت
زيدا لا زيد ضربت بالرفع وقريب من
هذا الاضمار على شريطة التفسير الاضمار على شريطة
التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون
الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل على
اضمار الفعل في قوله بل ملة ابراهيم حنيفا متقدم
عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا وفيما نحن فيه على

شريطة التفسير مما حُذف عنه فهذا معنى قوله الا انه
يُعقبه ونوع الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون
مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون
منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج
فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل
خرج زيد خرج الا انه اضمر استغناءً بالتفسير
عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل تقتضي
الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا الحكم الاسم
الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو
ذلك لما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب
فنحو قولك عبدَ الله ضربته فعبد الله منصوب
باضمار

باضمار فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله
ضربته لان انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه
مشغولا عنه بالضمير غير ممكن فلزم اضمار الفعل
قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر كما ذكرنا
او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به اي جزته
ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول او ما
هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت
زيدا ضربت غلامه لان اهانة المولى من لوازم
ضرب الغلام وهذا باب للاطناب فيه
مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت على هذا
القدر فليس الري عن التشاف
والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب
تمت تمام

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
اهدائی
محمدعلی کریم زاده
۱۳۷۷